الملاحق

إن وظيفة محامي الدفاع -خاصة إذا كان وكيلاً عن مذنبين- أن يمنع بكافة الوسائل القانونية "الحقيقة الكاملة" من الظهور.

ألان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

obeikandl.com

obeikandl.com

الملحق 1

(هذا الملحق معني بالمقارنة بين كتاب ديروشويتس "مرافعة لإسرائيل"، وكتاب جون بيترز "منذ زمان سحيق"، ويحتوي الملحق على صور لصفحات من الكتابين، ومقابلات مع الكاتبين، ويثبت فنكلستين قيام ديرشويتس بالسرقة الأدبية عن بيترز. رأينا ترجمة موجز لمحتويات الملحق نظرا لتكرار الأدلة، ولأن العديد من الصفحات هي صور وحسب. [المترجم])

عن الجرائم والجُنَح

لقد وقع ديرشويتس في الإهمال الأكاديمي المتعمد، وإن كانت جوانب هذا الإهمال تبدو "قليلة الشأن أمام تزويره الفاضح لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان والمعاناة الحقيقية التي يتسبب فيها هذا التزوير". فقد وضع ديرشويتس كتاباً يشي للوهلة الأولى بأنه دراسة أكاديمية سطَّرتها يد أكاديمي كريم المحتد، إلا أنها تنتهك أبسط المعايير الأكاديمية، وتبرهن على الغياب التام للرقابة على الجودة، عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. إذ يتسنى لديرشويتس أن ينتحل معلومات عن مصدرٍ هو خدعة بحد ذاته، وأن ينجو من تبعات ذلك في بيئة تتسامح مع الإهمال المتعمد، طالما بقيت النتائج السياسية حسب المرغوب.

قبل نحو عشرين سنة كتبت جون بيترز كتاباً بعنوان: "منذ زمان سحيق: أصول الصراع العربي-اليهودي حول فلسطين"، وقد حقق الكتاب أفضل المبيعات، ونال الكثير من المديح حال صدوره، إلا أنه سرعان ما ثبت أنه مجرد خداع واحتيال، إذ قال عنه المؤرخ باروخ كيمرلينغ من الجامعة العبرية وجويل ميغدال في كتابهما المهم "الفلسطينيون: تأسيس شعب": إنه "يستند إلى مواد منزوعة السياق وإلى أدلة محرفة"، كما استشهدا بما كشفه كاتب هذه السطور [نورمان فنكلستين] ووصفه لكتاب بيترز بأنه: "أكثر أعمال الخداع التي نُشرت حول الصراع العربي-الإسرائيلي على الإطلاق"، وأوردا أن "مؤرخين بارزين آخرين عبروا عن تقييم مشابه" في إسرائيل وأوروبا.

وإذا ما عدنا إلى كتاب "مرافعة لإسرائيل" نجد أن ديرشويتس يعتمد اعتماداً مكثفاً على دراسة واحدة علمية للمؤرخ بيني موريس أو على مواقع إنترنت ومطبوعات "مؤيدة" لإسرائيل، لولا أن الفصلين الأول والثاني من كتابه يشذان شذوذاً عن هذه القاعدة، حيث يستشهدان بمجموعة من المواد المؤثرة الواردة من فلسطين في القرن التاسع عشر من قبيل تقارير للقنصلية البريطانية، فكيف وقع ديرشويتس على تلك المصادر صعبة المنال؟

الإجابة عن هذا السؤال موجودة في الجدول AI.I [في الأصل الإنجليزي من هذا الملحق] الذي يقابل بين التوثيق في كل من الفصلين الأول والثاني من كتاب ديرشويتس "مرافعة لإسرائيل" وكتاب جون بيترز "منذ زمان سحيق"، حيث يبيِّن الجدول أن اثنين وعشرين اقتباساً وهامشاً من أصل اثنين وخمسين وردت في الفصلين الأول والثاني من مرافعة لإسرائيل تتطابق تطابقاً تاماً تقريباً مع تلك الواردة في كتاب بيترز بما في ذلك التطابق في مواضع حذف الكلمات في الاقتباسات الطويلة.

ولما انكشف للملأ الدليل على انتحاله لبحث بيترز أنكر ديرشويتس بشدة القيام بأي اعتداء على عمل غيره، مدعياً أن ذلك لا يشكل انتحالاً، وأنه من المناسب ذكر المصادر الأساسية، دون ذكر كتاب بيترز على أساس أنه [أي ديرشويتس] رجع إلى تلك المصادر بصورة مستقلة، ولنغض الطرف عن هذه المقولة التي تعتورها الريبة التامة، والتي تتيح لكاتب أن ينسب لنفسه بحثاً لكاتب آخر لمجرد أنه تحقق من مصادر ذلك الكاتب، ولنسأل هل قام ديرشويتس بالتحقق من المراجع الأصلية قبل الاستشهاد بها؟ المثال الآتي من الجدولAI.I، وهناك غيره، يجيب عن السؤال:

> تستشهد بيترز برسالة للقنصلية البريطانية مرسلة من "دبليو تي يونغ إلى فيسكونت كاننينغ" في 13 كانون ثاني/ يناير 1842 (السطر 7) وتقتبس منها عبارة تصور المصير البائس لليهود في القدس أواسط القرن التاسع عشر، أما ديرشويتس، فيستشهد بالعبارة ذاتها التي استشهدت بها بيترز، والتي تقول: إن يونغ "عزا سبب الحالة التي يعيشها اليهود في القدس" إلى العداء

السائد للسامية. إلا أن هذه العبارة لم تصدر مباشرة عن يونغ كما يظهر بجلاء لا تخطئه عين كل من يرجع فعلاً إلى المصدر الأصلي، ولكنها وردت في مذكرة مرفقة بالرسالة كتبها شخص يدعى "إيه بينيش".

كذلك يثبُت لنا من خلال نسخة من بروفات الطباعة غير المصححة لكتاب مرافعة لإسرائيل بما لا يدع مجالاً للشك أن ديرشويتس سرق عن بيترز، حيث يظهر من خلال الصور أن كثيراً من الهوامش في تلك البروفات كانت لا تزال فارغة أو أنها في صيغة غير نهائية، وأن تعليماتٍ تُركت لمساعدي البحث [ومنهم هولي بيرث بيلينغتون التي خصها بالتقدير في كتابه] حول كيفية إدخال النص من الصفحات كذا وكذا. وبالذهاب إلى تلك الصفحات من كتاب بيترز "منذ زمان سحيق" سنجد الاقتباسات نفسها والمصادر التي تم الاستشهاد بها في كتاب "مرافعة لإسرائيل"، وعلى الرغم من أن تلك التعليمات لم تكن تحدد اسم المراجع التي يتوجب النقل منها إلا أن مساعدة البحث كانت تعرف بالضبط أين تذهب.

وفوق إنكاره الانتحال من كتاب "منذ زمان سحيق" دفع ديرشويتس تهمة اعتماده على كتاب بيترز على أساس أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" يرفض صراحة النتائج الديموغرافية التي توصلت إليها بيترز. ولكن التساؤل المطروح هو هل يرفض ديرشويتس تلك النتائج حقاً؟ فالنقطة المركزية التي يبني عليها "منذ زمان سحيق" حجته هي أن فلسطين كانت في الواقع فارغة عشية الاستعمار الصهيوني لها. وبعد أن "جعل الصهاينة الصحراء تزهر" في المناطق التي استعمروها من فلسطين أقام عرب من فلسطين، ومن بلدان عربية مجاورة في تلك المناطق للاستفادة من الفرص الاقتصادية. وحسب بيترز فإن هؤلاء العرب الذين قدموا حديثاً إلى فلسطين هم الذين رحلوا عما أصبح يدعى إسرائيلَ خلال حرب عام 1948. وهكذا خلُصت بيترز إلى أن "اللاجئين العرب" جراء تلك الحرب لم يكونوا حقاً لاجئين ذلك أنهم كانوا قد استقروا لتوهم هناك. وهذه الاستنتاجات الديموغرافية لبيترز هي، وكما يجمع العلماء، محض دجل وخداع. فقد كانت فلسطين "قليلة السكان" فقط وفقاً "للمعايير العصرية... حيث النمو السكاني السريع مرض مزمن". كما أنه لا يوجد دليل على

وقوع هجرة عربية ذات شأن إلى فلسطين خلال العهد العثماني أو الانتداب البريطاني. ولم تتمكن بيترز من "إثبات" فرضيتها إلا عن طريق تحريف الوثائق وتزييف الأرقام فقط.

وبالرجوع إلى "مرافعة لإسرائيل" نجد ديرشويتس يقول: إن فلسطين كانت "قليلة السكان بشكل هائل" عندما وصل المستوطنون الصهاينة، في حين أنه قال بكل صراحة في إحدى لقاءاته الترويجية للكتاب: إنه "لم يكن أحد يعيش هناك تقريباً". ونحن نتساءل والحالة هذه: من أين جاء إذن كل هؤلاء العرب في المناطق التي استقر فيها اليهود؟ حسب ديرشويتس، "معظم المسلمين الفلسطينيين الذين اجتُذبوا إلى فلسطين الغربية بين عام 1882 وعام 1893 جاؤوا من فلسطين الشرقية (الضفتين الغربية والشرقية من نهر الأردن)" ومن ثم نما عددهم بصورة دراماتيكية بعد ازدهار المستوطنات اليهودية. وانطلاقاً من هذه الاستنتاجات يتوصل ديرشويتس إلى النتيجة "التي لا مفر منها" بأن كثيراً من "القلة من [اللاجئين الفلسطينيين] الذين غادروا في الواقع قبل أكثر من نصف قرن والذين لا زالوا على قيد الحياة كانوا قد عاشوا في إسرائيل لبضع سنوات فقط" وأن العربي كان يعدُّ لاجئاً إذا انتقل "بضعة أميال فقط من جزء إلى آخر من فلسطين حتى لو عاد إلى القرية التي كان يعيش فيها أصلاً، والتي لا زالت عائلته تعيش فيها". وهكذا يرى ديرشويتس أن عدد الفلسطينيين الذين تربطهم جذور عميقة بالمناطق التي استوطنها اليهود لا يشكل سوى النزر اليسير من العرب الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في إسرائيل، والذين يزيد عددهم عن مليون، وأن حلول اللاجئين اليهود الأوروبيين محل عدد ضخم من السكان المحليين المستقرين منذ زمن طويل في فلسطين ما هو إلا "أسطورة" من الممكن إثبات أنها "زائفة". هذا ما يراه ديرشويتس، فهل يبدو هذا مخالفاً لرأي بيترز "مخالفة جوهرية" فيما يتعلق باستنتاجاتها الديموغرافية المخادعة؟

ولكي يثبت ديرشويتس زعمه بأن أولئك الذين يسمون أنفسهم لاجئين فلسطينيين لم يستقروا في فلسطين إلا مؤخراً، يقدم لنا هذا الدليل المؤثر:

إن الأمم المتحدة التي تدرك أن الكثير من اللاجئين لم يكونوا يعيشون منذ زمن طويل في القرى التي غادروها اتخذت قراراً رائعاً لتغيير تعريف اللاجئ - فقط لغايات تعريف من يكون اللاجئ العربي من إسرائيل - بحيث يشتمل على أي عربي كان يعيش في إسرائيل لسنتين قبل مغادرتها. (صفحة 86، التوكيد حسب ديرشويتس)

إن المصدر الوحيد الذي يستشهد به ديرشويتس، ويكرره هنا وهناك لا يدعم -ولا يوحي حتى بأن- الزعم القائل: إن "الكثير من لاجئي حرب 1948 لم يستقروا في فلسطين إلا مؤخراً". أما تعريف الأمم المتحدة للاجئين، فيناقض في الحقيقة تماماً مع ما يدعيه ديرشويتس، إذ ينص التعريف على أن "اللاجئ الفلسطيني هو شخص كانت فلسطين موطن إقامته الطبعية لمدة لا تقل عن سنتين قبل الصراع عام 1948". والغرض من هذا التعريف كان وضع حد بخصوص من هم الذين يستحقون صفة لاجئ فلسطيني "**بحيث لا تشمل هذه الصفة عمال المواسم من البلدان المجاورة**". لسنا نشعر باستغراب كبير في هذه المرحلة لقيام ديرشويتس بقلب الأشياء رأساً على عقب، ولكن الأمر الأكثر إثارة هو معرفة المصدر الحقيقي لهذا الاكتشاف العظيم، وهو مصدر لا يقر به ديرشويتس. ولكن بالرجوع إلى صفحة 4 من كتاب بيترز "منذ زمان سحيق" نجدها تقول:

بينما كنت أتفحص بيانات الأمم المتحدة من عام 1948 فصاعداً... جذب انتباهي... في حالة اللاجئين **العرب**... تم توسيع نطاق التعريف؛ ليشمل الأشخاص الذين كانوا في "فلسطين" **مدة سنتين فقط** قبل نشوء دولة إسرائيل عام 1948.

إن ديرشويتس الذي قال: إنه "لم يعتمد على بيترز بأي شكل من الأشكال" بشأن فرضيتها الديموغرافية يؤكد على أن الذين يعملون على تشويه سمعته فشلوا في الإتيان بمثال واحد يبرهن على أنه نقل مباشرة عن مصدر آخر من دون الإشارة إليه. أوليس هذا بمثال لا يمكن نفيه على قيامه بذلك، بل وعلى إتيانه برواية يمكن إثبات زيفها استقاها من كتاب مطعون في مصداقيته.

وفي محاولة لدفع الاتهام الموجه إليه بانتحال آراء بيترز قال ديرشويتس: إنه استشار خبراء حقيقيين بشأن ذلك وقالوا: إنهم لم يسمعوا عن أية حالة تم فيها

تأديب طالب، أو عضو في الكلية "لقيامه بما قمت به". والخبير الوحيد الذي يسميه ديرشويتس هو جيمس فريدمان من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. وربما كان فريدمان يمثل شاهداً مستقلاً قوياً لو لم يكن - حسب صحيفة بوسطن غلوب - أحد الاصدقاء الحميمين لديرشويتس (أو "ديرشي" كما كان يحلو لفريدمان أن يدعوه) ولو أنه لم يكن من المدافعين عن إسرائيل - إنه حتى يحاول حشد التأييد بجامعة براندیز (وهو أحد مجلس عمدائها) من أجل منح أريئيل شارون درجة فخرية (تقديراً لأعماله الإنسانية؟).

وفي مناظرة بين المؤلف وديرشويتس أُجريت بعد شهر واحد من صدور مرافعة لإسرائيل في برنامج "الديمقراطية الآن" الذي تقدمه آمي غودمان [يرد جانباً من هذه المناظرة في الأصل الإنجليزي من هذا الكتاب] يظهر ديرشويتس عاجزاً عن نسبة عبارة "Turnspeak" [أي لغة قلب الحقائق] إلى صاحبها، وهي عبارة ابتدعتها جون بيترز تقليداً لجورج أورويل في عبارته الشهيرة المبتكره "Newspeak" [كلام -جديد]. (*) إذ ينسب ديرشويتس في كتابه، صفحة 55 وصفحة 153 عبارة بيترز إلى جورج أورويل، ولا يستطيع في أثناء المناظرة تذكر اسم جورج أورويل، بل إنه لم يعرف أورويل.

لقد انتحل ألان ديرشويتس أفكاراً من كتاب قام على الخداع وحقق أفضل المبيعات. وحتى هذه اللحظة التزم أرباب عمل ديرشويتس وزملاؤه الصمت، أو أنهم هُرعوا لنجدته، فقد ذكر متحدث رسمي باسم عميد جامعة هارفرد للقانون، إلينا كيغان، في كانون أول/ ديسمبر 2004 بأن رئيس جامعة هارفرد السابق ديريك بوك نظر في التهم الموجهة إلى ديرشويتس "ووجد أنه لم يحدث أي انتحال" وأن المسألة "أُغلقت".

إن دليل جامعة هارفرد نفسه ينص على أن "الانتحال هو أن تقوم بتقديم معلومات، أو أفكار، أو كلمات تعود لمصدر ما على أنها لك أنت بعدم الإشارة إلى

(*) وتعني الاستخدام المتعمد للكلام الغامض والمخادع، من قبل المسؤولين الحكوميين على سبيل المثال، سعيا للتأثير على الرأي العام والتحكم به. ويتميز هذا النوع من الكلام على تبسيط المفرادات والقواعد، مما يناسب الأنظمة الاستبدادية التي تجرم بدورها أي تفكير مغاير على أنه "جريمة تفكير" (على حد تعبير أورويل). وقد نحت الكاتب البريطاني الشهير هذه الكلمة في روايته الشهيرة "1984". [المترجم]

ذلك المصدر" (دليل طلاب هارفرد، 1995، القسم 3-1) وينص هذا الدليل ذاته أيضاً على "عند قيامك بالاقتباس، أو الاستشهاد بنص تجد أنه مقتبس أو مستشهد به من قبل باحث آخر، ولم تقم بالرجوع فعلاً إلى المصدر الأصلي وقراءته، قم بالاستشهاد بالنص كما هو مقتبس، أو مستشهد به من قبل ذلك الباحث من أجل إعطاء ذلك الشخص حقه لإيجاده ذلك النص، وكذلك لحماية نفسك في حال أن ذلك الباحث أخطأ في الاقتباس أو حرفه". (نفس الدليل، القسم 2-1).

إن هذا الملحق يقدم الدليل الذي لا لبس فيه على أن ديرشويتس انتحل فكرة برمتها من بيترز وظل يرددها في أنحاء كتابه، وهي فكرة زائفة بالدليل، وذلك من دون الإشارة إلى بيترز.

obeikandl.com

obeikandl.com

الملحق 2

تاريخ صراع إسرائيل - فلسطين

كثيراً ما يُصاب محامو الدفاع بما أدعوه بالبقعة العمياء عند محامي الدفاع، حيث يرفضون رؤية الدليل على جريمة موكليهم، حتى لو كان ذلك الدليل بادياً على نحو صارخ أمام أعينهم.

ألان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

أ- جذور الصراع 1880-1947

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما هي علاقة الصهيونية بالإمبرالية الأوروبية؟	*على أولئك الذين يزعمون بما يتنافى مع العقل أن اللاجئين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كانوا "أدوات" للإمبرالية الأوروبية أن يجيبوا عن السؤال الآتي: لِمن كان يعمل أولئك الاشتراكيون والمثاليون؟... لقد جاؤوا إلى فلسطين دون أن يكون معهم أي من أسلحة الإمبريالية. لقد جلبوا معهم بضعة بنادق أو وسائل أخرى من وسائل الفتح. كانت أدواتهم عبارة عن مشط للعشب ومجرفة (صفحة 14، ورد التشديد في الأصل)* *المصادر: لا يوجد*	منذ نشأتها، تحالفت الصهيونية بزعامة ثيودور هرتزل وبمختلف ألوان طيفها السياسي مع الإمبرالية الأوروبية. إذ يقول المؤرخ يوسف غورني، مثلاً: إن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن الذي "كان له الأثر الأكبر في إرساء أسس السياسة الصهيونية" بعد هرتزل، عمل "في المقام الأول على فرضية أن التحالف مع بريطانيا العظمى هو الضمانة الخارجية الوحيدة لتحقيق أهداف الصهيونية... ومن ثم بذل وايزمان جهوداً لا تعرف الكلل لإقناع الحكومة البريطانية بتطابق المصالح بين الأهداف الوطنية لكلا الشعبين. ومنذ البداية كان هناك إجماع على هذا الأمر داخل الحركة الصهيونية يضم كافة قطاعاتها". وسعى وايزمان طيلة مدة زعامته للحركة "إلى إقناع القادة البريطانيين بأن وجود جالية يهودية كبيرة في فلسطين سيعزز المصالح الاستعمارية لبريطانيا في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق بصورة مؤثرة"، بينما صاغ خَلَفَه الاشتراكي-الصهيوني ديفيد بنغوريون كذلك سياسة الصهيونية "بما يتفق مع مصالح الامبراطورية البريطانية"[1]. أما "أدوات" المستوطنين الصهاينة فقد اشتملت على الأصح على ما هو أكثر من الأدوات الزراعية. إذ يروي عالم الاجتماع يوري بن أليعازر أن المستوطنين اليهود كان فيهم "العامل المقاتل الذي كان... شخصية بدائية الطراز... يقوم بانتزاع الأراضي بمعية جيش شعبي شبيه بالمليشيا من شأنه أن يتمم أعمال الاستيطان"، بينما كانت الكيبوتسات مصدر إلهام وتكريس "للتلاحم المثالي والكامل بين المحراث والبندقية"[2].

2- ما الذي كان يريده الفلسطينيون؟	*(أ) بين العامين 1880 و1997 لم يطالب في الواقع أي متحدث رسمي عربي أو فلسطيني بدولة فلسطينية. ولكنهم بالمقابل أرادوا دمج المنطقة التي أطلق عليها الرومان اسم فلسطين مع سوريا أو الأردن. وكما صرح عوني بك عبد الهادي -وهو زعيم فلسطيني بارز- للجنة بيل عام 1937 قائلاً: إنه "لا وجود لمثل هذا البلد... فلسطين تعبير اخترعه الصهاينة... لقد ظل بلدنا لقرون جزءاً من سوريا". (صفحة 7)* *(ب) أقرت لجنة بيل ضمناً بأن الأمر لم يكن أن العرب يريدون تقرير المصير بمقدار ما كانوا لا يريدون أن يحصل اليهود على حق تقرير المصير أو السيادة على الأراضي التي زرعها اليهود أنفسهم والتي كانوا يمثلون فيها الأغلبية. في النهاية، كان الفلسطينيون يريدون أن يكونوا جزءاً من سوريا وأن يحكمهم حاكم ليس منهم. (صفحة 51)* *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) لا يوجد*	**منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى الآن، طالب جميع القادة الفلسطينيون في الواقع بإقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين. انظر مرجع ديرشويتس نفسه. في عام 1936 كُلفت لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد وليام روبرت بيل بالتحقق من أسباب النزاع في فلسطين وسبل حله. وفيما يتعلق بآمال العرب الفلسطينيين قالت اللجنة في تقريرها النهائي: "إن الرغبة السائدة عند القادة العرب... كانت...الاستقلال الوطني" وإنه "كان متوقعاً في نهاية الأمر أن من شأن العرب الفلسطينيين أن يحسدوا، وأن يقلدوا، أقرانهم العرب الذين نجحوا في تلك البلدان المحاذية لحدودهم الشمالية والجنوبية. فقد كان الفلسطينيون في تلك الآونة الشعب الوحيد -عدا شعب شرق الأردن- الذي لم يحصل أو الذي يبدو أنه لن يحصل قريباً على حريته الوطنية الكاملة: كما أنه... كان قد تم منذ أمد طويل الاعتراف بحكومة شرق الأردن "كحكومة مستقلة"[3].**
3- ما السبب الأساسي الذي كان وراء النزاع في فلسطين؟	*ألقى [البريطانيون] باللوم فيما يتعلق بالجرائم [بحق اليهود] على "العداء العنصري من ناحية العرب". (صفحة 43)* *المصادر: تقرير لجنة بيل، صفحة 68*	**لقد عزا البريطانيون العداء العربي لليهود إلى المزاعم اليهودية في فلسطين التي حرمت العرب من [إقامة] دولة مستقلة وإلى خوف العرب من إخضاعهم لدولة يهودية تكون نهائية. وقد نقل تقرير بيل عن تحقيق سابق برئاسة السير توماس هيكرافت مؤيداً ما جاء فيه بالقول: إن "أصل المشكلة... كان خشية العرب من التزايد المستمر للهجرة اليهودية الأمر الذي من شأنه في النهاية أن يؤول إلى إخضاعهم سياسياً واقتصادياً". وتابع التقرير ناقلاً عن تحقيق ثانٍ ترأسه السير وولتر شو ومؤيداً لما جاء فيه بأنه "ليس ثمة... شك في أن**

		العداء العرقي من طرف العرب -نتيجة لخيبة أمالهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي- كان هو السبب الأساسي" للأعمال العدوانية. ومن ثم يورد التقرير من جديد أن تقرير شو "عزا... السبب الرئيس في تفجر العداء العربي إلى الوطن القومي لكونه يشكل عقبة في طريق حصولهم على استقلالهم الوطني من جهة ولكونه ينحو من جهة أخرى... إلى الانتهاء بهم إلى الخضوع السياسي والاقتصادي". ما فعله ديرشوويتز هو أنه اقتلع عبارة العداء العرقي من سياقها الحاسم الذي يؤكد على أن السبب الجذري للصراع لم يكن عرقياً. كما أن لجنة بيل نفسها خلُصت على نحو مماثل [للتحقيقين السابقين] إلى أن الأسباب الجوهرية للحرب العربية الإسرائيلية كانت "أولاً: رغبة العرب في الاستقلال الوطني، وثانياً: معاداتهم لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين التي أذكى لهيبها خشيتهم من الهيمنة اليهودية". وفي نفي واضح للتفسير "العرقي" الذي ينسب ديرشوويتز الصراع إليه، يقول تقرير بيل: "كما أن الصراع لم يكن في أساسه صراعاً عرقياً نابعاً من أية كراهية فطرية سابقة من قبل العرب تجاه اليهود، إذ كاد الاحتكاك يكون معدوماً... بين العرب واليهود في باقي العالم العربي إلى أن جاء النزاع في فلسطين ليكون سبباً في ولادته. كذلك كان العراق وسوريا ومصر تشهد الاضطراب السياسي نفسه بالضبط - اهتياج وتمرد وسفك دماء- وهي بلدان لم يكن فيها أوطان قومية. يصبح من الواضح تماماً إذن أن المشكلة في فلسطين هي مشكلة سياسية. إنها، كما في أي مكان آخر، مشكلة الشعور الوطني المتمرد. والفرق الوحيد هو أن الوطنية العربية الفلسطينية تتشابك على نحو لاتنفصم عراه مع العداء لليهود. وأسباب ذلك -يجدر بنا التكرار- هي على الدرجة نفسها من الوضوح. في المقام الأول، إن إقامة وطن قومي [لليهود] انطوى منذ البداية على إنكار تام للحقوق التي يتضمنها مبدأ الحكم الذاتي الوطني. ثانياً، ثبت مبكراً أن ذلك [الوطن القومي] لا يشكل عقبة تعترض طريق تكوين حكم ذاتي وحسب، بل بدا جلياً أنه العقبة الجدية الوحيدة. وثالثاً، مع نمو ذلك الوطن نمت مشاعر الخوف من أن الحكم الذاتي، إذا ما تم منحه، قد لا يكون وقتئذٍ وطنياً بالمعنى العربي بل حكومةً تأتي بها الأغلبية اليهودية. هنا يكمن السر في صعوبة أن تكون عربياً وطنياً من دون أن تكره اليهود"(4).
4- ماذا أراد الصهيانة العمل بالسكان المحليين؟	*(أ) إن الإياب الثاني وعلى الرغم من أنه تم إلى حد كبير بوحي من الإيدولوجية الصهيونية إلا أنه كانت هجرة [للهرب] من الاضطهاد وأنها*	إن ديرشويتس وعلى نحو تغالبه الشكوك والوساوس يحذف نتيجة مركزية من النتائج التي خلُص إليها المؤرخ بيني موريس وواحدة من بين أبرز الحقائق التي توصل إليها بحثه، وهي: أن "فكرة التراسنفير" [الترحيل]- بما فيها الطرد التام- كانت تمثل "أحد التيارات الرئيسة في الإيديولوجية

	كانت عازمة على التعاون مع المسلمين المحليين من أجل خلق نمط حياة أفضل لجميع سكان فلسطين. (صفحة 30) *(ب) سعى الكثير من-وإن لم يكن جميع- اللاجئين اليهود إلى إقامة علاقات طيبة مع جيرانهم العرب. (صفحة 30، قارن بالصفحات 39-40، حيث يقابل ديرشويتس بين "هدف القيادة العربية... هو ترحيل يهود فلسطين خارج وطنهم التاريخي وتفريغ فلسطين من اليهود" و "القيادة اليهودية" التي "كانت على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة طالما كان بوسعها الحصول على وطن لليهود في تلك المناطق من فلسطين التي كانوا يشكلون فيها الأغلبية")* المصادر: *(أ) لا يوجد* *(ب) بيني موريس، "ضحايا صالحون". (نيويورك:2001)] الصفحات 57-59.*	**الصهيونية منذ نشوء الحركة". ويتابع موريس قائلاً، بل وموثقاً توثيقاً وافياً، في كتابه "ضحايا صالحون"(Righteous Victims) إن "الحل الواقعي الوحيد بالنسبة للكثير من الصهاينة وعلى رأسهم هرتزل يكمن في الترحيل. فمنذ عام 1880 وحتى عام 1920 كان بعض [من الصهاينة] يعلل النفس بأمل التعايش السلمي بين اليهود والعرب. ولكن بعد عام 1920، وبشكل أكثر تأكيداً بعد عام 1929، بدا أن الغالبية العظمى [منهم] ترى على نحو آخذ في الازدياد أن حل عقدة النزاع أصبح أمراً لا مفر منه. وفي أعقاب ثورة 1936 لم يكن بوسع أي زعيم من زعماء التيار السائد أن يتصور تعايشاً وسلاماً مستقبليين من دون الفصل الفعلي بين الشعبين - الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الترانسفير والإخراج من الأرض"(5).**

ب - الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى (1947-1949) وآثارها

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1-لماذا انتصر الصهاينة في حرب 1948؟	*ألحق الجيش الإسرائيلي ربّ المظهر الهزيمة بالجيوش العربية الغازية والمهاجمين الفلسطينيين... متكبداً ثمنا باهظاً في الأرواح. وكما يبين*	**لم يقل موريس: إن سبب انتصار الجيش الصهيوني يعود "إلى حد كبير" إلى كون حجم رهانهم كان أكبر، ولكنه يورد ذلك كعامل من العوامل التي أسهمت في النصر. يرى موريس - شأنه شأن جميع مؤرخي الحروب الجادين- أن السبب الحاسم هو التفوق العسكري الإسرائيلي قائلاً: "تمتعت الهاجاناه(*)**

(*) الهاجاناه (وتعني الدفاع باللغة العبرية هي قوة عسكرية شبه نظامية تأسست في العقد الثاني من القرن العشرين، وأصبحت قوة كبيرة ومؤثرة خلال عقدين من الزمن وكانت النواة التي تشكل منها الجيش الإسرائيلي. كانت هذه المنظمة تتألف من ثلاثة أجزاء، وهي 1) وحدات الهاجاناه العسكرية المقاتلة 2) وحدات البالماخ للتخريب والعمليات الخاصة 3) وحدات شاي للاستخبارات. عام 1931 انشق الجناح اليميني من هذه المنظمة وتأسست منظمة جديدة هي "آرغون" ويطلق عليها أيضا اسم عصابة إيتسل (وتسكل هذه الكلمة الأحرف الأولى من اسم المنظمة باللغة العبرية "المنظمة العسكرية القومية"). انشقت "آرغون" عام 1940 وتأسست عصابة "ليحي" (وتدعى أيضا عصابة شتيرن نسبة لمؤسسها أبراهام شتيرن). [المترجم]

	موريس فإن انتصار الإسرائيليين يعود إلى حد كبير إلى أن حجم الرهان بالنسبة لهم كان أكبر بكثير. فقد كانوا يمتلكون "الحافز المثير للروح المعنوية" النابع من كونهم يقاتلون من أجل "بيوتهم وحقولهم..." (صفحة 76) المصادر: موريس[Righteous Victims] صفحة 223 [منقول دون تغير من صفحة 223]	بالتفوق النوعي والكمي من حيث القوة البشرية وتمتعت بوحدة القيادة وبخطوط اتصالات قصيرة نسبياً... على العموم كانت الهاجاناه تمتلك قادة أحسن تدريباً وأكثر قدرة". ويقول موريس في دراسة أخرى له: إن "الحقيقة هي أن الطرف الأقوى هو الذي انتصر... إن التفوق اليهودي من حيث القوة النارية والقوة البشرية والتنظيم والقيادة والتوجيه هو الذي حسم نتيجة المعركة"(6).
2- ما الذي جرى في مجمع مستوطنات عصيون وفي دير ياسين؟ (أولاً) مجمع عصيون	على الرغم من أن الجيوش العربية حاولت قتل المدنيين اليهود وقامت بالفعل بذبح الكثيرين ممن حاولوا الفرار إلا أن الجيش الإسرائيلي سمح للمدنيين العرب بالفرار إلى المناطق التي يسيطر عليها العرب. مثلاً، عندما سقطت كفار عصيون بيد الكتيبة السادسة التابعة للفيلق العربي لم تترك الكتيبة وراءها لاجئاً يهودياً. فقد استسلم القرويون وساروا رافعين أيديهم في الهواء نحو مركز المجمع. ويقول موريس: إن الجنود العرب ببساطة "شرعوا في تقتيلهم". وقد قتل الجنود في هذه المذبحة 120 يهودياً من بينهم 21 امرأة. (صفحة 79) المصادر: موريس [Righteous Victims] صفحة 214.	يستغل ديرشويتز هذه المذبحة لإعطاء مثال على نية الإبادة الجماعية الموجودة عند الجيوش العربية. إلا أنه يشوه على نحو له مغزى ما كتبه موريس في كتابه "ضحايا صالحون". إن الاتجاه العام لما يرويه موريس هو الآتي: كان يدافع عن مجمع عصيون -وهو عبارة عن أربع مستوطنات يهودية شمال الخليل- أربع مئة رجل ومائة امرأة (وكان قد تم إخلاء الإطفال من قبل). بعد أن أزعج مقاتلو المستوطنة حركة المرور العربية ونصبوا لها الكمائن على طول الطريق الإستراتيجي هاجمت المستوطنة -التي كانت تخضع لحصار متقطع منذ شهر كانون ثاني/ يناير- قوة من الفيلق العربي يساندها مئات من قرويي المنطقة وذلك في 4 أيار/ مايو ومجدداً يوم 12 أيار/ مايو. وعندما اقتحمت القوات العربية في النهاية المستوطنة الرئيسة وهي كفار عصيون "واندفع القرويون بغزارة عبر الثغرة وهم يصيحون 'دير ياسين، دير ياسين'. وألقى ما تبقى من المدافعين أسلحتهم وساروا رافعين أيديهم في الهواء نحو مركز المجمع. وهناك -حسب أحد الناجين القلائل- شرع القرويون (وربما بعض جنود الفيلق العربي) يقتلونهم". وبلغ إجمالي عدد المدافعين الذين لقوا مصرعهم ذلك اليوم حوالي 120 مدافعاً -بينهم 21 امرأة. ومن بين الناجين الأربعة ثلاثة أنقذوا من قبل عرب. أما بقية الكيبوتسات الثلاث فقد صمدت حتى صباح 14 أيار/ مايو ولكن موقفها كان ميؤوساً منه. فأعطتهم الأركان العامة للهاجاناه الإذن بالاستسلام وتم ترحيل جميع المدافعين

		والمستوطنين (باستثناء أربعة آخرين تم قتلهم من قبل محتجزيهم) بوساطة شاحنات إلى سجن في معسكر تابع للفيلق العربي... وقد انتهى المطاف بنحو 350 من المدافعين عن مجمع المستوطنات في السجن"(7). وفي دراسة أخرى له بعنوان "الطريق إلى القدس" (The Road to Jerusalem) يورد موريس شهادة أحد ضباط الفيلق العربي (جرى الاستشهاد بها في التاريخ الإسرائيلي الرسمي) بشأن كفار عصيون بأنه "لم يكن هناك استسلام [يهودي] رسمي منظم؛ وأنه بعد استسلام بعض المدافعين واصل آخرون إطلاق النار على العرب؛ وأن القرويين في الواقع ذبحوا يهوداً استسلموا؛ وأن جنود الفيلق العربي قتلوا عدداً من القرويين وأن جنديين من الفيلق العربي أُصيبا بجروح بالغة في أثناء دفاعهما عن ثلاثة من الأسرى اليهود الذين تم انتزاعهم من قبل القرويين وقتلهم"، كما يورد موريس شهادة لطبيب يهودي تفيد بأن "قوات الفيلق العربي (ضباطاً وأفراداً) تصرفت تصرفاً جيداً جداً" في أعقاب استسلام بقية مجمع مستوطنات عصيون(8). إذن، فقد حدثت مذبحة بالفعل في كفار عصيون ولكن -على العكس من تشويه ديرشويتس [لما أورده] موريس- لم يكن الضحايا اليهود "مدنيين" ولا "قرويين" بل محاربين استسلموا، كما أن المذبحة لم تتم على أيدي جيش عربي ولكن بيد قرويين عرب يطالبون بالثأر لدير ياسين، وأنه عندما استسلم المحاربون من المستوطنات الثلاث الأخرى التابعة لمجمع مستوطنات عصيون دون مقاومة تم أخذهم أسرى. وفي حلقة أخرى يرويها موريس بعد استيلاء الجيش العربي الذي من المفترض أنه يريد إبادة اليهود على القدس الشرقية "رفع سكانها من غلاة المتدينين و300 ونيف من رجال الهاجاناه الراية البيضاء. وأُخذ رجال الهاجاناه إلى معسكر لأسرى الحرب في شرق الأردن وتم رعاية السكان البالغ عددهم 1500 ونقلهم تحت إشراف الصليب الأحمر إلى القدس الغربية اليهودية"(9).
(ثانياً) دير ياسين	*في 9 نيسان/ أبريل عام 1948 خاضت وحدات شبه نظامية معركة قاسية للسيطرة على دير ياسين وهي قرية عربية مهمة على طريق القدس. وكانت المعركة شرسة حيث خسرت قوات إيتسل وليحي أكثر من ربع مقاتليها. وقد ثُبّت المقاتلون اليهود في اماكنهم بسبب نيران القناصة فقاموا بإلقاء القنابل اليدوية*	".. فاستمر القتال"، بهذه الطريقة يشرح ديرشويتس النص الآتي الذي كتبه موريس: "لا تُذكر دير ياسن على أنها عملية عسكرية بل لما اقُترف فيها من الفظائع على أيد قوات إيتسل وليحي في أثناء المعركة الطويلة وفور انتهائها: عائلات بأكملها مزق أجسادها الرصاص وشظايا القنابل اليدوية وطُمرت بفعل تفجير المنازل على رؤوسها. رجال ونساء وأطفال حُصدوا عند خروجهم من المنازل؛ وأُخذ أشخاص جانباً وتم قتلهم بإطلاق النار عليهم. وفي نهاية المعركة أُخذت مجموعات من الشيوخ والنساء والأطفال في شاحنات سارت بهم عبر شوارع القدس الغربية في نوع من أنواع "مواكب النصر" ومن ثم تم إلقاؤهم في

	عبر نوافذ كثير من المنازل التي كان يطلق منها القناصة النار. وفي النهاية فر معظم أهل القرية. وقامت عربة مدرعة تابعة لمنظمة إيتزل بالطلب عبر مكبرات الصوت إلى بقية أهل القرية إلقاء سلاحهم ومغادرة منازلهم. ويقول موريس: إن "الشاحنة علقت في خندق" وإن الرسالة لم تُسمع، فاستمر القتال وعندما توقفت المعركة كان قد قُتل ما بين 100 و110 من العرب. (صفحة 81) المصادر: موريس، "ضحايا صالحون" صفحة 208. المرجع السابق، صفحة 209 [تقول الحاشية في نهاية الكتاب أيضاً:] حددت التقارير الأصلية العدد بـ 254 قتيلاً ولكنه -كما ثبت- أن هذا الرقم مبالغ فيه.	القدس الشرقية (العربية). وحسب قائد وحدات شاي في القدس، القائد ليفي... "تم تنفيذ عملية الاستيلاء على القرية بوحشية شديدة، فقد تم قتل عائلات بأكملها -نساء وشيوخ وأطفال- وكانت هناك أكوام من القتلى [في أماكن مختلفة]. وبعض الأسرى الذين تم نقلهم إلى أماكن الاحتجاز بمن فيهم النساء والأطفال تم قتلهم بوحشية من قبل محتجزيهم". وفي تقرير له في اليوم التالي، أضاف بأن: "أعضاءً من منظمة ليحي يتحدثون عن التصرف البربري لمنظمة إيتسل تجاه الأسرى والقتلى. كما أنهم يروون أن رجالا من المنظمة اغتصبوا عدداً من الفتيات العرب ثم قتلوهن (ونحن لا نعلم إن كان ذلك صحيحاً)". وقال ضابط من وحدات شاي، مردخاي جيخون الذي زار الموقع بعد ساعات من الواقعة...: "يقول قائدهم [أي القائد من إيتسل] إن الأوامر كانت تنص على: أسر الذكور البالغين وإرسال النساء والأطفال إلى مستوطنة موتزا. وبعد الظهر... تغيرت الأوامر وأصبحت قتل جميع الأسرى. وقد تم أخذ الذكور البالغين إلى البلدة بالشاحنات واستُعرض بهم في شوارع المدينة ومن ثم أخذهم إلى الموقع وقتلهم بنيران البنادق والمدافع الرشاشة. وقبل وضعهم في الشاحنات قام رجال إيتسل وليحي بتفتيش النساء والرجال والأطفال [و] أخذوا منهم كل المجوهرات وسرقوا أموالهم. لقد كان السلوك الذي اتبع اتجاههم بربريا بشكل استثنائي"(10).
3- هل كانت دير ياسين حالة شاذة؟	(أ) تبرز دير ياسين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين؛ لأنها كانت، بالضبط، تصرفاً غير مألوف للغاية وغريبا للغاية عن شخصية اليهود. (صفحة 82) (ب) على الرغم من أن دير ياسين كانت عملاً مأساوياً ولا يمكن تبريره إلا أنه ظل شائبة معزولة في صفحة العمل العسكري للقوات شبه النظامية الإسرائيلية في دفاعها عن مواطنيها المدنيين. (صفحة 82-83) المصادر: (أ) لا يوجد (ب) [تقول الحاشية:] كانت	في دراسته القياسية بعنوان The Birth of the Palestin-ian Refugee Problem (منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)- التي يستشهد ديرشويتس بها في سياقات أخرى- وفي كتابه الذي أسماه '1948 وما بعدها' 1948 and After، يقول بيني موريس: إن "الفظائع الإسرائيلية" كانت "على نطاق أوسع كثيرا مما كشفت عنه القصص القديمة". لقد تجاوز عدد القتلى العرب في عدد من المجازر الكثيرة التي يفهرسها موريس -كمجزرة اللد (قُتل 250) والدوايمة (قُتل المئات)- العدد الإجمالي في دير ياسين. وقد وصف جندي كشاهد عيان لمجزرة الدوايمة في تشرين أول/ أكتوبر عام 1948 كيف أن القوات الإسرائيلية التي استولت على القرية "بلا قتال" قامت مبدئياً "بقتل نحو 80 إلى 100 عربي [ذكور] وامرأة وطفل. وقد قتلوا الأطفال بتحطيم رؤوسهم بالعصي. ولم يخلُ بيت من قتيل". أما بقية العرب فقد تم احتجازهم في البيوت "دون ماء وطعام" في حين تم تدمير القرية بشكل منظَّم، [وقال]: "أمر أحد القادة خبير ألغام بوضع عجوزين في بيت معين... وتفجير المنزل بهما. إلا أن الخبير رفض.... فقام القائد

	هناك حلقات أخرى اضطلع فيها أفراد وجماعات من القوات شبه النظامية حيث سُجلت مزاعم بوقوع مجازر ولكن أياً منها لم يكن بحجم ولا خطورة دير ياسين.	بتوجيه أوامر إلى رجاله بإدخال العجوزين وتم تنفيذ الفعل الشنيع. وتفاخر أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ومن ثم أطلق النار عليها وقتلها. وتم تشغيل امرأة وعلى يدها طفل حديث الولادة لتنظيف الساحة التي كان يأكل فيها الجنود، وقد عملت يوماً أو اثنين، وفي النهاية قتلوها وطفلها بإطلاق النار عليهما". واختتم الجندي شاهد العيان بالقول: إن "ضباطاً رفيعي التهذيب... تحولوا إلى قتلة خسيسين ليس في أتون المعركة... ولكن انطلاقاً من نظام للتهجير والتدمير، فكلما قل عدد العرب المتبقين كلما كان أفضل. كان هذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات التهجير والفظائع". وفي اجتماع لحزب مابام اليساري في تشرين أول/ نوفمبر 1948 وُصفت الفظائع الإسرائيلية في الجليل بأنها "أعمال نازية". وقال أحد زعماء الحزب في اجتماع آخر: "إنني لم أستطع النوم طيلة الليل... فاليهود أيضاً ارتكبوا أعمالاً نازية". وذكر مسؤول صهيوني محترم في يومياته "أين تعلموا هذا القدر من القسوة كالنازيين؟ لقد تعلموا [أي الجنود اليهود] منهم [النازيين]. قال لي ضابط: إن أولئك الذين 'تميزوا' كانوا قد جاؤوا من معسكرات [الاعتقال النازية]." وفي كانون أول/ ديسمبر أعلن أحد زعماء حزب مابام أن "الكثير منا يفقدون صورتهم [الإنسانية]." وإليك ملاحظة أخيرة من وقائع موريس الموضوعية التي تقول: "كانت مجزرتان من المجازر الثلاث الرئيسة التي قام بها العرب ضد اليهود... عبارة عن هجمات انتقامية أشعلتها الفظائع اليهودية ضد العرب. وفي المقابل، لم تكن الفظائع اليهودية ضد العرب مرتبطة عموماً بأي استفزاز عربي مباشر مسبق أو أنها كانت تفتقر إلى ذلك الاستفزاز"[11]. وفي طبعة جديدة لدراسته المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين يروي موريس عن "20 حالة منفردة من المجازر" على أيد القوات الصهيونية خلال الحرب، وحالات متكررة من القتل العشوائي للفلسطينيين و "عشرات من حالات الاغتصاب وهي جريمة يُنظر إليها برعب خاص في المجتمعات العربية والإسلامية"[12].
4- كيف أصبح الفلسطينيون لاجئين؟	*يُجمل موريس -وهو نزَّاع إلى انتقاد التاريخ الإسرائيلي التقليدي نقداً قاسياً فيما يتعلق بقضية اللاجئين- المشلكة التي تسبب بها الهجوم الفلسطيني والقومي العربي، قائلاً: "ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من رحم الحرب ولم يكن مخططاً لها. وربما أن القيادة العربية داخل فلسطين*	في كتابه "منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" يتحاشى موريس التفسير العمومي لفرار العرب بل يدخل في توضيحات عديدة حول كل نتيجة تنتقد الجانب الصهيوني دفعاً للتأويل. ولكنه ظل رغم ذلك واضحاً من حيث إن الهجمات الصهيونية أو الخوف منها كان الدافع الرئيس وراء الفرار. ومع ذلك يحاول **"التلخيص" المقدم من قبل ديرشويتس إسقاط هذه النتيجة المركزية لموريس التي يتكرر ذكرها في الصفحات التي يقتبس ديرشويتس منها.** وكتب موريس يقول: إنه طوال المدة حتى شهر حزيران/ يونيو 1948 "حفزت الهجمات اليهودية معظم حالات الخروج الجماعي العربي بصورة مباشرة أو غير

obeikandl.com

	وخارجها ساعدت في التعجيل في الهجرة الجماعية... ولا يوجد دليل على وجود مساعدة إرشادية أو توجيه". ويقول موريس: إنه "خلال الأشهر الأولى من الحرب لم يُثر فرار الطبقة الوسطى والعليا من المدن إلا القليل من الاهتمام العربي". (صفحة 83) المصادر: بيني موريس، منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (The Birth)، (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 1988)، الصفحات 286-289. المرجع نفسه، صفحة 289.	مباشرة"، وإنه "ابتداءً من تموز/ يوليو فصاعداً كان هناك جاهزية متنامية لدى وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي لطرد.... كان بن غوريون يريد بوضوح بقاء أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية، وكان يأمل في رؤيتهم يهربون. وقد قال بن غوريون كل ذلك لزملائه ومعاونيه في اجتماعات عُقدت في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر وتشرين أول/ أكتوبر... وعلى الرغم من عدم وجود 'سياسة طرد' إلا أن هجمات تموز/ يوليو وتشرين أول/ أكتوبر اتسمت بالقيام بأعمال من شأنها طرد الناس من منازلهم. وفي الحقيقة، تميزت تلك الهجمات بوحشية تجاه المدنيين العرب بقدر أكبر بكثير مما كانت عليه في النصف الأول من الحرب". وفيما يتعلق "بما حدث في فلسطين/ إسرائيل خلال خلال المدة من عام 1947-1949" ككل، كتب موريس يقول: "بصورة عامة، وفي معظم الحالات، كان الدافع النهائي والحاسم للفرار هو هجمات الهاجاناه أو الإيتسيل أو الليحي أو جيش الدفاع الإسرائيلي أو خوف السكان من تلك الهجمات"(13).
5- لماذا هاجم الفلسطينيون إسرائيل بعد الحرب؟	(أ) بين العامين 1948 و1967 قام الفدائيون الفلسطينيون الذين كانت تؤويهم مصر وسوريا بقتل مدنيين إسرائيليين بالمئات في هجمات عبر الحدود. (صفحة 142) (ب) بين العامين 1951 و1955 قُتل نحو ألف مدني إسرائيلي من قبل الفدائيين في هجمات عبر الحدود. (صفحة 161) المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	في كتابه 'حروب الحدود الإسرائيلية' [Israel's Border Wars] يقول بيني موريس: إن الدوافع الرئيسة وراء تسلل الفلسطينيين إلى إسرائيل كانت اقتصادية (من قبيل الجوع والسعي لاسترجاع "ما فُقد من منازل وأراضٍ ومحاصيل وسلع قابلة للنقل") وكذلك -ولو بدرجة أقل- اجتماعية (من قبيل رؤية بيوتهم السابقة وأقاربهم). والنسبة الأقل من عمليات التسلل عبر الحدود ("ربما أقل من 10 بالمئة") كانت "لدوافع سياسية أو لأغراض إرهابية". أولئك المتسللون الفلسطينيون القلائل الذين سلحوا أنفسهم قاموا بما قاموا به بسبب السياسات الإجرامية لإسرائيل على طول حدودها أو للثأر منها. يقول موريس: إن إسرائيل حولت المناطق الحدودية بما في ذلك الجانب العربي منها إلى مناطق حرة لإطلاق النار. وكان "الموقف العام" يتمثل في أن "قتل العرب المتسللين وتعذيبهم وضربهم واغتصابهم إن لم يكن مسموحاً به فهو على الأقل لا يستحق التوبيخ بشكل خاص ومن الممكن جداً أن يمر بلا عقاب". كان قتل الفلسطينيين المتسللين الذين يتم الإمساك بهم أمراً روتينياً وحتى الأطفال كانوا يُقتلون بإطلاق الرصاص على رؤوسهم أما الكبار فكان يجري إخصاؤهم. إن الأجواء [السائدة] في الجيش "تلخصها كلمات أحد الضباط بما يأتي: 'حينما أتمكن من قتل عربي- فإن ذلك يبعث في قلبي السرور'". بالإضافة إلى ذلك، نفّذت إسرائيل "ضربات انتقامية" واسعة استهدفت "عشيرة المهاجمين" أو قريتهم أو منطقتهم" - من أبرزها مجزرة قبية التي قادها أرييل شارون

		التي أدت إلى مصرع سبعين عربياً. ويورد موريس عدداً يصل إلى 250 مدنيا إسرائيليا و250 مقاتلا إسرائيليا آخرين قتلوا ما بين عامي 1949 و1956 -وليس كما يدعي ديرشويتس بأن "نحو ألف مدني إسرائيلي". ويمضي موريس قائلاً: "نسبة صغيرة من الإصابات الإسرائيلية تسبب فيها المتسللون الذين انطلقوا على نية قتل يهود أو جرحهم. ويبدو أن معظم الإصابات الإسرائيلية نجمت عن مصادمات لم يكن مخططاً لها سلفاً". من ناحية ثانية، يقول موريس: إنه تم قتل خمسة آلاف فلسطيني من قبل إسرائيل خلال هذه المدة ذاتها وكانت "غالبيتهم العظمى" من "المتسللين العزَّل من السلاح لأسباب اقتصادية واجتماعية". ويضيف موريس قائلاً: إن مصر (وكذلك الأردن) "عارضتا باستمرار" منذ حرب 1948 مباشرة وحتى أوائل عام 1955 عمليات التسلل الفلسطينية -وليس كما يذكر ديرشويتس "كانت تؤويهم"- وكثيراً ما لجأتا إلى تدابير قاسية ضد المتسللين الفلسطينيين "لتلافي إشعال فتيل هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي". ففي مصر أظهر عبد الناصر الذي ركز اهتمامه على أجندة الإصلاح الداخلي "قدراً ضئيلاً من الاهتمام بإسرائيل والمشكلة الفلسطينية". إلا أن إسرائيل سعت منذ عام 1954 على استفزاز رد فعل مصري عنيف: فالقادة الإسرائيليون مثل بن غوريون وديان "أرادوا الحرب... وكانوا يأملون أن تؤدي ضربة انتقامية معينة إلى إحراج أو استفزاز الدولة العربية التي تتم مهاجمتها بحيث تقوم هذه بالرد مانحة إسرائيل السبب لتصعيد إطلاق النار إلى أن ينتج عن ذلك حرب - حرب تستطيع إسرائيل فيها تحقيق أهداف إستراتيجية من قبيل الاستيلاء على الضفة الغربية أو سيناء أو تدمير الجيش المصري". ففي شباط/ فبراير من عام 1955 هاجمت [إسرائيل] غزة وقتلت أربعين جندياً مصرياً. وبعد هذه الاستفزازات الإسرائيلية فقط وخاصة هجوم غزة بدأت مصر برعاية هجمات الفلسطينيين على إسرائيل(14).

ج- حرب حزيران/ يونيو 1967 وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- أي الطرفين اعتُبر مسؤولاً عن حرب حزيران 1967؟	*على الرغم من أن إسرائيل أطلقت الطلقة الأولى يقر الجميع أن مصر وسوريا والأردن هم من بدأ الحرب في واقع الأمر. فقد عَدَّ*	اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة طارئة عقب حرب حزيران/ يونيو 1967 مباشرة. ولم تتخذ حكومة واحدة من حكومات العالم -حتى حكومة الولايات المتحدة- موقفاً أحادي الجانب يرى أن الدول العربية وحدها "بدأت الحرب". لقد كانت الآراء منقسمة بين الاعتقاد بأن

	المجتمع الدولي القرار المصري غير المشروع بإغلاق مضائق تيران بالقوة العسكرية على أنه عمل من أعمال الحرب. (الصفحات 91-92) المصادر: لا يوجد	إسرائيل هي المعتدية من جهة وبين [الاعتقاد] بأن جميع أطراف النزاع تقاسموا بعض المسؤولية أو أن إصدار حكم قضائي بشأن المسؤولية لا يخدم أي غرض نافع، من جهة أخرى. وقد رفض سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة التوقيع على قرار تبناه الاتحاد السوفييتي يدين إسرائيل، ليس لأن القرار يدين إسرائيل -على أية حال- بل لأنه لم يدن كذلك الدول العربية، [حيث قال السفير]" :إسرائيل وحدها يجب أن تُدان كمعتدية ومع ذلك، فإنه من المؤكد في ضوء كافة الأحداث -سواء الأخيرة منها أم تلك من الماضي الطويل- التي أدت إلى القتال، فإنه ليس منصفاً ولا بناءً أن تُصدر هذه المنظمة إدانة لطرف واحد"[15].
2- هل استنفدت إسرائيل الخيارات الدبلوماسية قبل الهجوم؟	بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية وبعد معرفة أن مصر كانت تعد لهجوم وشيك وأنها أرسلت طائرات مراقبة فوق الأراضي الإسرائيلية، شن سلاح الجو الإسرائيلي هجومه. (صفحة 92) المصادر: [مايكل بي أرين، ستة أيام من الحرب، (أكسفورد 2002)]، صفحة 99.	في نهاية شهر أيار/ مايو نظرت إسرائيل في مسألة إرسال رسالة إلى إدارة جونسون للحصول على دعمها للقيام بالضربة الأولى. وحسب أورين وفي الصفحة التي ينقل ديرشويتس عنها أن "رابين اختتم المناقشة قائلاً: أريد أن أسجل للتاريخ أننا وقبل أن نتخذ إجراءً [عسكرياً] فعلنا ما في وسعنا للعثور على حل دبلوماسي". بالنسبة لديرشويتس فإن هذا الكلام الطنان المنمق من رابين يثبت صحة رأيه. في الحقيقة أن إسرائيل كانت تمتلك كثيراً من الخيارات كإعادة نشر قوات الأمم المتحدة على جانبها من الحدود مع مصر، وتأجيل التنفيذ لمدة أسبوعين كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت، والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن مضائق تيران، وقد رفضت إسرائيل كل هذه الخيارات رفضاً باتاً[16].
3- لماذا بادرت إسرائيل بالهجوم في حزيران/ يونيو 1967؟	(أ). كانت مصر تعد لهجوم وشيك (صفحة 92) (ب) الجيوش العربية كانت تحتشد على طول الحدود مع إسرائيل في استعداد للهجوم (صفحة 92) (ج) كان السؤال الوحيد ما إذا كانت الجيوش العربية ستصبح قادرة على شن الضربة العسكرية الأولى. (صفحة 92) المصادر: (أ) لا يوجد، (ب) لا يوجد، (ج) لا يوجد	لا يقدم ديرشويتس أي أساس لهذا الزعم من الأبحاث الأكاديمية، والسبب الوجيه لذلك هو أنه لا وجود لذلك الأساس. ثمة إجماع شبه مؤكد بأن مصر لم تكن تعتزم الهجوم عندما شنت إسرائيل ضربتها الاستباقية. ويستنتج أفرهام سيلا من مركز شاليم المحافظ في القدس على نحو نموذجي أن "التعزيزات المصرية في سيناء كانت تفتقر إلى خطة واضحة للهجوم" وأن تعليمات عبد الناصر الدفاعية كانت تفترض على نحو بيّن أن إسرائيل ستضرب الضربة الأولى"[17].

obeikandl.com

4- أي الأطراف عُدَّ مسؤولاً عن حرب أكتوبر 1973؟	*(أ). إن الهجوم الذي لا سبب له على إسرائيل لم يكن مبرراً وينتهك ميثاق الأمم المتحدة (صفحة 100)* *(ب) لا أحد يخالف الرأي القائل: إن المصريين والسوريين... بدؤوا حرب يوم الغفران. (صفحة 101)* *المصادر: (أ) لا يوجد، (ب) لا يوجد*	**لم تقم أية دولة في العالم -ولا حتى الولايات المتحدة- بإدانه مصر على الهجوم "غير المسبَب" و "غير المبرر" أو تأنيبها على "بدء" الحرب. ويقول أبا إيبان بلهجة يشوبها الأسف في مذكراته "لم يثر الهجوم المصري في عيد الغفران أي رد فعل دولي قوي" وإنه "لم تتهم أي حكومة مصرَ بالعدوان". على النقيض من ذلك، كانت مصر قد عرضت في شباط/ فبراير 1971 توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل لاستعادة سيناء المحتلة من قبل إسرائيل. وبعد رفض إسرائيل لعرض السلام هذا وبعد أن حذرت الأمم المتحدة ومصر إسرائيل من أن الحرب لا يمكن تجنبها إذا رفضت التسوية الدبلوماسية، قامت مصر (بالاشتراك مع سوريا) في النهاية بالهجوم في تشرين أول/ أكتوبر 1973 (18).**
5- هل كان في نية العرب الإبادة الجماعية في حرب أكتوبر 1973؟	*(أ) مرة أخرى كان هدف العرب قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين على الرغم من أن مهاجمة الأهداف المدنية عمداً هو جريمة حرب وانتهاك للقانون الدولي. لقد اشتمل الهجوم الأولي المصري على محاولة لإلقاء القنابل على تل أبيب وهي محاولة تم منعها من قبل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي. (صفحة 101)* *(ب) وصف موريس دوافع السادات والأسد وراء الهجوم على إسرائيل بقوله: "بالنسبة لكل من السادات والأسد كانت الحرب تعد بمكاسب كبيرة بدءاً من استعادة الكبرياء العربي... إن التجرؤ وحده على خوض حرب ضد جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يُهزم سيُنظر إليه على أنه شجاعة كبيرة؛ كما أن محو عار 1967 بل عار التاريخ العربي منذ 1948 سيجلب لكلا النظامين المكاسب من حيث الشعبية والشرعية وطول البقاء في السلطة إلى*	**يقول موريس: إنه في اليوم الأول من حرب أكتوبر "طارت قاذفتان [مصريتان] على ارتفاع منخفض عبر البحر المتوسط وأطلقتا صاروخين نوع كيلت على تل أبيب، إلا أن أحدهما سقط في البحر والأخر أُسقط من قبل طائرات الاعتراض التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي. وربما أن هدف مصر كان ردع إسرائيل عن القصف "الإستراتيجي" عن طريق إرسال رسالة مقدماً بأنها هي أيضاً تمتلك القدرة على ضرب المراكز المدنية". وهذا الهجوم هو الهجوم الوحيد على إسرائيل بالمعنى الضيق للكلمة طيلة الحرب التي يرويها موريس. ولم يكن "هدف" مصر "قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين" -وهو زعم لم يعززه ديرشويتس بمثقال ذرة من دليل- أو حتى تهديد إسرائيل بالمعنى الضيق للكلمة ولكن من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه الدبلوماسية عن طريق إقامة رأس جسر على الضفة الشرقية من قناة السويس، في حين كانت سوريا تهدف إلى استرجاع مرتفعات الجولان المحتلة. إن موريس يذكر هذا في الصفحة نفسها التي يقتبس منها ديرشويتس عنه بشأن "دوافع السادات والأسد" ولكنه يحذف الفقرة الأساسية التي تقول: "في حرب أكتوبر، سعى الرئيس المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد إلى استعادة الأراضي التي ضاعت عام 1967. ولم يكن يهدف أي منهما إلى تدمير إسرائيل على الرغم من أن قادتها لم يكونوا متأكدين من ذلك خلال الساعات الأولى من الصراع.... وقد كتب وزير الدفاع السوري فيما بعد قائلاً: "لقد كنا نسعى إلى تحرير الأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها في حين كانت مصر تسعى إلى أن تبقى على ضفتي [قناتها] ... انطلاقاً من الرغبة في دفع الأمور إلى الأمام على المستوى الدولي" (أي**

	جانب المساهمات الضخمة من قبل ممالك النفط. (صفحة 102) المصادر: (أ) موريس، ضحايا صالحون [Righteous Victims]، صفحة 413 (ب) موريس، ضحايا صالحون، صفحة 387.	السيطرة على شريط من الأرض على الضفة الشرقية من القنال من أجل دفع إسرائيل والمجتمع الدولي باتجاه إنهاء المأزق السياسي)[19].
6- هل أعادت إسرائيل سيناء بعد حرب أكتوبر 1973 لأن السادات عرض السلام في النهاية؟	حقق السادات هدفيه الاثنين من مهاجمة إسرائيل في عيد الغفران من عام 1973. فبالإضافة إلى استعادة الشرف المصري فقد أعاد أيضاً كامل سيناء إلى السيطرة المصرية. وحالما ألمح السادات بشجاعة إلى استعداده لصنع السلام مع إسرائيل مقابل سيناء قامت الحكومة الإسرائيلية آنذاك - بزعامة حزب الصقور أي حزب الليكود وزعيمه سليط اللسان مناحيم بيغين- باقتلاع المستوطنين اليهود في سيناء وإعادتها وحقول البترول فيها وكل شيء لمصر". (صفحة 103) المصادر: لا يوجد	في شباط/ فبراير عام 1971 عرضت مصر السلام الكامل على إسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء. ورفضت إسرائيل ذلك العرض مشجعة مصر بعد سنتين أخريين من الدبلوماسية غير المثمرة على الهجوم في أكتوبر 1973. وقد أبلت مصر في الحرب بلاءً فاق المتوقع مما زاد من حدة التكهنات في إسرائيل بشأن إمكانيات النجاح في حرب أخرى دافعاً إياها في الوقت ذاته إلى إعادة النظر في رفضها السابق لعرض السلام المصري. وقد كتب المراسل العسكري الإسرائيلي العريق زئيف شيف بعد حرب أكتوبر قائلاً: "إن التكهن الدقيق لطبيعة حرب مستقبلية أمر مستحيل إلا أنه يمكن استقراء الاتجاهات العامة [لها]. فمن الواضح أنها ستكون أكثر صعوبة من سابقتها وأكثر وحشية ودموية. وسوف يتم ضرب المؤخرة المدنية وسيكون لزاماً على إسرائيل أن تفترض أنها ستقاتل في الحال على جبهات ثلاث". وقال: إن "التفوق العسكري الإسرائيلي أصبح في موضع الشك". ويخلص شيف إلى القول: إن " أهمية التسوية السياسية تزداد بوضوح في ظل الظروف الجديدة، وإن الوقت ليس في صالح إسرائيل وإنه يجب عليها أن تبذل جهوداً أكبر لتحقيق سلام حقيقي"[20]. وهذا بالضبط ما شرعت إسرائيل في القيام به حيث قبلت التسوية التي رفضتها في شباط/ فبراير 1971 مع مصر، ليس لأن مصر عرضت أخيراً "صنع السلام" -على أية حال- ولكن لأنها أثبتت أنها قوة قادرة على شن الحروب[21]

د- إسرائيل و "طهارة السلاح"

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل تستهدف إسرائيل مواقع عسكرية	(أ). يستهدف العرب... مناطق مدنية سهلة... في حين يرد الإسرائيليون باستهداف الجنود والمعدات العسكرية	قبل تأسيس الدولة، وإبان سنوات الانتداب البريطاني استهدفت الحركة الصهيونية بمختلف أطيافها السياسية المدنيين، وبعد تأسيسها قامت إسرائيل وبدون تمييز بقصف القرى والبلدات والمدن العربية. وتقول المؤرخة آنيتا شابيرا: إن

مشروعة فقط؟	وغيرها من الأهداف المشروعة... لم يرد الجيش النظامي الإسرائيلي باستهداف المراكز المدنية العربية كعمان ودمشق والقاهرة. (صفحة 75) (ب) بصورة عامة كانت الخسائر بين المدنيين "قليلة بصورة ملحوظة" خلال حرب الأيام الستة؛ لأن إسرائيل عمدت إلى التأكد من أن معظم المعارك "تقع بعيداً عن المراكز المدنية الرئيسة". (الصفحات 93؛ قارن مع الصفحات من 142-143) (ج) طيلة ثلاثة أرباع قرن ظلت الحرب العربية الإسرائيلية بين دول عربية مثابرة على العدوان بهدف الإبادة الجماعية للمدنيين من جهة وبين الدولة اليهودية المصممة على حماية سكانها المدنيين عن طريق القيام بخطوات دفاعية موجهة ضد الأهداف العسكرية من جهة أخرى... لقد استهدف الطرف العربي المدنيين بصورة مستمرة وغير شرعية وعدوانية في حين كان الطرف الإسرائيلي يرد باستمرار وعلى نحو مشروع ودفاعي عن طريق ضرب الأهداف العسكرية. (صفحة 141) (د) قبل تأسيس دولة إسرائيل قامت مجموعات [صهيونية] مناوئة... فعلاً بتفجير مقر قيادة حكومة المستعمرة البريطانية الواقعة	الصهيونية العمالية التي شكلت التيار السائد والفصائل الصهيونية اليمينية المعارضة اتفقتا بصورة أساسية على استخدام القوة ضد العرب. وخلال الثورة العربية من 1936-1939 اضطلعت منظمة الأرغون في "استخدام إرهاب منفلت من عقاله" و "قتل جماعي بلا تمييز للشيوخ والنساء والأطفال" وإعدام لليهود "المشتبه في أنهم قاموا بالوشاية على الرغم من أن بعضاً من أولئك الشخاص كانوا بريئين تماماً" وفي "هجمات ضد البريطانيين من دون أي اعتبار لتعرض الأبرياء من عابري السبيل لاحتمالات الإصابة وفي قتل البريطانيين بدم بارد" وهكذا دواليك. وتتابع شابيرا القول: إنه رغم أن مقاربة الصيهونية العمالية تجاه العنف كانت "أكثر تحضراً من" مقاربة الأرغون "فإنهما لم تكونا مختلفتين في نواحيهما الأساسية". وفي مقارنتها لقوات المصادمة النخبوية الصهيونية العمالية، البالماخ، مع الأرغون تعبُر شابيرا عن شكوكها فيما إذا كانت "الفروقات الخارجية من حيث الإطار العام وأنماط السلوك كافية لخلق موقف مختلف إزاء القتال أو وضع حدود 'مدنية' أمام تبلد العسكرية وعوزها للشعور". وخلال ثورة العرب على سبيل المثال قام أحد الضباط البريطانيين بتجنيد وحدات من المستوطنات الصهيونية العمالية لإنزال العقوبة الجماعية بالقرى العربية من خلال "هجمات عديمة الرأفة": "لقد كانت الحدود بين المسموح وغير المسوح به" في الهجمات على تلك القرى "غامضة وضبابية بصورة متعمدة"(22). وقد ارتكبت قوات الصهيونية التابعة للتيار السائد فظائع عديدة ضد المدنيين خلال حرب 1948 وما بعدها خلال "حروب الحدود". وفي عام 1956 هاجمت إسرائيل مصر واحتلت سيناء وقطاع غزة. وفيما يتعلق باحتلالها لغزة يقول بيني موريس: "حوصر الكثير من الفدائيين ونحو 4000 جندي نظامي مصري وفلسطيني في القطاع وتم تحديدهم وتطويقهم من قبل جيش الدفاع الإسرائيل وقوات الأمن والشرطة. ويبدو أن العشرات من هؤلاء الفدائيين قد تم إعدامهم دون إبطاء ومن غير محاكمة. ومن المحتمل أن يكون قد تم قتل بعضهم خلال مجزرتين على أيدي جنود جيش الدفاع الإسرائيلي فور احتلال القطاع.... ويوم احتلال خان يونس قام جنود جيش الدفاع بقتل مئات اللاجئين الفلسطينيين والسكان المحليين للبلدة رمياً بالرصاص.... وفي رفح... قام الجنود الإسرائيليون بقتل ما بين ثمانية وأربعين ومئة لاجئ والعديد من سكان المدينة وجرح واحد وستين آخرين.... وتم إعدام ستة وستين فلسطينياً -ربما كانوا فدائيين- في عدة حوادث.... لقد قدرت الأمم المتحدة أن القوات الإسرائيلية قتلت -بالإجمال- ما بين 447 و550 مدنياً

ahlalmaktabah.com

في أحد أجنحة فندق الملك داود مما أدى إلى مقتل واحد وتسعين شخصاً. كذلك قتلت جماعات مناوئة مدنيين في... مواقع أخرى، إلا أن تلك الانحرافات تمت إدانتها بشدة من قبل الوكالة اليهودية. وحالما أصبحت إسرائيل دولة قام رئيس وزرائها بنزع سلاح تلك الجماعات بالقوة... ولم يتم ارتكاب إية أعمال إرهابية من قبل الأرغون وليحي. كذلك قام بن غوريون بتفكيك البالماخ -وهي قوة الكوماندوز دائمة التعبئة الموالية لحزب بن غوريون نفسه. (الصفحات 141-142)

(هـ) إسرائيل هي الدولة الوحيدة في تاريخ الحرب المعاصرة التي لم تلق القنابل مطلقاً دون تمييز على أية مدينة معادية في محاولة لقتل مدنيين أبرياء انتقاماً للقصف المتعمد لمدنييها. حتى عندما هاجمت تلك الأجزاء من بيروت التي كانت مأوى للإرهابيين بذل سلاح الجو الإسرائيلي جهوداً عظيمةً - على الرغم من أنه لم يُكتب لها جميعاً النجاح- لتجنب وقوع إصابات لا داعي لها بين المدنيين. ولنتذكر أنه عندما عملت إسرائيل على حماية نفسها من الإرهاب الذي كان يتخذ من بيروت مقراً له عام 1982 قامت بإرسال فريق من الجنود -بقيادة الميجر جنرال إيهود باراك الذي تنكر بزي امرأة- لاستهداف الإرهابيين أنفسهم في مبنى

عربياً في الأسابيع الثلاثة الأولى من احتلالها للقطاع[23].

أما الشرارة التي أطلقت سلسلة الأحداث التي بلغت ذروتها في حرب حزيران/ يونيو 1967 فكانت ضربة "انتقامية" وجهتها إسرائيل في تشرين أول/ نوفمبر عام 1966 لقرية السموع الأردنية في الضفة الغربية. ففي أضخم عملية عسكرية لها منذ عام 1956 قام لواء إسرائيلي مدرع مؤلف من أربعة آلاف [جندي] بصورة منظمة بتسوية 125 منزلاً إضافة إلى عيادة ومدرسة وورشة بالأرض وقام كذلك بقتل ثمانية عشر جندياً أردنياً. (وقد قُتل جندي إسرائيلي واحد). وأعلن السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ مشيراً إلى حجم الخسائر "في الأرواح والدمار يفوق بدرجة كبيرة المجموع التراكمي لمختلف أعمال الإرهاب التي نُفذت ضد حدود إسرائيل"، وقال "أود أن أوضح بصورة تامة أن هذه العملية العسكرية واسعة النطاق لا يمكن تبريرها أو تعليلها أو إيجاد الأعذار لها بالحوادث التي سبقتها والتي لم تكن الحكومة الأردنية متورطة فيها"[24]. لم يقل أورين: إن إسرائيل "عمدت إلى التأكد" من أن المعارك تدور بعيداً عن المناطق المكتظة بالسكان خلال حرب حزيران/ يونيو 1967 كي تتجنب وقوع خسائر بين المدنيين العرب. بل إنه يقول بتجرد: إنه صادف أن "جزءاً كبيراً من القتال دار بعيداً عن المراكز السكانية الكبيرة". وفي غضون حرب حزيران/ يونيو قامت إسرائيل بإعدام أعداد لا حصر لها من أسرى الحرب المصريين وشنت هجوماً جوياً وبحرياً غير مسبَب -بل ومتعمد على نحو شبه مؤكد- على المدمرة يو إس إس ليبرتي مما أدى إلى مقتل 34 من رجال البحرية الأمريكية وجرح 171[25].

خلال "حرب الاستزاف" من عام 1968-1970 بين مصر وإسرائيل شنت إسرائيل هجمات على مدن الإسماعيلية والقنطرة والسويس على الضفة الشرقية من قناة السويس محيلة إياها إلى "هياكل خاوية" نظراً لمقتل أعداد لا حصر لها من المدنيين المصريين وإجبار ما بين 500000 و750000 على الهرب من منازلهم[26]. وبعد حرب حزيران/ يونيو بدأت إسرائيل أيضاً بقصف القرى والبلدات والمدن اللبنانية جنوب لبنان، وكذلك فعلت بعد عام 1974 حتى من دون وجود ذريعة للرد. وفي شباط/ آذار 1978، وبعد انطلاق هجوم إرهابي فلسطيني من بيروت قامت إسرائيل بغزو جنوب لبنان وقامت بدك القرى والبلدات ومدينة صور من دون تمييز مما أدى إلى مقتل نحو ألف شخص جميعهم تقريباً من المدنيين وتهجير نحو 300000 شخص. وبعد الغزو أورد المراسل العسكري زئيف شيف في حاشية كتابه اعترافاً من رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي بأن: "الجيش الإسرائيلي قام دائماً بضرب التجمعات السكانية المدنية عن سابق عمد وإدراك... إن

	كانوا يستخدمونه كقاعدة لهم، وذلك بدلاً من قصف المبنى من الجو الأمر الذي كان سيؤدي إلى عدد أكبر من الخسائر. (الصفحات 150-151)	الجيش... لم يفرق بين الأهداف المدنية [والعسكرية]... [ولكنه] كان يهاجم متعمداً الأهداف المدنية حتى عندما لم تكن المستوطنات الإسرائيلية قد ضربت أولاً". وفي حزيران/ يونيو 1982 وعلى الرغم من عدم رد منظمة التحرير الفلسطينية على العديد من الاستفزازات الإسرائيلية قامت إسرائيل من جديد بغزو لبنان. وقصفت إسرائيل بالطائرات والمدفعية ودون تمييز القرى والبلدات ومدن صور وصيدا وبيروت اللبنانية بالإضافة إلى قصفها -وبأقصى درجات انعدام الرحمة- لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك في كل الأماكن ضاربة المواقع المدنية كالضواحي السكنية والمدارس والمستشفيات. وبلغت ذروة القصف الجوي والمدفعي الإجرامي الكثيف لبيروت والذي استمر لأسابيع في آب/ أغسطس حيث إن -والكلام للمراسل الحربي المخضرم في الشرق الأوسط روبرت فيسك- "وصف نيران المدافع بأنه بلا تمييز هو تقليل من شأنه، عوضاً عن أنه سيكون كذباً. إن القصف الإسرائيلي... كان -كما أدركنا فيما بعد- تمييزياً فقد استهدف كل منطقة مدنيّة وكل مؤسسة في بيروت الغربية كالمستشفيات والمدارس والشقق والمحلات ومكاتب الصحف والفنادق ومكتب رئيس الوزراء والحدائق. حتى إن القذائف الإسرائيلية وعلى نحو لا يُصدق دمرت قسماً من سقف الكنيس اليهودي في المدينة في وادي أبو جميل حيث كانت لا تزال تعيش بقية الجالية اليهودية في بيروت". إن القصف الجوي التمشيطي والمدفعي الكثيف للمدن والبلدات والقرى اللبنانية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين واستخدام القنابل العنقودية والقذائف الفسفورية في المناطق المدنية وقطع الكهرباء والماء والمؤونات الغذائية عن بيروت، كل ذلك شهد على حدوثه عدد لا يُحصى من الصحفيين الأجانب والمنظمات الإنسانية إلى جانب الصحفيين والجنود الإسرائيليين[27]. وإزاء هذا التوثيق الضخم لم يكن لدى ديرشويتس سوى دليل وحيد -يردده في مواضع كثيرة- هو عملية الكوماندوز "التي قادها الميجر جنرال باراك متنكراً بزي امرأة". ناهيك عن نقطة هي أن ديرشويتس وليس للمرة الأولى يخلط الحقائق: فتلك المهمة المشهورة لباراك نُفذت عام 1973 [وليس 1982]) إلا إذا كان باراك يتنكر بملابس النساء في جميع مهماته). من بين المؤشرات على سجل إسرائيل الفعلي في احترام حياة العربي خلال حروبها الكثيرة، حسب موريس، أن "جيش الدفاع الإسرائيلي أصبح تدريجياً جيشاً أنظف"، فسجله "عندما يتعلق الأمر بـ توهار هانيشيك [طهارة الأسلحة] أصبح "أفضل بكثير" خلال غزو لبنان "عنه في حرب 1948"[28]. وفي تموز/ يوليو 1993 شنت إسرائيل عملية يوم الحساب "وهو هجوم ضارٍ على المراكز المدنية في جنوب لبنان"، مما أدى إلى مقتل نحو 120 شخصاً
	المصادر: *(أ) لا يوجد* *(ب) [أورين، ستة أيام] الصفحات 306-307* *(ج) لا يوجد* *(د) لا يوجد* *(هـ) لا يوجد* *(و) لا يوجد*	

		وتهجير 300000 وإلحاق دمار شديد بأكثر من خمس وخمسين قرية[29]. وفي نيسان/ إبريل قامت إسرائيل مرة أخرى بغزو لبنان في عملية عناقيد الغضب مما أدى إلى مقتل مدنيين في المعظم من بينهم امرأتان وأربع بنات في سيارة إسعاف. إضافة إلى ذلك قصفت القوات الإسرائيلية مبنى الأمم المتحدة في قانا مما أدى إلى مقتل 102 مدنيا. وذكرت منظمة العفو الدولية "استناداً إلى كافة المعلومات المتوفرة فإن جيش الدفاع الإسرائيلي هاجم مبنى الأمم المتحدة بصورة متعمدة". وبلغت الحصيلة الإجمالية للقتلى والجرحى خلال هذا الغزو نحو 150 قتيلاً مدنياً و350 جريحاً"[30].
2- ما هو كشف حساب الخسائر المدنية؟	*(أ) ما بين عامي 1968 و1990، قتل الإرهابيون الفلسطينيون آلاف المدنيين الأبرياء ومن ضمنهم سياح أجانب ويهود في أثناء تأديتهم صلواتهم في دور العبادة في مختلف أنحاء أوروبا، ومن ضمنهم رياضيو الألعاب الأولمبية وأطفال الحضانة والدبلوماسيين والحجاج المسيحيون. (صفحة 105)* *(ب) إن المقارنة العادلة للخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء بالخسائر المدنية الفلسطينية تشير إلى أن إسرائيل كانت تتصرف بانضباط. (صفحة 143)* المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	لا يزودنا ديرشويتس بأي مصدر أو أساس لأي من حساباته. يحدد أحد المواقع اليمينية المتطرفة "المؤيدة" لإسرائيل على الإنترنت عدد ضحايا "الإرهاب الفلسطيني" بين عامي 1967 و1990 في إسرائيل والأراضي المحتلة -بما في ذلك "المدنيون ورجال الأمن الإسرائيليون والأجانب الذين قُتلوا"- بـ 370 قتيلاً، وعدد اليهود وغير اليهود في الخارج الذين قُتلوا في هجمات إرهابية فلسطينية بـ 50 قتيلاً مما يجعل المجموع 420 قتيلاً (بمن فيهم المقاتلون الإسرائيليون) وليس "الآلاف" وذلك على امتداد مدة زمنية تبلغ العقدين من الزمان[31]. بالمقارنة قتلت إسرائيل خمسة أضعاف ذلك الرقم من المدنيين خلال أسبوع واحد من غزوها للبنان في آذار/ مارس 1978. أما أساس الحسابات الثانية لديرشويتس فهو على القدر نفسه من الإبهام، ولكن [فيما يلي] مجموعة أخرى من الأرقام التي ربما تلقي الضوء على "الانضباط" الإسرائيلي المقارَن. فمنذ عام 1947 وحتى الآن بلغ إجمالي عدد القتلى الإسرائيليين في جميع حروبها وعملياتها البوليسية -أي الأعوام 1947 و1949 و1956 و1967 و1967-1970 و1973 و1982 والانتفاضة الأولى والثانية- بالإضافة إلى جميع الهجمات الإرهابية رقماً يقل عن 22000 الأغلبية الساحقة منهم من المقاتلين. بالمقارنة قُتل فقط في سياق الغزو الإسرائيلي للبنان من حزيران/ يونيو وحتى أيلول/ سبتمبر 1982 ما بين 18000 و20000 لبنانيا وفلسطينيا، الأغلبية الساحقة منهم مدنيون[32].

obeikandl.com

مكائد المفتي

في كتابه "مرافعة لإسرائيل" يكرس ألان ديرشويتس الكثير من الصفحات للحديث عن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات الانتداب البريطاني. من المعروف جيداً أن المفتي تعاون مع النازيين على مستوى شخصي. إلا أن ديرشويتس يطلع علينا بكثير من المزاعم التي تتجاوز هذه الحقيقة، فقد كتب في الصفحات من 54 إلى 60 يقول:

كانت الاستخبارت السرية (SS) التي كان يرأسها هينريتش هملر تقدم الدعم المالي واللوجيستي لبرنامج العداء للسامية في فلسطين.

زار أدولف آيخمان الحسيني في فلسطين وفيما بعد حافظ على الاتصال المنتظم به.

تم أخذ الزعيم الرسمي للفلسطينيين الحاج أمين الحسيني... في جولة في معسكر أوشفيتس من قبل هملر.

يبدو أن المفتي كان يخطط للعودة إلى فلسطين في حال انتصار الألمان وبناء معسكر إبادة على غرار معسكر أوشفيتس بالقرب من نابلس.

في عام 1944 هبطت وحدة كوماندوز عربية-ألمانية تحت قيادة الحسيني بالمظلات في فلسطين في محاولة لتسميم آبار [الماء] في تل أبيب.

من العدل أن نستنتج أن الزعيم الرسمي للمسلمين في فلسطين الحاج أمين الحسيني كان مجرماً نازياً مكتمل الصفة، وقد أُعلن أنه كذلك في نورمبيرغ.

كان المفتى الأكبر للقدس مسؤولاً شخصياً عن ذبح آلاف اليهود في معسكرات الإبادة.

يتحمل بعض القادة العرب والفلسطينيين مسؤولية كبيرة عن الهولوكوست [المحرقة].

إن كثيراً من هذه الادعاءات مأخوذ -إذا لم يكن دائماً منسوباً نسبةً موافقة- من مقالة رأي غير مدعومة بمصادر نُشرت في صحيفة إسرائيلية يمينية [للكاتبة]

سارة هونيغ بعنوان: "نفاق شيطاني-2: الرجل من شارع كلوبشتوك"، صحيفة الجيروسالم بوست، 6 نيسان/ أبريل 2001 [1]. إن الزعم بأن النازيين قاموا بتمويل ثورة العرب 1936-1939 ينسبه ديرشويتس إلى كتاب بيني موريس "ضحايا صالحون"، إلا أنه لا ذكر لذلك [التمويل] في الصفحات التي يستشهد بها ديرشويتس في كتاب موريس أو أية صفحات غيرها[2]. ولكنها مذكورة في مقالة هونيغ. فماذا تقول الأدبيات العلمية عن مزاعم هونيغ-ديرشويتس؟

لم تذكر أي من الدراسات الأكاديمية المهمة التي عالجت موضع ثورة العرب عام 1936 -ومنها على سبيل المثال **الحركة الوطنية العربية الفلسطينية** للمؤرخ الإسرائيلي يهوشوا بوراث أو **الشعب الفلسطيني** للبروفيسور الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ والبروفيسور جويل إس ميغدال من جامعة واشنطن- لم تذكر أي منها التمويل النازي[3]. وأهم السير الذاتية للمفتي هي **مفتي القدس** للمؤرخ الفلسطيني فيليب مطّار **والمفتى الأكبر** للمؤرخ الإسرائيلي زفاي إلبيليغ. لا يذكر أي من هذين المصدرين أن الحسيني رافق هملر إلى معسكر أوشفيتس، ولا يذكر أي منهما أن الحسيني كان عازماً على بناء معسكر في نابلس على غرار آوستشفيز. كما أنهما لا يأتيان على ذكر وحدة كوماندوز عربية-ألمانية كانت في طريقها إلى تسميم آبار تل أبيب. ولا يذكر أي منهما أن الحسيني اتُهم في نورمبرغ. (بل إن اسمه ليس مدرجاً في فهرس مجريات محاكمات نورمبيرغ). صحيح أن الحسيني التمس إلى النازيين خلال الحل النهائي عدم السماح لليهود - بمن فيهم الأطفال - دخول فلسطين. ولكن من غير المعروف ما إذا كان لتشفعه هذا أي تأثير عملي. ولم يعثر فيليب مطّار على "أي دليل قوي" على وجود ذلك التأثير، في حين خلُص زفاي إلبيليغ إلى أنه "من المستحيل تقدير مدى نتائج الجهود التي بذلها الحاج أمين". يستشهد ديرشويتس بكتاب زفاي إلبيليغ ولكنه يستثني هذه النتيجة. ويرى راؤول هيلبيرغ وهو عميد الباحثين في الهولوكوست النازي أنه من "غير المرجح" أن مطالب المفتي كان لها أي تأثير. ولم يؤكد أي باحث بصورة إيجابية أن الحسيني كان " مسؤولاً شخصياً عن ذبح آلاف اليهود في معسكرات الإبادة" أو أنه " يتحمل مسؤولية كبيرة عن الهولوكوست". وكل ما يخصصه هيلبرغ في دراسته الضخمة المؤلفة من ثلاثة أجزاء

عن الهولوكوست النازي [للحديث] عند دور الحسيني هو جملة وحيدة فحسب[4].
وأخيراً [نقول]: إن ديرشويتس يلتزم الصمت - مما يثير الفضول - بشأن مبادرة أخرى انطلقت من فلسطين للتعاون مع هتلر. فابتداءً من أواخر عام 1940 سعت منظمة "إيتسل في إسرائيل"، وهي منظمة صهيونية يمينية معارضة، إلى إبرام اتفاقية مع النازيين على أساس "تواطؤ المصالح" بين "ألمانيا الجديدة **والعبرانية القومية - الشعبية** (volkisch-nationalem Hebraertum) المنبعثة من جديد" وبهدف "إعادة تأسيس الدولة اليهودية ضمن حدودها التاريخية على أساس قومي شمولي تكون متحالفة مع الرايخ الألماني". ومع أن النازيين لم يتجاوبوا رغم الالتماسات المتكررة، إلا أن هذه المبادرة الصهيونية تكشفت في النهاية عن نتيجة جديرة بالملاحظة؛ فقد انتهى أمر أحد أعضاء جماعة راغبي التعاون مع النازية، وهو إسحق شامير، إلى أن يصبح رئيساً لوزراء إسرائيل[5].

obeikandl.com

الملحق 3

عملية السلام

إننا نمتلك رخصة للدفاع عن النتائج التي نعلم أنها قد لا تكون منصفة من الناحية الموضوعية، ولكنها من الناحية الذاتية مفيدة لموكلينا.

ألان م. ديرشويتس، من كتاب "رسائل إلى محام شاب"

أ- خلفية الأحداث

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل وافق الصهاينة على التقسيم عام 1937؟	*(أ) أبدأ المرافعة عن إسرائيل... بالتشديد على أن القادة الفلسطينيين رفضوا قبول حل يتمثل في دولتين (أو وطنين) في الأعوام 1917 و1937 و1948 و2000. (صفحة 6)* *(ب) كان يُنظر دائما إلى التسوية على أنها ضرورة براغماتية واقعية من قبل صهاينة التيار السائد وقياداتهم. إن حقيقة وجود وطن قومي بأغلبية سكانية يهودية كانت أهم بكثير من حجم ذلك الوطن....إن الخلاف المتنامي بين يهود فلسطين بقيادة البراغماتي الاشتراكي ديفيد بن غوريون ومسلمي فلسطين بقيادة المتصلب وكاره اليهود الحاج أمين الحسيني لم يكن حول ما إذا كان اليهود أو المسلمون سيسيطرون على كل فلسطين.... لكنه كان -إذا ما نظرنا بواقعية إلى الأمر- ما*	**لا يوجد أي سجل معروف يتحدث حتى عن أن حل الدولتين كان موضع نقاش عام 1917، ناهيك عن رفضه من قبل الفلسطينيين. وحقيقة الأمر أن الدولة اليهودية التي اقترحها بن غوريون، مثلاً، بعد صدور وعد بلفور مباشرة لم تشتمل فقط على كل فلسطين بل كل الأردن الحالي إضافة إلى بقاع واسعة من لبنان وسوريا ومصر[1]. لقد أوصى تقرير لجنة بيل البريطانية عام 1937 بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية من جهة ودولة عربية مندمجة مع شرق الأردن من جهة أخرى، ولكن ليس دولة فلسطينية إضافة إلى شرق الأردن. هذا، ولم يوافق لا العرب ولا الكونغرس الصهيوني -وديرشويتس يخطئ الفهم هنا كذلك- رسمياً على اقتراح التقسيم للجنة بيل[2]. صحيح أن كبار القادة الصهاينة رفضوا توصيات بيل لأسباب تكتيكية ولكنهم كانوا يمارسون الضغط من وراء الكواليس لحشد التأييد للتقسيم. ومن ناحية ثانية، حتى القادة الصهاينة الذي قبلوا التقسيم فعلوا ذلك فقط كخطوة أولى نحو الاستيلاء الكامل على فلسطين. يخلُص المصدر التاريخي الرئيس الذي يستند إليه ديرشويتس، شأنه في ذلك شأن جميع الدراسات الأخرى المتعلقة بتلك المدة، يخلُص -رغم تجاهل ديرشويتس لذلك- إلى أن وايزمان وبن غوريون "رأيا في التقسيم حجر ارتقاء نحو مزيد من التوسع والاستيلاء على فلسطين بأكملها في النهاية.... وقد كتب [بن غوريون] إلى ولده آموس قائلاً: "إن قيام دولة يهودية على جزء [من فلسطين] ليس هو النهاية، بل هو البداية.... إن حيازتنا [لها] مسألة مهمة ليس لذات الحيازة وحسب... بل لأننا سنزيد من قوتنا من خلال ذلك، فكل زيادة في القوة ستسهل من عملية**

	إذا كانت بقية فلسطين ستعطى حصراً لمسلمي فلسطين أو أنها ستقسم بالعدل بين اليهود والمسلمين في فلسطين الذين كان كل طرف منهما يسيطر فعلياً على مناطق معينة. (صفحة 42، التوكيد في النص الأصلي) *(ج) فور صدور اقتراح التقسيم إلى دولتين أو وطنين [عام 1937] وافق عليه اليهود ورفضه العرب. (صفحة 46)* *(د) وافق اليهود بتردد على خطة بيل للتقسيم، في حين رفضها العرب رفضاً باتاً مطالبين بأن توضع كل فلسطين تحت سيطرة العرب وأن يتم "ترحيل" معظم السكان اليهود خارج البلاد لأن "هذه البلاد [لا يمكنها] استيعاب اليهود الموجودين الآن في البلاد". (صفحة 51)* *(هـ) كي نفهم الكيفية التي يمكن أن يكون عليها شكل الصراع العربي-الإسرائيلي لو أن العالم العربي بما في ذلك المسلمون الفلسطينيون قبل بحل الدولتين عندما تم اقتراحه أول مرة (أو حتى في السنوات التي تلت ذلك) فإنه يتوجب علينا الرجوع بإيجاز إلى الخطة التي اقترحتها لجنة بيل للتقسيم حيث كان من المقترح أن تكون هناك دولة فلسطينية (إضافة إلى شرق الأردن) على معظم ما تبقى من فلسطين عقب فصل شرق الأردن. كانت الغالبية العظمى من عرب ومسلمي فلسطين ستعيش تحت حكم*	**السيطرة على البلاد بأكملها. إن تأسيس دولة [صغيرة]... سوف يمثل دفعة قوية لجهودنا التاريخية لاسترداد البلد بأسره". وفي النهاية وخلافاً لما يقوله ديرشويتس، لم يتصور تقرير بيل أن العرب [قد يختارون] " البقاء ضمن الأقلية العربية في الدولة اليهودية". بل إنه أوصى صراحة بأنه إن لم يغادر معظم الـ 225000 عربي الذين يعيشون حالياً في الدولة اليهودية المقترحة طواعية منهم فإن رحيلهم "كحل أخير" ينبغي أن يكون "قسرياً".(3)**

obeikandl.com

	فلسطيني وكانت الأقلية العربية التي تعيش في الأرض التي أُعطيت للدولة اليهودية ستمتلك الخيار ما بين الانتقال إلى الدولة الفلسطينية أو البقاء ضمن الأقلية العربية في الدولة اليهودية. وينطبق الأمر نفسه على اليهود الذين كانوا يعيشون في الدولة العربية. (الصفحات 89-90؛ قارن بصفحة 98 بالنسبة لمقولة "قبلت إسرائيل... تقرير بيل" وصفحة 194 بقبول اليهود ورفض العرب "الحل السلمي المتمثل بدولتين عام 1937") المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد (د) [تقرير بيل] صفحة 141، سؤال للمفتى الأكبر ورده عليه. (هـ) لا يوجد	
2- ما هي بنود قرار التقسيم (رقم 181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947؟ (أولاً) هل كان اليهود يشكلون الأغلبية في الدولة المقترحة لليهود؟	كان اليهود يشكلون الغالبية الكبرى في تلك المناطق التي اقتُطعت من فلسطين للدولة اليهودية من قبل الأمم المتحدة.... ذكر التقدير الرسمي للأمم المتحدة بأن الأرض التي خصصت للدول اليهودية كانت تضم 538000 يهودي و397000 عربي (وهو رقم يشمل المسيحيين والبدو	لقد اشتمل اقتراح التقسيم من قبل الأمم المتحدة رسمياً على 498000 يهودي و407000 عربي وغيرهم في الدولة اليهودية المقترحة. إلا أن هذا الرقم استثنى 90000 إلى 105000 بدوي يقطنون داخل حدود الدولة اليهودية. وإذا ما أخذنا هذا الرقم الأخير بالحسبان فإن الدولة اليهودية المقترحة ستشتمل على عدد متساوٍ تقريباً من السكان اليهود والعرب أو حتى على أغلبية عربية[4]. وفي الحقيقة، كان من المستحيل الخروج بدولة يهودية في فلسطين دون عدد ضخم من السكان العرب الفلسطينيين وبالتالي -في ضوء الهدف الصهيوني الرامي إلى خلق دولة يهودية "مستقرة" سكانياً-

	والدروز وغيرهم). (صفحة 68) المصادر: لا يوجد	دون طرد جماعي [للعرب] .وكما يقول المؤرخ بيني موريس: "لم يكن ممكناً تفادي ما حدث في عام 1948. إذا أراد اليهود إقامة دولة في إسرائيل الكبرى تكون واقعة في منطقة أكبر بقليل من تل أبيب فإن إزالة السكان كان أمراً لازماً.... فمن دون طرد السكان لم يكن من الممكن تأسيس دولة يهودية"[5].
(ثانياً) هل كان قرار التقسيم عادلاً؟	(أ) لم تظهر دولة إسرائيل إلى حيّز الوجود على حساب العرب أو الفلسطينيين. لقد كانت المنطقة التي اقتُطعت للدولة اليهودية ذات أغلبية يهودية تتمتع بحق الدفاع عن النفس في مواجهة البريطانيين (ومن قبلهم العثمانيين). لم تكن الأرض موضع النزاع عربية ولا فلسطينية وقد انتقلت من إمبراطورية إلى أخرى وقد حان الوقت لتقرير المصير من قبل الجماعتين اللتين كانتا تعيشان في أحزاء مختلفة منها. لقد كانت [تلك الأرض] تاريخياً وسكانياً واقتصادياً وقانونياً، أرضاً يهودية وعربية معاً. (الصفحات 59-60، التوكيد كما في الأصل) (ب) من حيث تقسيم الأراضي حصلت الدولة اليهودية على مساحة أكبر نوعاً ما مما حصل عليه العرب، فقط، إذا أدخلنا في حسبتنا صحراء النقب بالكامل وهي منطقة كانت تعد غير قابلة للسكنى والفلاحة. وإذا استثنينا النقب أو اقتطعناها فعلياً تصبح الأرض الصالحة للاستخدام المخصصة للعرب أكبر من تلك المخصصة لليهود. علاوة على ذلك، كان الكثير من الأراضي	لقد فُرضت الدولة اليهودية في طورها الجنيني والتي انبثقت عن الانتداب البريطاني بالقوة وضد إرادة السكان العرب الفلسطينيين الأصيلين. ليس ثمة مبادئ أخلاقية أو قانونية متعارف عليها يمكنها أن تبرر هذا الانتهاك الفاضح لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[6]. يقول ديرشويتس: "إنني لم أسمع عن أي وضع في التاريخ رفضت فيه دولة مرتين عروضاً سخية للحصول على وضعية الدولة". ولكن [السؤال هو] هل توجد أية سابقة في التاريخ تخلى فيها شعب طواعية عن قطعة من بلاده -ناهيك عن معظمها- لمستوطنين توافدوا من الخارج لاستعمارها ومن ثم طرده منها؟. إن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بدا وهو يمنح الحق الشرعي للصهاينة في حزء من فلسطين على أنه يصادق على اغتصابهم [لها] عوضاً عن "استهزائه بمبدأ أساس من مبادئ منظمة [الأمم المتحدة نفسها من خلال فرضه شكلاً من أشكال الحكومة ضد رغبة غالبية السكان" (المؤرخ وليام روجر لويس)[7]. ولقد فاقمت بنود القرار هذا الظلم الظاهر. وكتب المؤرخ وليد الخالدي يقول: "لقد منح قرار التقسيم 5.55 بالمئة من المساحة الكلية لفلسطين لليهود (ومعظمهم من المهاجرين الجدد) الذين كانوا يشكلون أقل من ثلث السكان والذين كانوا يملكون أقل من 7 بالمئة من الأرض". وقال: "أما الفلسطينيون الذين كانوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان والذين كانوا يمتلكون جلّ الأراضي فقد أُعطوا 5.45 بالمئة من البلاد التي تمتعوا بحيازتها حيازة متصلة لقرون". علاوة على ذلك، "لقد تم تضمين أفضل الأراضي في [الدولة اليهودية المقترحة] وهي معظم السهول الساحلية الخصبة... والسهول الداخلية **بأكملها**.... واشتملت تلك الأراضي تقريباً على كافة المناطق المنتجة للحمضيات والحبوب، وكان نصف الأولى وجُل الثانية مملوكا من قبل الفلسطينيين"[8]. ويعيد لويس إلى الأذهان أن السبب في موافقة أغلبية الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم يعود في قسمه الأكبر إلى مكائد الصهاينة، قائلاً: "تمكن الصهاينة من شن حملة جعلت الرئيس والمسؤولين في وزارة الخارجية يترنحون تحت وابل من الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية. وقد كتب ترومان في مذكراته: "إنني لم أتعرض لهذا القدر الكبير من الضغط

	المخصصة للدولة اليهودية في الأصل أراض سبخة وصحراوية تم ريها وتحويلها إلى أراض خصبة من قبل العمال والمستثمرين اليهود. (الصفحات 68-69) (ج) لقد عُرض على الفلسطينيين وطنٌ في ثلاث مناسبات مختلفة هي في عام 1937 و1947 وفي 2000-2001 ولكنهم رفضوا العرض في كل مرة وردوا عليه بزيادة الإرهاب.... إنني لم أسمع عن أي وضع في التاريخ رفضت فيه دولة مرتين عروضاً سخية بإقامة دولة. (صفحة 159). المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد	والدعاية الموجهة إلى البيت الأبيض كما تعرضت في هذه الحادثة".... وبذل إيمانويل سيلار وسول بلوم من مجلس النواب تأثيرهما الكبير على زملائهما في الكونغرس والفرع التنفيذي ووزارة الخارجية وعلى مندوبي الفلبين وليبيريا وهايتي في الأمم المتحدة بصورة خاصة. وأرسل عشرة من مجلس الشيوخ برقيات إلى الرئيس الفلبيني الذي تلقى أيضاً التذكير الرقيق من فيليكس فرانكفورتر و...قاضٍ آخر من المحكمة العليا. أما السفير الكوبي الذي ظل مؤيداً للعرب بعناد فقد اشتكى من أن الصوت الكوستاريكي قد تم شراؤه برشوة مقدارها 75 ألف دولار. واستخدم نايلز [وهو مستشار لترومان مؤيد للصهيونة] صلاته التجارية في جهود مجهضة لتبديل صوت اليونان. وأبلغ برنارد باروخ مندوبي الصين وفرنسا أنهما إذا لم تقوما بالتصويت لصالح التقسيم فإن المساعدات الاقتصادية على الأقل ستكون عرضة للخطر. من ناحيته عمل هارفي فايرستون على قلب موقف ليبيريا. وكما لخص روبرت دونوفان الأمر في تصريح مبطن في ترجمته لحياة ترومان، لقد سادت الخديعة". إضافة إلى ذلك، "لم تكن في عام 1949 قد تشكلت بعد كتلة صلبة مناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة. أخيراً، لم يكن "الهدف السوفييتي الأهم" في دعمه للقرار تحقيق العدالة بل "تمزيق الإمبراطورية البريطانية"[9].
(ثالثاً) هل دعم الصهاينة مبدأ التقسيم عام 1949؟	سارعت إسرائيل إلى الموافقة على تقسيم الأمم المتحدة وأعلنت الدولة في الحال. (صفحة 69) المصادر: لا يوجد	رغم أن القيادة الصهيونية وافقت رسميا على قرار التقسيم إلا أن إعلان الاستقلال الصادر عنها لم يذكر في إشارته إلى القرار أنه لا ينص على دولة يهودية فقط بل وأخرى عربية فلسطينية، إذ صرحت في إعلانها: "في 29 تشرين أول/ نوفمبر 1947 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب بإقامة دولة إسرائيل في أرض إسرائيل الكبرى". إن الحذف هنا لم يكن من قبيل (سقط سهوا). وحسب المؤرخ ميكائيل بار-زوهار، قام بن غوريون "بحذف كل إشارة إلى خطة التقسيم" عشية الإعلان عن إعلان الاستقلال[10]. وهذه هي حقيقة الأمر، فلا بن غوريون ولا الحركة الصهيونية عموماً قبلوا بمبدأ تقسيم فلسطين. وكتب المؤرخ آفي شاليم يقول "كانت خطوط التقسيم ذات أهمية ثانوية في عيون بن غوريون"، ذلك "لأنه كان يعتزم تغييرها في كل الأحوال؛ فهي لم تكن النهاية، بل كانت البداية فقط"[11]. وبناء عليه لم يحدد إعلان الاستقلال الإسرائيلي حدود الدولة اليهودية، فقد قررت القيادة الصهيونية بعد جدال حاد عدم تضمين حدود قرار التقسيم في الإعلان. وكتب سيمحا فلابان يقول: "في نوع من الرؤية الملتوية أخذ المؤرخون بصورة عامة قبول بن غوريون لفكرة إقامة الدولة اليهودية على جزء من فلسطين، وليس

		كلها على أنه مكافئ لقبول قرار الأمم المتحدة بأكمله". بل وإن "بن غوريون كان دائما يرى التقسيم على أنه خطوة أولى نحو الدولة اليهودية القائمة على كامل فلسطين بما في ذلك شرق الأردن ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان"[12]. وأخيرا، كانت القيادة الصهيونية تتحرك حتى قبل أن يتم تمرير قرار التقسيم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استباق إنشاء دولة عربية فلسطينية. فقد أبرمت اتفاقاً ضمنياً وسرياً مع الملك عبد الله ملك الأردن لتقسيم فلسطين فيما بينهما- الأمر الذي حدث فعلاً[13].

ب- قرار الأمم المتحدة رقم 242

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما الذي نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم 242؟	*(أ) لاحظ أن القرار [242] لا يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي، بل من "أراضٍ" فقط وبالتالي يتوقع القيام ببعض التعديلات على الأراضي.... إن شطب أداة التعريف [The] كان تسوية صريحة تم ترتيبها من قبل الولايات المتحدة من أجل السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بأراض ضرورية لضمان الحصول على حدود آمنة. (صفحة 96؛ التوكيد كما في الأصل)* *(ب) كان بوسع إسرائيل - وكان ينبغي لها- تطبيق ما يسمى بخطة آلون أو أي نسخة منها. لقد تصورت خطة آلون... انسحاباً إسرائيلياً من المراكز السكانية في الضفة الغربية ومن جميع الأراضي التي تم الاستيلاء باستثناء بعض المناطق غير الآهلة بالسكان التي ارتئي أنها ضرورية لضمان "سلامة الأراضي" الإسرائيلية ضمن*	فور انتهاء حرب حزيران/ يونيو 1967، اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة طارئة. وقال الأمين للأمم المتحدة أوثانت في أثناء استعراضه لمجريات تلك الجلسة: إنه يوجد "شبه إجماع" على "انسحاب القوات المسلحة من أراضي الدول العربية المجاورة التي احتُلت خلال الحرب الأخيرة" لأن "الجميع متفقون على وجوب عدم حيازة الأراضي بالقوة العسكرية"[14]. ولما لم تستطع الجمعية العامة التوصل إلى حل شامل تم تحويل المداولات إلى مجلس الأمن. وفي تشرين ثاني/ نوفمبر من عام 1967 وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 242. ويعيد ديرشويتس في كتابه (صفحة 96) استنطاق الفقرة النافذة التي تطالب "بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتُلت في النزاع الأخير". من ناحية أخرى يحذف ديرشويتس في معرض معالجته التحويلية [هذه] الفقرة التمهيدية للقرار التي تقول: "إذ تؤكد على عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب وعلى الحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تتمكن فيه كل دولة من دول المنطقة من العيش بأمان" (التوكيد كما ورد في الأصل). إن اللورد كارادون من المملكة المتحدة هو الواضع الرئيس لمسودة القرار 242، وقد ربط اللورد بوضوح بين هذين النصين في المداولات التي جرت في مجلس الأمن حول القرار، قائلاً: "نحن ننص في قرارنا على مبدأ 'انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير' وفي مقدمة القرار أكدنا على 'عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب'. ومن وجهة نظرنا فإن صياغة هذين البندين هي صياغة واضحة"[15]. وفي ندوة عُقدت بعد بضع سنوات كرر كارادون القول: إنه لولا الإشارة إلى

حدود "آمنة" كما تصورها القرار 242. وعلى العكس من قرار 242 رسمت خطة آلون خطاً فاصلاً بين احتلال الأراضي واحتلال السكان. لقد ركز قرار مجلس الأمن بالكامل على الأراضي وليس على الناس. ولكن الضفة الغربية تضم مدناً وبلدات وقرى بالإضافة إلى مساحات كبيرة من الأراضي غير الآهلة بالسكان. وقد كان يمكن لخطة آلون أن تطبق "تسوية للأراضي" .... وكان العرب عندئذٍ سيتذمرون من أن أراضيهم يجري احتلالها، ولكن القرار 242 كان يتصور تعديلات على الأراضي الهدف منها تأمين حدود "تكون خالية من التهديدات أو أعمال الحرب". الصفحات 98-99؛ التوكيد كما في الأصل)

(ج) لا يطالب قرار الأمم المتحدة رقم 242 إسرائيل بإعادة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب الدفاعية عام 1967. كانت التسوية التي تم التوصل إليها من قبل مجلس الأمن أن تقوم إسرائيل بإعادة "أراضٍ" -مما يعني معظمها وليست كلها- .... وذكر كل من القاضي غولدبيرغ واللورد كارنغتون [كذا- والصحيح كارادون] من بريطانيا بصورة لا يعتريها غموض أن التسوية لم تتصور الانسحاب من "جميع الأراضي" معترفين على حد تعبير اللورد كارنغتون [كارادون]" بأنه سيكون من

الفقرة التمهيدية الخاصة بعدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب "لما كان هناك تصويت بالإجماع" في مجلس الأمن. وفي الواقع فإن عشرة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر أكدوا في مداخلاتهم حول فقرة "عدم جواز" والتزام إسرائيل بالانسحاب الكامل في حين لم يخرج أي من الأعضاء الخمسة الباقين على هذا المبدأ. ويوضح اللورد كارادون قائلاً: إنه تم حذف أداة التعريف من الفقرة النافذة ("أراضٍ محتلة" مقابل "الأراضي المحتلة") بسبب الشذوذ في حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 التي "استندنا فيها على المواضع التي حدث وأن كانت الجيوش الإسرائيلية والعربية واقفة عندها بالضبط" وقت عقد اتفاقيات الهدنة الأصلية التي وضعت حداً لحرب 1948. إلا أن هذا الحذف [لأداة التعريف] لم يضعف من قوة الإشارة إلى المقدمة كمرجع، وقال: "بحكم معرفتي بالطبيعة غير المُرضية لخط [حدود] 1967لم أكن راغباً في استخدام صياغة في القرار تجعل من ذلك الخط خطاً حدودياً دائماً. ومع ذلك فإنه من الضروري القول مرة أخرى: إن المبدأ السائد هو "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" وإن ذلك يعني أن لا مجال لتبرير ضم الأراضي الموجودة على الجانب العربي من حدود عام 1967لمجرد أنه تم الاستيلاء عليها في حرب 1967"[16]. من أجل "إثبات" أن اللورد كارادون أيد التفسير الرسمي الإسرائيلي لقرار 242 يقتبس ديرشويتس جملة وحيدة خارج سياق الكلام انتقاها من "رسالة من قارئ" مرسلة إلى صحيفة أورلاندو سانتينيال من قبل شخص يدعى "ريكي هولاندر" من بروكلين بولاية ماساتشوسيتس. وفوق سخف استعمال ذلك كمصدر وحيد حول موضوع كتب فيه عدد لا يُحصى من الدراسات العلمية تنص الجملة التي اقتبسها ديرشويتس فقط على عدم موافقة اللورد كارادون على حدود ما قبل حزيران/ يونيو غير المنتظمة كحدود نهائية ولم تنص على قبوله لضم الأراضي الأمر الذي رفضه كارادون بصورة قاطعة. وفي المداولات التي سبقت الموافقة على قرار اللورد كارادون قاوم السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ بناء على رغبة إسرائيل الضغوط من قبل مجلس الأمن من أجل استخدام لغة أكثر صراحة بشأن الانسحاب الإسرائيلي. لقد أوضحت الولايات المتحدة على أية حال أنها كانت تتصور تعديلات حدودية ثانوية ومتبادلة في أقصى الأحوال. فعلى سبيل المثال أبلغ وزير الخارجية الأمريكي دين رسك وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بأن "تأييدنا لحدود ثابتة وآمنة لا يعني أننا نؤيد تغييرات في الأراضي". كما أن غولدبيرغ نفسه أبلغ القادة الأردنيين أوائل تشرين ثاني/ نوفمبر بأن "الأمر سيتطلب إجراء بعض التغييرات على الأراضي" ولكن "يجب أن يكون

	الخطأ المطالبة بعودة إسرائيل على مواقعها كما كانت في 4 حزيران/ يونيو 1967 لأن تلك المواقع كانت غير مرغوب فيها ومصطنعة". (صفحة 205)؛ (التوكيد كما في الأصل) *المصادر:* *(أ) لا يوجد* *(ب) لا يوجد* *(ج) من افتتاحية بعنوان "Not Just Semantics"[رسائل القراء]، أورلاندو سينتينيال، 7 آب/ أغسطس 2000.*	هناك تعديلات متبادلة من الطرفين"، كما وقال في مناسبة ثانية: إن الولايات المتحدة تؤيد إجراء "تصحيحات حدودية ثانوية" ولكن الأردن "سيتلقى تعويضات... عن أية أراض سيُطلب منه التخلي عنها"[17]. في أواخر الستينيات من القرن الماضي اقترح مسؤول رفيع في حزب العمل الإسرائيلي هو إيغال آلون أن تضم إسرائيل ما يصل إلى نصف الضفة الغربية. إلا أن المسؤولين الأمريكيين اتخذوا موقفاً صلباً على أية حال فيما يتعلق باقتناعهم بأن "العبارات 'معترف بها وآمنة' [في قرار 242] تعني 'ترتيبات أمنية' و 'اعتراف' بحدود جديدة كحدود دولية" وأنها "لم تعنِ مطلقاً أنه بوسع إسرائيل توسيع حدودها إلى الضفة الغربية أو السويس إذا كان ذلك ما تشعر على أنه الأمن المطلوب"؛ وأنه "لن يكون هناك سلام إذا ما حاولت إسرائيل الاحتفاظ بمساحات واسعة من الأراضي". لقد رفضت الولايات المتحدة رفضاً كاملا خطة آلون مشيرة إليها صراحة بالاسم وهذا الرفض يطول حتى نسخة الحد الأدنى من هذه الخطة بوصفها "لا تصلح منطلقاً" و "غير مقبولة من حيث المبدأ". يجدر بنا إيراد النص الكامل للعبارات المقتبسة آنفاً؛ لكي تتم مقابلته بمزاعم ديرشويتس، والنص الكامل يقول: "إن التأكيدات الخاصة بالأراضي التي أعطيناها للحسين [ملك الأردن] تتناقض تناقضا جليا مع أي اقتراح يضع 'مناطق معينة غير آهلة من الضفة الغربية' تحت السيادة أو السلطات القانونية الإسرائيلية. إن صلة عبارة 'مناطق غير آهلة' بعبارة "تصحيحات حدودية ثانوية" هي بالطبع موضع نقاش آخر. (مصادفة، تبين الخرائط الحكومية الأردنية لعام 1961 الخاصة 'بالتوزيع السكاني' و 'الكثافة السكانية' بشكل رسمي واضح أن 'المناطق غير الآهلة' الوحيدة في الضفة الغربية تقع على طول خط الهدنة الحالي بين إسرائيل والأردن...). ويبدو أن [أبا] إيبان قال: إن إسرائيل اقترحت على الملك حسين نسخة ما معدلة عن خطة آلون التي أشرنا من قبل أنها غير مقبولة من حيث المبدأ لكل من الولايات المتحدة والأردن. ويبدو أن أبا إيبان كان يطلب من الأردن ما هو بالتأكيد مختلف 'اختلافاً جوهرياً'... عن التأكيدات الخاصة بالأراضي التي أعطيناها للأردن"[18]. وهكذا -وعلى النقيض مما يزعمه ديرشويتس- يثبُت لنا أن خطة آلون لم تكن ترمي إلى ضم "مساحات كبيرة من الأراضي غير الآهلة بالسكان"؛ وأنها لم تكن متفقة مع قرار الأمم المتحدة رقم 242؛ وأن الولايات المتحدة لم تكن تدعمها. وفي النهاية، فإن القادة الإسرائيليين -في جلساتهم الخاصة- لم تكن تساورهم أية أوهام حول المعنى الحقيقي لقرار 242. فقد قال أبا إيبان للورد كارادون محتجاً على عبارة "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في

		النزاع الأخير" بقوله: "إن الكلمات 'في النزاع الأخير' تحول مبدأ إزالة الاحتلال إلى معادلة دقيقة رياضياً لاستعادة خارطة 4 حزيران/ يونيو. إن إسرائيل لن تعيد تنظيم تلك الخارطة في أي وقت وتحت أي ظرف". وخلال جلسة مغلقة لحزب العمل في حزيران/ يونيو 1968 صوت موشيه ديان ضد الموافقة على القرار 242 لأنه "يعني الانسحاب إلى حدود 4 حزيران/ يونيو ولأننا على خلاف مع مجلس الأمن بشأن ذلك القرار"[19].
2- هل كانت فقرة "الانسحاب" في قرار الأمم المتحدة رقم 242 منحازة ضد إسرائيل؟	*إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة... لأول مرة في التاريخ يأمر دولة بإعادة الأراضي التي استولت عليها بصورة مشروعة في حرب دفاعية. (صفحة 96)* *المصادر: لا يوجد*	الحقيقة هي أن إسرائيل كانت الدولة الوحيدة التي سُمح لها من قبل الأمم المتحدة بالاحتفاظ بأراضٍ حازت عليها عن طريق الحرب. لقد خصصت حدود الدولة اليهودية المنظورة التي وافقت عليها الأمم المتحدة عام 1947 لهذه الدولة 56 بالمئة من فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني. وفي أثناء حرب 1947-1949 وسعت إسرائيل حدودها التي أصبحت تضم 78 بالمئة من فلسطين. لقد كانت هذه الحدود الموسعة عن طريق القوة هي التي صادق عليها فعلياً قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. وفي كل الأحوال، حتى لو كانت تلك الحرب "دفاعية" - وهو زعم لم تؤيده أية دولة في العالم- لم يكن بوسع إسرائيل أن "تستولي بصورة شرعية" على أراضٍ في حزيران/ يونيو 1967 لأن القانون الدولي يحظر إجراء تغييرات حدودية بين الدول تحت أي ظرف بما في ذلك الحرب "الدفاعية"[20]. وقد قامت محكمة العدل العليا بحل هذه المسألة في بيان لها جدير بالثقة والاعتماد. ففي رأيها الاستشاري الذي قدمته عام 2004 بعنوان: "التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة" أكدت محكمة العدل الدولية بصورة متكررة على الفقرة التمهيدية في القرار رقم 242 مشددة على "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" وكذلك على قرار الجمعية العامة عام 1970 مشددة على أنه "يجب ألا يتم الاعتراف بمشروعية حيازة أية أراضٍ ناجمة عن التهديد بالقوة أو عن استخدامها" معلنة هذا المبدأ "نتيجة طبعية منبثقة" عن ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فهو يصبح "قانوناً دولياً بحكم العرف" و "دستوراً بحكم العرف" ملزماً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الفقرات 74، 87، 117).
3- ماذا كان رد فعل إسرائيل والدول العربية إزاء القرار 242؟	*(أ) وافقت الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالقرار 242 بصورة شبه فورية في أعقاب انتصارها على الجيوش العربية التي كانت قد تعهدت وخططت*	لقد رفضت إسرائيل التفسير الذي حظي بالإجماع فيما يتعلق بشرط الانسحاب في قرار الأمم المتحدة رقم 242. ولجأت إسرائيل المصممة على ضم مناطق واسعة من الأراضي في البداية إلى المواربة الدبلوماسية لتجنب الرفض الكامل للقرار 242 مدعية، على سبيل المثال، بأن القرار كان مجرد "لائحة بالمبادئ بوسعها مساعدة الأطراف وإرشادهم في البحث

	لإزالة إسرائيل.... لقد وافقت إسرائيل على الفور على مبادئ القرار 242 (صفحة 96). (ب) انضم الفلسطينيون إلى معظم الدول العربية برفضهم القرار 242، في حين قبلته إسرائيل، كما فعلوا في تقرير بيل وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. مرة أخرى رفض الفلسطينيون والعرب الحل المتمثل في إقامة دولتين في حين أعربت إسرائيل عن استعدادها لاتخاذ قرارات كان من الممكن أن تقود إلى مثل ذلك الحل. (صفحة 98). المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	عن حل لأنه يدرج المزاعم -المزاعم الرئيسة- التي يتقدم بها الطرفان ضد بعضهما بعضا ولكنه لا يمثل حلاً بحد ذاته". ولكن عندما وافقت مصر علناً في شباط/ فبراير 1971 على جميع شروط القرار مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، وعندما دعا الوسيط الذي عينته الأمم المتحدة إسرائيل إلى إعطاء رد مباشر أصبحت إسرائيل غير قادرة على الاختباء وراء المراوغة الكلامية. وردت إسرائيل بفظاظة بأنها "لن تنسحب من خطوط ما قبل حزيران/ يونيو 1967"، وبالتالي قضت على مبادرة السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة. كما أن الأردن قبل علناً بجميع شروط قرار الأمم المتحدة بحلول عام 1971. (أما رد سوريا فكان على قدر أكبر من عدم الحسم)[21]. ولم يكن الفلسطينيون مشمولين في الدبلوماسية المحيطة بالقرار 242 وكانت الإشارة غير المباشرة الوحيدة إليهم في القرار هي فقط "يؤكد... على ضرورة... من أجل التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". أما زعم ديرشويتس أن القرار 242 طالب "بحل يتمثل في دولتين" فهو يدحض مضمونه دحضاً كاملاً، فالدولة الفلسطينية لم تكن حتى مطروحة كموضوع بحث في الدبلوماسية التي أفضت إلى بروز القرار. من ناحية ثانية قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواسط السبعينيات شروط ولغة القرار 242 ضمن سياق قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أيضاً على الحقوق الوطنية للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وغزة[22].

ج- التسوية على أساس قيام دولتين

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- ما هو حل الدولتين؟	(أ) كذلك يبدو حل النزاع العربي-الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس إقامة دولتين نقطة إجماع نادرة في أمر يشكل من ناحية أخرى مأزقاً يصعب الخروج منه. إن أي تفكير منطقي في كيفية حل هذا الخلاف الذي طال أمده بطريقة سلمية يجب أن يبدأ بهذا الإجماع. إن معظم دول العالم تؤيد حالياً حل الدولتين	في أواسط السبعينيات من القرن الماضي بدأ الإجماع الدولي يتبلور لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان جوهر هذا الإجماع يتمثل في تأييد قيام دولتين في فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني، أي: إسرائيل ضمن حدودها التي كانت قبل حزيران/ يونيو 1967 إلى جانب دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وكل ما صدر عن هذا الإجماع الدولي منذ أواسط السبعينيات يرتكز على قرار الأمم المتحدة رقم 242 بالإضافة إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ضمن المناطق التي احتلتها إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967. كما أن قراراً للجمعية العامة صدر في كانون أول/ ديسمبر 1989 وضع المبادئ الآتية -من بين مبادئ أخرى- لحل النزاع: "انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة

	بما في ذلك الغالبية العظمى من الأمريكيين. (ص. 3). (ب) يؤيد الإجماع العالمي الحالي هذا المدخل المتمثل في: أنه ينبغي أن تكون هناك دولتان إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب. ولكن لا يوجد إجماع فيما يتعلق بالحجم النسبي والحدود الدقيقة للدولتين. (ص. 65) المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد	منذ عام 1967 بما فيها القدس ومن الأراضي المحتلة للدول العربية الأخرى؛ واتخاذ ترتيبات تضمن أمن كافة الدول في المنطقة بما فيها تلك المذكورة في القرار رقم 181 (البند 2) الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 [تقسيم فلسطين] وذلك ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً". (لاحظ أن القرار يشتمل على أداة التعريف قبل عبارة "أراضٍ فلسطينية"). وقد تم تمرير القرار بموافقة 151 دولة مقابل 3 دول (إسرائيل والولايات المتحدة والدومينيكان). كذلك تم تمرير قرار في الجمعية العامة في كانون أول/ ديسمبر 2003 "يؤكد على حق دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً" و "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولته الفلسطينية المستقلة" بموافقة 169 دولة مقابل 5 دول (الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر مارشال وماكرونيزيا وبالاو). كما أن قرارا للجمعية العامة صدر في كانون الثاني/ يناير 2004 يؤكد على "ضرورة الالتزام بالرؤية المتعلقة بحل الدولتين" ويؤكد على المبادئ الأساسية لقرار 242 -أي "عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب" و "وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً"- دعا، من بين أشياء أخرى، إلى " انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967" و"وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وبصورة أساسية حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة". (لاحظ من جديد أن القرار يشتمل على أداة التعريف قبل عبارة "أراضٍ فلسطينية"). وقد تم تمرير القرار بموافقة 160 دولة مقابل 6 دول (الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر مارشال وماكرونيزيا وبالاو وأوغندا). وعلى الرغم من أن الإجماع العالمي يسمح في الواقع العملي بتعديلات حدودية "ثانوية" "ومتبادلة" غير أنه واضح جدا فيما يتعلق بحجم وحدود الدولتين عندما ينص على أنه: يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران/ يونيو 1967[23].
2- ما هو سجل دعم التسوية على أساس قيام دولتين عند الأطراف الرئيسة للنزاع؟	(أ) لقد كانت إسرائيل مستعدة منذ زمن طويل لقبول هذا النوع من حل الدولتين المطروح الآن في "خارطة الطريق" المقترحة للسلام. (صفحة 1) (ب) إن [تسوية الدولتين] هي الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى حكومات مصر والأردن	على مدى ثلاثة عقود تقريباً، عبَّرت القيادة الفلسطينية ودول عربية رئيسة تأييدها لتسوية الدولتين. ففي كانون الثاني/ يناير من عام 1976 طُرح على جدول أعمال مجلس الأمن قرارٌ يؤكد على وجوب أن يحصل الفلسطينيون على حق "إقامة دولة مستقلة في فلسطين" وأنه "ينبغي على إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتُلت" في حزيران/ يونيو 1967 وأنه -باستعارة كلمات القرار 242- "ينبغي اتخاذ الترتيبات المناسبة لضمان... سيادة جميع الدول في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها". وقد دعمت

والمملكة العربية السعودية والمغرب. المتطرفون فقط من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى جانب دول الرفض المتمثلة في سوريا وإيران وليبيا يزعمون أن كامل الأرض التي تمثل الآن إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي لها أن تكون تحت السيطرة الدائمة للإسرائيليين فقط أو للفلسطينيين فقط. (صفحة 3، قارن بالصفحات 65، 71-72)

(ج) على الأقل حتى وقت قريب، رفض معظم الفلسطينيين والقادة العرب في الواقع رفضاً باتاً أي حل يشتمل على دولة يهودية أو وطن قومي لليهود أو حق تقرير المصير لليهود. (صفحة 8).

(د) لا يمكن أن يكون ثمة خلاف بأن رفض حل الدولتين كان في الواقع وحتى وقت قريب نسبياً متفق عليه بين الفلسطينيين والعرب. (صفحة 73)

(هـ) لقد حاولت إسرائيل بالفعل القيام بتقدم يتسم بعدم الاتزان [من طرف واحد] في محادثات السلام مع الفلسطينيين ابتداء من التسعينيات من القرن الماضي. حتى قبل ذلك الوقت كان عدد من رجالات فتح يروج لحل "الدولتين" إلا أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا للاغتيال... على أيدي فلسطينيين آخرين. ومنذ تأسيسها عام 1964 (وحتى

القرار منظمة التحرير الفلسطينية ومصر وسوريا والأردن. أما إسرائيل فقد رفضت حضور جلسة مجلس الأمن وأعلنت حكومة حزب العمل أنها لن تفاوض الفلسطينيين في حين استخدمت الولايات المتحدة حق النقض 'الفيتو' ضد القرار. وفي نيسان/ أبريل 1980 استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار ثانٍ يستخدم هذه اللغة نفسها[24]. وفي آب/ أغسطس 1981 تقدم الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية بخطة سلام تدعو "إسرائيل إلى الخروج من كافة الأراضي العربية التي استولت عليها في أثناء حرب 1967 في الشرق الأوسط"، و "إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية" و "التأكيد على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام". وتمثل رد فعل إسرائيل في البدء بالاستعداد لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ من لبنان مقراً لها[25]. وفي تحليله للاستعداد لغزو لبنان يقول خبير العلوم السياسية الإسرائيلي أفنير يانييف: إن ياسر عرفات والتيار السائد في منظمة التحرير كانوا "ضالعين على نحو واضح في عملية إعادة التكيُّف التي تقود نحو نهج أكثر تساهلاً بكثير من ذي قبل تجاه الدولة الصهيونية" في حين كانت الولايات المتحدة تزيد من ضغوطها على إسرائيل "للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية". ومن ناحية ثانية، عارضت "جميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967" بالإضافة إلى "كبار حمائم التيار السائد" وبعناد إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. لقد كان هدف السياسة الإسرائيلية "إضعاف المعتدلين في منظمة التحرير وتقوية منافسيهم المتطرفين" وبالتالي "ضمان انعدام المرونة [في المنظمة]". "ولتحقيق غايتها هذه كانت إسرائيل تقوم على نحو دوري "بعمل عسكري عقابي يكون بصورة متعمدة غير متناسب مع الضرر الذي تحدثه هجمات المنظمة" وبشن "هجمات كانت تلحق الضرر بالفلسطينيين والمدنيين اللبنانيين". إلا أن إسرائيل كانت في النهاية تمتلك خيارين اثنين، هما: "اتخاذ خطوة سياسية تقود إلى تسوية تاريخية مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو القيام بعمل عسكري استباقي ضدها". ولصد "هجوم السلام" الذي شنته منظمة التحرير اختارت إسرائيل العمل العسكري فغزت لبنان. ويخلُص يانيف (كما هي الحال بالنسبة لكل الباحثين الجادين) إلى أن "تدمير منظمة التحرير كقوة سياسية قادرة على المطالبة بدولة فلسطينية تقام على الضفة الغربية" كان "السبب وراء العملية برمتها"[26].

وفي اجتماع عقده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، صادق رسمياً على التسوية القاضية بإقامة دولتين. وطالب "البيان السياسي" الصادر عن المجلس إلى عقد مؤتمر دولي على أساس القرار

	قبل ذلك التاريخ) رفضت منظمة التحرير الفلسطينية (ومن سبقوها) حل الدولتين لصالح الإرهاب وتدمير إسرائيل وترحيل السكان اليهود إلى الخارج. (صفحة 105)	242 "وبالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق تقرير المصير"؛ "وبانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967"؛ "وطالب "مجلس الأمن... بصياغة وضمان الترتيبات الخاصة بالأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية"[27]. وفي خطوة رديفة لقمعها المتزايد للانتفاضة الفلسطينية التي كانت تتسم باللاعنف إلى حد كبير في الأراضي المحتلة، كشفت حكومة "الوحدة الوطنية" من الليكود والعمل في أيار/ مايو 1989 عن "مبادرتها الخاصة للسلام" التي تمنع بصراحة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وكان من بين "أسسها الرئيسة" أن "إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة بين إسرائيل والأردن" وأنه "لن يكون هناك تغيير على وضع يهودا والسامرة وغزة إلا بما يتفق مع الأسس الرئيسة للحكومة"[28]. (وتشير كلمة إضافية إلى الرؤية التقليدية الصهيونية بأن دولة فلسطينية قائمة أصلاً في الأردن).
	(و) لقد خصصت الأمم المتحدة... منظمة التحرير من بين غيرها من مندوبي الجماعات التي بلا دول للتمتع بصفة مراقب خاص وغيرها من المزايا الدبلوماسية. لقد تم ذلك في الوقت الذي رفضت فيه المنظمة قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين ورفضت وجود دولة عضو في الأمم المتحدة وهي إسرائيل ورفضت قرار مجلس الأمن رقم 242 وطالبت بالسيطرة على فلسطين بأسرها وترحيل غالبية اليهود خارج فلسطين. (صفحة 105-106)	في أيار/ مايو 1997 اعترف حزب العمل الإسرائيلي الذي كان حتى ذلك الوقت يعد الدولة الفلسطينية أمراً غير وارد، اعترف رسمياً "بحق الفلسطينيين في تقرير المصير" كما أنه "لم يعد في هذا الصدد إقامة دولة فلسطينية محدودة السيادة أمراً غير وارد". ولكن خطة [الحزب] لم تذكر شيئاً عن القضية الحاسمة المتعلقة بحدود الدولة الفلسطينية، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد نصت الخطة على نحو واضح على أن "تبسط إسرائيل سيادتها على المناطق التي يعد كتلاً استيطانية يهودية كبيرة"- ملغية بذلك الإجماع الدولي[29]. وفي عام 2002 عبَّر رئيس الوزراء شارون عن تأييده لدولة فلسطينية. إلا أن اللجنة المركزية لحزب الليكود مررت فيما بعد قراراً ينص على أنه "لن يتم إقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن". إضافة إلى ذلك، وكما أظهر المعلقون الإسرائيليون المخضرمون، تستند الدولة الفلسطينية التي يتخيلها شارون إلى "نموذج البانتوستانات [المعزل العرقية" الجنوب أفريقي إذ من شأنها أن تعمل على حصر 5.1 مليون غزاوي في "حظيرة احتجاز ضخمة" [30]. أما في التاريخ التخيلي لديرشويتس لهذا الإجماع الدولي، فإنه "لا يمكن أن يكون ثمة خلاف بأن رفض حل الدولتين كان في الواقع وحتى وقت قريب نسبياً متفقا عليه بين الفلسطينيين والعرب"- حتى مع تعبير منظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية رئيسة عن تأييدها للإجماع الدولي منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي. بالمقابل -حسب ديرشويتس- كانت إسرائيل "تحبذ دائماً حل الدولتين"[31] -رغم أن حزب العمل ظل يستبعد حتى عام 1997 أي دولة فلسطينية من أي نوع ورغم أن حزب الليكود لا
	المصادر: (أ) لا يوجد (ب) لا يوجد (ج) لا يوجد (د) لا يوجد (هـ) لا يوجد (و)	

	لا يوجد (ز) لا يوجد	يزال يعارض قيام الدولة ورغم أن شارون يحبذ دولة حسب "النموذج البانتوستاني".
3- ما هو موقف الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من الإجماع الدولي؟	*(أ) كانت أغلبية كبرى من الإسرائيليين تقبل بهذه التسوية [الدولتين] منذ أمد بعيد.... المتطرفون فقط من الإسرائيليين والفلسطينيين... يزعمون أن كامل الأرض التي تمثل الآن إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي لها أن تكون تحت السيطرة الدائمة للإسرائيليين فقط أو للفلسطينيين فقط. (ص. 3)* *(ب) كذلك تبين استطلاعات رأي شعبية أجرتها مؤخراً منظمات فلسطينية أن غالبية الفلسطينيين لا يوافقون على حل الدولتين. وبلغت نسبة الذين يؤيدون "تحرير كل فلسطين" في أحد الاستطلاعات 87 بالمئة. (صفحة 72)* *(ج) تشير معظم الاستطلاعات أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تريد السلام وأنها ستقدم الكثير في سبيل التوصل إليه في حين يريد 87 بالمئة من الفلسطينيين أن يستمر الإرهاب وأن تتحرر كل فلسطين (صفحة 108-109).* *(د) وكانت نتيجة استطلاع أجري مؤخراً في جامعة النجاح بنابلس أن "87 بالمئة من الفلسطينيين الذين تم استطلاع رأيهم يفضلون تحرير كل فلسطين". (صفحة 162)* المصادر: *(أ)* لا يوجد	لتوثيق المعارضة الفلسطينية الكبيرة للتسوية المنادية بقيام دولتين وتأييدها للتفجيرات الانتحارية يستشهد ديرشويتس ثلاث مرات ببيانات الاستطلاع نفسه الواردة في مقال لصحيفة نيويورك تايمز. ولكن استشهاداته الثلاثة في صحيفة نيويورك تايمز خاطئة بطريقة أو بأخرى. ففي عدد 18 آذار/ مارس 2002 من صحيفة نيويورك تايمز تحدث سيرج شميمان بالفعل عن استطلاع يُزعم أن جامعة النجاح الوطنية أجرته يحتوي على البيانات التي يشير إليها ديرشويتس. إلا أنه وبعد البحث الشامل لم يتم العثور على أثر لهذا الاستطلاع بجامعة النجاح[32]. أما المقالة التي نشرتها صحيفة هآريتس والتي يستشهد بها ديرشويتس فإنها لا تقدم أية بيانات محددة حول تأييد إسرائيل للإجماع الدولي بشأن تسوية الدولتين أو حول مواقف إسرائيل للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان في فلسطين. من ناحية ثانية، توجد بالفعل بيانات استطلاعية واسعة وجديرة بالثقة حول المواقف الفلسطينية والإسرائيلية على الرغم من عدم استشهاد ديرشويتس بها. ولا يدعم أي من هذه البيانات ولو من بعيد أياً من نتائج بحث ديرشويتس واستنتاجاته. خلال المدة من كانون الأول/ ديسمبر 2001 وحتى حزيران/ يونيو 2004 كان التأييد الفلسطيني لتسوية الدولتين على أساس الإجماع الدولي ("إنهاء الاحتلال على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242 وإقامة الدولة الفلسطينية") مقابل تأييد "تحرير كل فلسطين التاريخية" منقسماً بالتساوي بنسبة 45 بالمئة إلى 45 بالمئة، في حين كان التأييد للتفجيرات الانتحارية يحوم حول 63 بالمئة. وتعكس هذه النسب تصلباً في الرأي الفلسطيني بعد ذبول الآمال بحدوث انسحاب إسرائيلي وبعد تصعيد الاضطهاد الإسرائيلي. حيث تشير الدلائل المتداولة إلى أن التأييد للإجماع الدولي خلال السنوات الأولى من الانتفاضة الأولى كان تأييداً ساحقاً بين الفلسطينيين، في حين كان التأييد للهجمات داخل إسرائيل معدوماً في الواقع. وحتى موعد قريب لا يتجاوز شباط/ فبراير 1999 أعطى 7.52 بالمئة دعماً كاملاً و3.22 بالمئة آخرين دعماً متوسطاً "لفكرة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967"، في حين أنه وبعد عقود من الاحتلال والاضطهاد أيَّد 5 بالمئة من الفلسطينيين التفجيرات الانتحارية في آذار/ مارس 1996 وحتى تاريخ متأخر هو آذار/ مارس 1999 ظل 26 بالمئة فقط يوافقون عليها. أخيراً، يشير خليل الشقاقي وهو مستطلع لآراء

	(ب) صحيفة نيويورك تايمز، 18أيار/ مايو [هكذا وردت، آذار/ مارس؟] عام 2002 (ج) إفرايم يآر وتمار هيمرام [وردت هيرمان]، "مؤشر السلام: معظم الإسرائيليين يؤيدون الهجوم على العراق"، صحيفة هآريتس 6 آذار/ مارس 2003. توماس فريدمان [وردت سيرج شميمان؟]، صحيفة نيويورك تايمز، 18 آذار/ مارس 2002. (د) توماس فريدمان [كذا- وردت سيرج شميمان؟]، صحيفة نيويورك تايمز، 18 آذار/ مارس 2002.	الجمهور يحظى بالاحترام إلى النتيجة الثابتة خلال مدة عشر سنوات وهي أن "نحو ثلاثة أرباع الذين ردوا على الاستفتاء واصلوا تأييدهم للتسوية بين دولتي فلسطين وإسرائيل في سياق حل الدولتين والتسوية السلمية بين الجانبين". والنتيجة التي خلُص إليها هي أنه "بالنسبة لاحتياجات المدى القصير، فإن إحساس الفلسطينيين بالخطر الشديد يثير عندهم ردا متصلبا وانفعاليا"، في حين أنه "عند التعامل مع القضايا طويلة الأمد يسود التفكير العقلاني بينهم حتى في خضم آلامهم ومعاناتهم"[33]. أما فيما بين الإسرائيليين فإن التأييد لنوع من تسوية الدولتين قريب من الإجماع الدولي تراوح حول 42 بالمئة خلال الانتفاضة الثانية. وأما التأييد لمعظم الإجراءات القمعية الفظيعة ضد الفلسطينيين (كالتصفية السياسية واستخدام الدبابات والطائرات وتدمير المنازل) فتراوح معدلها بين 80 و90 بالمئة في حين وافق نحو نصف الإسرائيليين الذين تم استطلاع رأيهم على طرد جميع الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وأيد نحو الثلث طرد جميع المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل كذلك. وعلى النقيض من الحالة الفلسطينية، لا يمكن تفسير نتائج الاستطلاعات الإسرائيلية ككل تفسير حاسم، استناداً إلى تصلب الرأي بسبب العنف المتصاعد واليأس من تسوية تؤدي إلى قيام دولتين. ويشير أشر أريان وهو مستطلع آراء إسرائيلي يتمتع بالاحترام إلى أن تأييد الإسرائيليين لدولة فلسطينية من أي نوع وقف فقط عند 21 بالمئة عام 1987 وعند 35 بالمئة عام 1993 في حين أيَّد 38 بالمئة من الإسرائيليين عام 1991 طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وأيد 24 بالمئة طرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل. وحسب استطلاعات أخرى جديرة بالثقة حتى التي أُجري منها في كانون الأول/ ديسمبر عام 1996 وافق فقط 6 بالمئة من اليهود الإسرائيليين موافقة تامة وآخرون بنسبة 18 بالمئة في المجمل على دولة فلسطينية ضمن حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 (13 بالمئة و18 بالمئة على الترتيب لجميع الإسرائيليين بمن فيهم المواطنين الفلسطينيين)، بل إن 41 بالمئة من اليهود الإسرائيليين أيَّدوا في الأشهر الأولى من الانتفاضة الأولى عام 1988 تأييداً تاماً طرد الفلسطينيين من فلسطين رغم أن الانتفاضة آنذاك كانت في غالبيتها الساحقة تتسم باللاعنف. [انظر الملاحظة أدناه]

● [ملاحظة] إن أدق تقريب للإجماع الدولي تتوافر عنه بيانات استطلاعية هو تأييد الإسرائيليين لاقتراح الرئيس بيل كلنتون للسلام في كانون أول/ ديسمبر 2000. فقد اقترح كلنتون انسحاباً إسرائيلياً بنسبة 94 إلى 96 بالمئة من الضفة الغربية ومبادلة بنسبة 1 إلى 3 بالمئة من الأراضي الإسرائيلية مقابل الأراضي الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل. وقد ذكر أشر أريان في كتابه Israeli Public Opinion on National Security 2003 مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب)، صفحة 33 النتائج الآتية حول التأييد الإسرائيلي لاقتراح كلنتون:

إقامة دولة فلسطينية على 95٪

	من الضفة الغربية وغزة (٪)	مبادلة الأراضي (٪)
2001	43	44
2002	40	38
2003	42	45

ويورد أريان في استطلاع عام 2003، صفحة 29 النتائج الآتية عن تأييد الإسرائيليين للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة:

	التصفية السياسية (٪)	استخدام الدبابات والطائرات (٪)	هدم المنازل (٪)
2001	89	71	لا توجد بيانات
2002	90	80	لا توجد بيانات
2003	92	79	88(*)

(*) يقول أريان في استطلاع 2002، صفحة 35: إن 57٪ من الذين أجابوا "يعتقدون بأن الإجراءات المتخذة لضمان الهدوء في الأراضي كانت متساهلة جداً".

ويورد أريان في استطلاع عام 2003، في الصفحات 30-31 النتائج الآتية عن تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وطرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل "وتشجيع" المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على الرحيل:

	طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة (٪)	طرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل (٪)	"تشجيع" المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على الرحيل (٪)
2001	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	50

obeikandl.com

2002	46	31	53
2003	46	33	(*)57

(*) يقول أريان في استطلاعه لعام 2002، صفحة 27: إنه في أوائل وأواسط التسعينيات من القرن الماضي أيد ثلثا الذين أجابوا عن الاستطلاع مثل هذا "التشجيع" بالكامل، في حين أن استطلاعاً أجرته جامعة حيفا في حزيران/ يونيو 2004 خلُص إلى أن 64 بالمئة من الإسرائيليين اليهود يؤيدون "تشجيع" المواطنين الفلسطينيين على الرحيل عن إسرائيل. انظر يولي كورماتشينكو، "استطلاع: 64٪ من الإسرائيليين اليهود يؤيدون تشجيع العرب على الرحيل"، هآرتز (22 حزيران/ يونيو 2004)، وكذلك وجد استطلاع أجراه معهد شيلوف في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أن 58 بالمئة من الإسرائيليين من عمر 18 إلى 22 سنة يؤيدون "إبعاد العرب من إسرائيل" (Americans for Peace Now, Middle East Peace Report واشنطن دي سي، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2004]).

للاطلاع على تأييد الإسرائيليين لقيام دولة فلسطينية عام 1987 وعام 1993، انظر استطلاع عام 2003، صفحة 12؛ وللاطلاع على تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وإسرائيل عام 1991، انظر استطلاع أريان لعام 2002، صفحة 10؛ وللاطلاع على بيانات استطلاع كانون الأول/ ديسمبر 1999 حول تأييد الإسرائيليين اليهود لقيام دولة فلسطينية، انظر استطلاع مركز القدس للإعلام والاتصال رقم 35، "حول المواقف الفلسطينية والإسرائيلية تجاه مستقبل عملية السلام" (بالتعاون مع مركز تامي شتاينميتز لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب")، صفحة 5؛ وللاطلاع على تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين عام 1988، انظر نوريت أميتاري، "استطلاع: 41٪ مع الترحيل، 45٪ إسرائيل ديمقراطية أكثر من اللزوم"، هآرتز (8 حزيران/ يونيو 1988).

ديرشويتس مقابل تشومسكي

عام 1983 نشر نعوم تشومسكي كتابه "المثلث الرهيب: الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيون"[1]. عوضاً عن إلقائه الضوء على سجل وثائقي لا يُعرف عنه سوى القليل في الولايات المتحدة يتمثل الإبداع الأهم للكتاب في إعادة صياغة النقاش الدائر حول حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فحتى ذلك الوقت كانت شروط النقاش في الولايات المتحدة تضع على نحو اعتيادي الموقف "العربي" مقابل الموقف "الإسرائيلي". ولكن تشومسكي ابتكر عبارة **الإجماع الدولي** معلناً عن وجود قطب ثالث في هذا النقاش، ألا وهو: التسوية المفضلة من قبل المجتمع الدولي. إن هذا الإجماع الدولي المعبَّر عنه في عدد لا يحصى من المنتديات -أبرزها قرارات الأمم المتحدة- يؤيد تسوية على أساس قيام دولتين، وتتضمن أحكام قرار الأمم المتحدة رقم 242 -الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة من جهة، واعتراف العرب بحق إسرائيل في العيش في أمن من جهة أخرى- إلى جانب إقامة دولة فلسطينية. وتمثلت الناحية الرئيسة في النظرة الثاقبة التجريبية لتشومكسي-الموثقة توثيقاً وافياً - في أن القيادة الفلسطينية ودولا عربية مهمة التقت على تأييد الإجماع الدولي الخاص بتسوية الدولتين، في حين كانت إسرائيل والولايات المتحدة هما المعارضين الرئيسين -في الحقيقة الوحيدان منذ وقت طويل - لها. ولما كان تشومسكي قد أيد في السابق دولة من شعبين على طول الحدود التي أُيدت قبل أن توجد إسرائيل[2]، فقد انحاز من بعد حرب 1973 إلى الإجماع الدولي على أرضية، أنها الأساس العملي الوحيد لتسوية تقدم قدراً يسيراً من العدل لكافة الأطراف المعنية، رغم أن تلك الأرضية أبعد عن أن تكون مثاليةً. وقد كتب تشومسكي في كتابه "المثلث الرهيب" يقول:

> *في حدود الإجماع الدولي لم يدُر سوى النزر اليسير من النقاش حول ما إذا كانت مثل هذه التسوية -من الآن فصاعداً "تسوية الدولتين"- تعكس قدراً أعلى من مقتضيات العدالة المجردة. ولكنها كانت بالأحرى تؤخذ على أنها حل واقعي من الناحية السياسية من شأنه أن يوفر الحد الأقصى من فرص السلام والأمن لسكان فلسطين*

السابقة وللمنطقة وللعالم ويلبي المزاعم المشروعة للطرفين الرئيسين إلى جانب كونه ممكناً في ظل الظروف الحالية. وللمرء أن يتخيل تطورات لاحقة مختلفة عبر الوسائل السلمية والاتفاق المتبادل، إزاء شكل من أشكال الفيدرالية، أو غيرها من الترتيبات[3].

وعلى الرغم من أن عواطف البيئة السياسية لتشومسكي أخذت في السنوات الأخيرة بالتحرك تجاه "حل الدولة الواحدة" التي تضم إسرائيل والأراضي المحتلة إلا أن تشومسكي نفسه لم يفارق التأييد لتسوية الدولتين في كتاباته ومحاضراته الشاملة حول هذا الموضوع منذ نشر كتابه "المثلث الرهيب".

يقول ديرشويتس في كتاب "مرافعة لإسرائيل": إن "**الفرضية التي يقوم عليها هذا الكتاب... هي حل الدولتين**" (صفحة 2). وهذه "الفرضية" يجري تثبيتها تكراراً من قبل ديرشويتس فيما يسميه "الإجماع الدولي" أو "الإجماع العالمي" الذي يفضل تلك التسوية (الصفحات 64، 65، 69؛ قارن بالصفحة 3). وفوق استخدامه الإطار الذي استخدمه تشومسكي، وحتى عبارته التي ابتكرها [الإجماع الدولي]، يؤكد ديرشويتس بوقاحة -في مواجهة سجل مكتوب يمتد لثلاثة عقود يثبت عكس ما يقول- أن تشومسكي "**يرفض حل الدولتين**" (صفحة 3)[4]. ويصرح ديرشويتس بأنه على النقيض من تشومسكي "**كنت دائماً أحبذ حل الدولتين**"[5]. وما من شك أن ذلك سيحمل أنباءً جديدة لأولئك الذين تابعوا تصريحات ديرشويتس عبر السنين. إذا لم يُسجل له قط أنه أيَّد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو انتقد موقف إسرائيل منها. ففي أوائل التسعينيات من القرن الماضي لم يؤيد ديرشويتس قيام دولة فلسطينية مستقلة بل "شكلاً ما من أشكال الحكم الذاتي" للفلسطينين[6]. في الحقيقة أن ديرشويتس عبَّر في سيرته الذاتية التي كتبها بقلمه عن بعض الشك فيما إذا كان ينبغي أن تخفف إسرائيل من حدة احتلالها العسكري **بأية طريقة**، فيقول:

أعتقد - إلا أني لست جازماً - أن إسرائيل تركتب خطأً في استمرارها في احتلال الأراضي المكتظة جداً بالسكان في الضفة الغربية وغزة. ولكن قرار مبادلة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بصورة مشروعة (حتى تلك المتكظة جداً منها) مقابل وعد بالسلام (حتى لو كان هذا الوعد وشيك التحقق) هو أمر معقد للغاية

ومحفوف جداً بالمخاطر وغير مسبوق في تاريخ العالم، كما أنه ينطوي إلى حد كبير على اعتبارات وعواقب سياسية داخلية، بحيث إنني -لوهلة- متردد في الاشتراك في جوقة النشاز من مدعي العلم بكل شيء في نقدهم الموجه لإسرائيل لتباطئها [في الإقدام على قرار المبادلة][7].

وفي مقابلة أجرتها معه مؤخراً صحيفة هآريتس قدم ديرشويتس تفسيره الآتي لآرائه السابقة:

> *كنت أعتقد دائماً أن إسرائيل ارتكبت خطأ فادحاً بعدم قبولها خطة آلون، فلقد ارتكبت إسرائيل خطأ بعدم القيام بتعديلات حدودية أحادية الطرف بعد الحرب تتبع من روح قرار مجلس الأمن رقم 242. لقد ارتكبت إسرائيل والأمم المتحدة خطأ عام 1967 بعد فهمهما للفرق بين احتلال الأراضي واحتلال الشعوب. إن احتلال الأراضي أمر حسن، وتعديل الحدود بعد حرب دفاعية أمر رائع، وخصوصاً في حالة الأردن التي بدأت الحرب على إسرائيل عام 1967.... على من يبدأ الحرب أن يأخذ في الاعتبار أنه قد يدفع الثمن بإجراء تغييرات على الحدود. من ناحية أخرى فإن احتلال الشعوب أمر سيء دائماً. لقد كنت دائماً ضد احتلال الشعوب ولست ضد احتلال الأراضي*[8].

إن خطة آلون -التي اقترحت بعد وقت قصير من حرب حزيران/ يونيو 1967 من قبل المسؤول رفيع المستوى في حزب العمل إيغال آلون. وتطالب الخطة بالضم الإسرائيلي لما يصل إلى نصف الضفة الغربية مع وجود مناطق مقطعة من "الوجود العربي المكتظ" تمارس، بدلاً عن الدولة، شكلاً من أشكال الحكم الذاتي أو الارتباط مع الأردن[9]. وعلى النقيض من ذلك، طالب الإجماع الدولي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة. ولكن ديرشويتس، وعلى العكس من تشومسكي، كان "يفضل دائماً حل الدولتين" على أساس من الإجماع الدولي- حتى لو كان سِجِله المدون بيده يظهر عكس ذلك.

أحجية الكلمات

في الصفحات 238-239 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" يشير ألان ديرشويتس إلى "ما يسمى حق الفلسطينيين في العودة" و "حق العودة المزعوم" ويقول: إن "الوقت قد حان - والحقيقة أن الوقت قد حان منذ أمد بعيد - لوضع حد للعبة حق العودة هذه من قبل ما يسمى باللاجئين العرب".

في كانون الأول/ ديسمبر 1948 أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) على حق الفلسطينيين الذين سيقوا إلى المنفى خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العودة إلى وطنهم[1]. إن الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (3) "تقرر أنه ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب موعد يمكن تحقيقه، وأن يتم دفع تعويضات لأولئك الذين يقررون عدم العودة لقاء ممتلكاتهم"[2]. وتبرز أهمية مبادئ هذا القرار، بوصفها جزءًا من الإجماع الدولي بين الدول ومنظمات حقوق الإنسان من أجل حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد تم تبني قرارات الجمعية العامة التي تشير "بأسف إلى أن إعادة اللاجئين أو تعويضهم كما جاء في الفقرة 2 من القرار رقم 194 (3) لم يتم تنفيذه بعد"، والتي تطالب "ببذل الجهود الموصولة من أجل تنفيذ تلك الفقرة" - تم تبنيها بنسبة 151 صوتاً مقابل صوتين (إسرائيل وجزر مارشال) في كانون الأول/ ديسمبر 2001، وبنسبة 151 صوتاً إلى صوت واحد (إسرائيل) في كانون الأول/ ديسمبر 2002، وبنسبة 167 صوتاً إلى صوت واحد (إسرائيل) في كانون أول/ ديسمبر 2003[3]. وتم تمرير قرار للجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر 2003 "يؤكد على الحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق مع القرار 194 (3)" بنسبة 160 صوتاً إلى 6 أصوات (إسرائيل والولايات المتحدة، وبالو وأوغندا، ومايكرونيسيا، وجزر مارشال)[4]. (جميع مواضع التوكيد كما وردت في الأصل).

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2000 أرسلت منظمة هيومان رايتس ووتش رسائل مفتوحة إلى الرئيس كلنتون ورئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات بشأن اللاجئين الفلسطينيين. ونصت جميعها على نحو متسق على ما يأتي:

منذ ولادة نظام اللاجئين الدولي قبل خمسين سنة انبثقت بموجب القانون الدولي والسياسة الخاصة باللاجئين ثلاثة حلول دائمة لتمكين اللاجئين من وضع حد لحالة اللجوء التي يعيشونها وإعادة بناء أواصر العلاقة الفاعلة لهم مع دولة. وتشتمل هذه الحلول على عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي أو الاندماج في المجتمع المحلي لبلد اللجوء أو إعادة التوطين في بلد ثالث. إن منظمة هيومان رايتس ووتش تطالب إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية والدول التي تستضيف حالياً لاجئين فلسطينيين والمجتمع الدولي بأن تكفل أن كل لاجئ من اللاجئين يأخذ بالخيار الذي يريد من بين الخيارات الثلاث التي حُددت سابقاً بحرية وبعد الاطلاع على كل المعلومات.

ولتحقيق هذا الغرض تحث منظمة هيومان رايتس ووتش إسرائيل على الاعتراف بحق العودة لهؤلاء الفلسطينيين وذرياتهم الذين هربوا من الأراضي التي تقع ضمن دولة إسرائيل والذين احتفظوا بعلاقة مناسبة مع تلك الأراضي. إن هذا الحق يظل قائماً حتى لو أن السيادة على الأراضي كانت موضع نزاع أو تغيرت ملكيتها.

وإذا لم يعد المنزل السابق موجوداً أو أنه مشغول من قبل طرف ثالث بريء، فإنه يجب السماح بالعودة إلى الجوار من المنزل السابق. أما في حالة الأشخاص الذين تم إخراجهم بالكامل أو أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم السابقة بسبب أنها مسكونة، أو لأنها دُمرت أو أولئك الذين فقدوا ملكياتهم، فإنهم يستحقون التعويض. ولكن التعويض ليس بديلاً عن حق العودة إلى مقربة من المنزل القديم إذا ما اختار المرء العودة.

ومجددا قالت منظمة هيومان رايتس ووتش إنه: "ينبغي ألا يلغي خيار الاندماج في المجتمع المحلي أو خيار التوطن في بلد ثالث أو غيابهما حق العودة. إن الغرض الإنساني منها هو السماح للفلسطينين أفراداً بالاختيار خلال مدة محددة من بين العديد من الخيارات لوضع حد لحالة اللجوء". وفي بيان آخر لها، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أنها كانت وبالطريقة ذاتها قد "دافعت عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في البوسنة وتشيلي والصين وتيمور الشرقية ورواندا وغواتيمالا، بالإضافة إلى أماكن أخرى"[5].

وفي آذار/ مارس 2001 أصدرت منظمة العفو الدولية "بيانَ سياسة" بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، ويقول البيان:

تطالب منظمة العفو الدولية بتمكين الفلسطينيين الذين فروا من إسرائيل أو الضفة الغربية أو قطاع غزة أو تم طردهم منها بالإضافة إلى ذريتهم الذين احتفظوا بروابط مع المنطقة من ممارسة حقهم في العودة. وبوسع الفلسطينيين الذين تم إخراجهم مما هو إسرائيل الآن أو الذين أُخرجوا من الضفة الغربية أو قطاع غزة أن يثبتوا روابطهم الحقيقية مع كلا المكانين. وإذا تمكنوا من ذلك، فينبغي أن يكون لهم حرية الاختيار ما بين العودة إلى إسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة.

ويمكن أيضاً للفلسطينيين الذين تربطهم صلات حقيقية بإسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة، ولكنهم يعيشون حالياً في دول أخرى مضيفة أن تكون لهم روابط حقيقية مع البدان المستضيفة لهم. ولكن هذا ليس من شأنه أن ينقص، أو يقلل من حقهم في العودة إلى إسرائيل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة.

من ناحية ثانية، لن يكون جميع الفلسطينيين في المنفى راغبين في العودة إلى "بلدهم الأصلي" وكذلك الذين سيرغبون في البقاء في البلدان التي تستضيفهم -أو في الضفة الغربية أو قطاع غزة. هؤلاء ينبغي أن يُعرض عليهم الاندماج التام في المجتمعات المحلية. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يوفر للفلسطينيين في المنفى خيار التوطن في بلد ثالث. وأياً كان الحل الذي يختاره كل فرد منهم، فإنه ينبغي لذلك الاختيار أن يكون طوعياً بالكامل، وينبغي تحت أية ظرف ألا يُدفعوا إلى الأخذ باختيار معين.

وحيثما أمكن، يجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على العودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية. وإذا تعذر ذلك -بسبب أنها لم تعد موجودة أو تم تحويلها إلى استخدامات أخرى أو بسبب زعم شرعي لخصوم- فإنه ينبغي أن يُسمح لهم بالعودة إلى المنطقة المجاورة إلى منازلهم الأصيلة.

obeikandl.com

أما الفلسطينيون الذي يقع اختيارهم على عدم ممارسة حقهم في العودة، فينبغي أن يتلقوا تعويضات عن ضياع ممتلكاتهم، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وأما الذين يعودون إلى ديارهم، فينبغي بصورة مماثلة تعويضهم عن أية ممتلكات ضاعت.

وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنها، وبنفس الطريقة "أيدت حق العودة لشعوب من بلدان في كافة مناطق العالم بما فيها بوهوتان والبوسنة والهرسك وكرواتيا وتيمور الشرقية والسلفادور وغواتيمالا وكوسوفو ورواندا[6].

د - كامب ديفيد وطابا

الموضوع	كتاب مرافعة لإسرائيل	ما يثبته الدليل في الواقع
1- هل عرضت إسرائيل على الفلسطينيين تقريباً كل ما أرادوه في مفاوضات السلام 2000-2001؟ هل رفض الفلسطينيون العرض ولم يتقدموا بعرض مقابله؟ هل فشلت المفاوضات لأن الفلسطينيين طالبوا بالتطبيق الكامل لحق العودة؟	(أ) لقد صدم رئيس الوزراء إيهود باراك العالم عندما عرض على الفلسطينيين في الواقع كل ما كانوا يطالبون به بما في ذلك دولة تكون عاصمتها القدس والسيطرة على جبل الهيكل وإعادة نحو 95 بالمئة من الضفة الغربية وكل قطاع غزة وحزمة تعويضات بقيمة 30 مليار دولار للاجئي 1948. (الصفحات 8-9) (ب) أدهش باراك العالم من خلال عرضه على الفلسطينيين كل الأراضي التي كانوا يسعون إليها تقريباً. ومع انتهاء المفاوضات قبل باراك حتى عرض كلنتون الأكثر كرماً وعرض على الفلسطينيين "ما بين 94 و96 بالمئة من الضفة الغربية" وكل قطاع غزة. وفي مقابل الـ 4 إلى 6 بالمئة من الأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل لأغراض أمنية، فإنها ستتخلى	إن دليل ديرشويتس الوحيد على تأكيداته الكثيرة هنا يتألف من النص المجرد من اقتراح للرئيس كلنتون تم إعادة نشره في صحيفة "هآريتس" وتصريح مزعوم للرئيس المصري حسني مبارك منذ عام 1989. إذا رجعنا إلى العالم الحقيقي، نجد أن الإجماع الدولي الخاص بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طالب بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة مفسحاً المجال لتعديلات ثانوية ومتبادلة على الحدود. وهذا الإجماع اشتمل على انسحاب إسرائيلي كامل من القدس الشرقية التي أكدت جميع قرارات الجمعية العامة والرأي الاستشاري -مؤخراً- لمحكمة العدل الدولية على أنها أرض محتلة. إن النقطة التي غادر عندها المفاوضون الفلسطينيون في كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000 كانت القبول بالإجماع الدولي، أما النقطة التي غادر عندها المفاوضون الإسرائيليون والأمريكيون فكانت رفضه[1]. وفي رساله بعث بها المندوبون الفلسطينيون إلى الرئيس كلنتون الذي ترأس مجريات التفاوض قالوا: إن هدفهم هو تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 وقالوا فيها "إننا على استعداد للقبول بتعديلات حدودية بين البلدين، شريطة أن تكون التعديلات متكافئة من حيث القيمة والأهمية". وقد سأل المفاوضون الفلسطينيون مراراً: "هل تقبلون بحدود الرابع من حزيران/ يونيو [كأساس للنقاش]؟ هل تقبلون بمبدأ تبادل الأراضي؟ وكان الموقف الإسرائيلي يتمثل في "أننا لا نستطيع قبول طلب العودة إلى حدود حزيران/ يونيو 1967 كشرط مسبق للتفاوض"، في حين أن كلنتون كان "يصرخ حرفياً" في رده على الرؤية الفلسطينية بأن "الشرعية الدولية تعني أن تتراجع إسرائيل إلى حدود

عن 1 إلى 3 بالمئة من أراضيها للفلسطينيين. وكان هذا سيفي بوضوح بمتطلبات قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي قضى بإعادة "أراضٍ" وليس كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب الدفاعية الإسرائيلية مع الأردن. وكان سيبقى قلة قليلة، إذا كان ثمة قلة، من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، عرض باراك على الفلسطينيين دولة تكون القدس العربية عاصمتها والسيطرة الكاملة على القدس الشرقية والحي العربي من المدينة القديمة إلى جانب جبل الهيكل بأكمله على الرغم من أهميته التاريخية والدينية لليهود. في حين تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على القدس الغربية التي لا تمثل أهمية للمسلمين. (صفحة 110، التوكيد كما في الأصل).

(ج) لم يتقدم عرفات حتى بعرض من طرفه مقابل عرض إسرائيل [في كامب ديفيد وطابا]. لقد رفضه بكل بساطة وأصدر أوامره بالاستعداد لإرهاب متجدد. (صفحة 118)

(د) رفض عرفات الصفقة [في طابا] وطار عائداً إلى وطنه من دون أن يعرض أية اقتراحات مقابلة أو تعديلات. (صفحة 119)

الرابع من حزيران/ يونيو 1967" إذ إن "هذا ليس مجلس الأمن، ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة"[2].

إن سبب فشل قمة كامب ديفيد إذا ما قيس بمسطرة الإجماع الدولي كان بسيطاً على النحو الآتي: رغم أن تنازلات الفلسطينيين تجاوزت المطلوب منهم، ظل الموقف الإسرائيلي مقصراً تقصيراً كبيراً في بلوغ الإجماع الدولي. وكان الفلسطينيون مستعدين للقبول باحتفاظ إسرائيل بمستوطنات يهودية ضخمة في الأراضي المحتلة مقابل أرض من حجم وقيمة مكافئين في إسرائيل، بالإضافة إلى السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية على مستوطنات يهودية كبيرة وحائط المبكى والحي اليهودي في المدينة القديمة. من الناحية الأخرى طالبت إسرائيل بضم، أو باستعمال طويل الأمد، لنحو 20 بالمئة من الضفة الغربية مجزئةً إياها إلى قطع عديدة وبالسيادة على القدس الشرقية بأكملها بصرف النظر عن بضعة أحياء عربية في ضواحي المدينة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2000 وضع الرئيس كلنتون "معاييره" الخاصة بحل النزاع. فقد اقترح أن تنسحب إسرائيل من 94 إلى 96 بالمئة من الضفة الغربية وأن يحصل الفلسطينيون على 1 إلى 3 بالمئة من أراضي إسرائيل كتعويض [عما تبقى]. وفيما يتعلق بالقدس الشرقية، دعا كلنتون إلى تقسيمها على أساس سكاني ورمزي على طول الخطوط العرقية حيث: يكون السكان اليهود والأماكن المقدسة المهمة لليهودية مع إسرائيل ويكون السكان العرب والأماكن المقدسة المهمة للإسلام مع الدولة الفلسطينية. وقد قبل الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني معايير كلنتون كأساس لإجراء مزيد من المفاوضات على الرغم من عدم قبولهما لها قبولاً غير مشروط[3]. ثم استؤنفت هذه المفاوضات في أوساط كانون الثاني/ يناير 2001 في طابا بمصر. وطالب الاقتراح النهائي من الجانب الإسرائيلي بضم 6 بالمئة من أراضي الضفة الغربية التي كانت ستخترق عمق الدولة الفلسطينية وباستئجار 2 بالمئة إضافية وذلك مقابل 3 بالمئة كحد أقصى من أراضي إسرائيلية مجهولة القيمة. أما المفاوضون الفلسطينيون، فتمسكوا بصيغة الإجماع الدولي بتعديلات حدودية "ثانوية" و"متبادلة": إن تبادلاً بنسبة 1.3 بالمئة من الأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين كان سيمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بالسيادة على معظم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. أما بشأن القدس الشرقية فقد بدا وكأن الطرفان يتقدمان شيئاً فشيئاً نحو تسوية كلنتون. وقد تم تعليق المفاوضات من طرف واحد من قبل باراك - وليس عرفات كما يدعي ديرشويتس زيفاً - في أواخر كانون الثاني/ يناير زعماً بأن السبب في ذلك هو الانتخابات الإسرائيلية الوشيكة وهي انتخابات خسرها باراك[4]. وفي ما

(هـ) رفض ياسر عرفات عرض باراك موضحاً بجلاء أنه لن يتنازل عن حق 4 ملايين فلسطيني بالعودة إلى إسرائيل، مفضلا ذلك على العيش في دولة فلسطينية مع التعويضات. (صفحة 110)

(و) إن الأمل يحدو معظم الإسرائيليين أن يقوم الفلسطينيون في نهاية المطاف بالتخلي عن هذا المطلب غير الواقعي [حق العودة] ذلك أن رفض عرفات القيام بذلك هو الذي حكم على مفاوضات السلام الأولى بالفشل في عام 2000-2001. (صفحة 240)

(ز) اتخذ الرئيس حسن مبارك خطوة أولى إيجابية... بإعلانه أن "المطلب الفلسطيني 'بحق العودة' هو مطلب غير واقعي تماماً وأنه يجب حله عن طريق التعويضات المالية والتوطين في العالم العربي". إن هذا بطبيعة الحال هو بالضبط ما تم اقتراحه في كامب ديفيد وطابا -تعويضات بقيمة 30 مليار دولار إضافة إلى الاعتراف "بالأخطاء" التي ارتُكبت بحق اللاجئين وحق بعض اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل. إلا أن عرفات غادر زاعماً أن اقتراح باراك لن يحل مشكلة اللاجئين. (صفحة 240)

المصادر:

(أ) لا يوجد

(ب) مذكرات كلنتون، صحيفة هآريتس، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2000

(ج) لا يوجد

(د) لا يوجد

(هـ) لا يوجد

(و) لا يوجد

(ز) صحيفة جيروسالم بوست، 26 كانون الثاني/ يناير 1989.

بعد تبرأ باراك من تركة طابا وكذلك فعل رئيس الوزراء الجديد آرييل شارون. لا يوجد دليل على الإطلاق من أي من مصادر المستوى الأول العارفة معرفة مباشرة بالمفاوضات على أن التصميم الفلسطيني على تطبيق حق العودة هو الذي تسبب في انهيار مفاوضات السلام. في الحقيقة تدل المؤشرات على أنه رغم تصميم المفاوضين الفلسطينيين على أن يخدم الإجماع الدولي المتجسد في قرار الأمم المتحدة رقم 194 كأساس لحل قضية اللاجئين من الناحية العملية إلا أنهم كانوا سيقبلون بإعلان إسرائيلي بالمسؤولية عما حدث وبتعويض جميع اللاجئين باستثناء عدد قليل لا يتعدى عشرات الآلاف يتم إعادته إلى إسرائيل. لقد كان باراك صريحاً بصورة قاطعة، على أية حال، في رفضه الاعتراف بأية مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقال: "لا يمكننا أن نقبل مسؤولية تاريخية عن خلق المشكلة"[5]. وطيلة المفاوضات، ظل جوهر الموقف الفلسطيني فيما يتعلق بحل الصراع ثابتاً -أي على أحكام الإجماع الدولي- على الرغم من سماحه بتنازلات في الواقع حول القدس الشرقية وقضية اللاجئين. في عام 2004، قال آموس ملكا، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ أواسط عام 1998 وحتى عام 2001: "لقد افترضنا أنه من الممكن التوصل إلى اتفاقية مع عرفات بموجب الشروط التالية: دولة فلسطينية عاصمتها القدس والسيادة على جبل الهيكل؛ و97 بالمئة من أراضي الضفة الغربية إضافة إلى تبادل للأراضي بنسبة 1:1 فيما تعلق ببقية الأراضي؛ وشكل ما من أشكال الصياغة التي تشتمل على الإقرار بمسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين؛ والاستعداد لقبول 20 ألف إلى 30 ألف لاجئ.... لقد كان تقييم الاستخبارات العسكرية بأنه [عرفات] بحاجة إلى إعلان من نوع ما لا يصوره بصورة المتخلي عن هذه [مشكلة اللاجئين]، ولكنه سيكون مستعداً لتطبيق محدود للغاية"[6]. وفي آذار/ مارس عام 2002 اقترح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله خطة وافقت عليها جامعة الدول العربية بالإجماع لا تعرض الاعتراف الكامل بإسرائيل وحسب بل "علاقات طبيعية معها" مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل. ولم تطالب الخطة "بحق العودة" للاجئين الفلسطينيين بل بمجرد "حل عادل" لمشكلة اللاجئين. وقالت صحيفة هآريتس إن الخطة السعودية كانت "تشبه بصورة مدهشة لما يزعم باراك أنه اقترحه" خلال مفاوضات السلام 2000-2001. ومع ذلك، وبعد فترة قصيرة من المراوغة والصمت "رفضت إسرائيل الاقتراح بازدراء". وفيما بعد كان مجرد المرور العابر على ذكر الخطة السعودية التي أُلقيت في غياهب ذاكرة أورويل يثير الحنق الإسرائيلي[7].

ألان ديرشويتس يتحدث عن التعصب والازدواجية والنفاق

"الشعوب الملونة"- كراهية الفلسطينيين

والأردنيون الكارهون لليهود

كتب ألان ديرشويتس في الصفحة 143 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" يقول:

لقد أعدم الإرهابيون الفلسطينيون من دون محاكمة وفجروا عدداً من الأشخاص -منهم المئات من الملونين- يفوق العدد الذي تمكنت من قتله حركة [كو كلوكس] كلان على امتداد قرن من الإرهاب هو مدة وجودها.

وتقول حاشية الكتاب المتعلقة بذلك إن: "**بعض جنود مشاة البحرية الذين قُتلوا من قبل إرهابيين فلسطينيين في بيروت والبالغ عددهم** 273 كان من السود". (صفحة 252، الفصل 20 هامش 5)

إذا تركنا جانباً الغرابة المطبقة في محاولة إثبات أن الفلسطينيين قتلوا من الملونين ما لم تقتله الكو كلوكس كلان، وإذا تركنا جانباً أن عدد القتلى كان 241 وليس 273 من الجنود الأمريكيين معظمهم من مشاة البحرية وقد قُتلوا في تفجير انتحاري في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، فإنه لا يوجد مثقال ذرة من دليل -ولا حتى تكهن جديّ- على أن الفلسطينيين كانوا متورطين في ذلك العمل بأي شكل من الأشكال[1].

وفي صفحة 37 من ذات كتابه يقول ألان ديرشويتس:

لقد أُجبر الكثير من اليهود الذي كانوا يعيشون فيما أصبح يُعدّ فيما بعد شرق الأردن - وبعضهم عاش هناك لأجيال مضت- على الرحيل بسبب اندلاع سلسلة من أحداث العنف، ثم عن طريق القانون تم منع بقية اليهود من العيش في شرق الأردن.

وتقول الحاشية المتعلقة بذلك: "**قانون الجنسية الأردني، المادة** 3(3) **من القانون رقم** 6؛ **وكذلك الجريدة الرسمية رقم** 1171، 16 **شباط/ فبراير** 1954". (صفحة 247 الفصل الرابع هامش 6).

obeikandl.com

لا تظهر تعدادات السكان العثمانية التي تم القيام بها بعناية وجود يهود يعيشون في المنطقة التي أصبحت فيما بعد شرق الأردن خلال القرن السابق[2]، هذا من ناحية. أما من ناحية ثانية، فإن قانون الجنسية الأردني الذي يستشهد به ديرشويتس لا يتعلق بحالة المواطنة ليهود شرق الأردن المحلين على الإطلاق. وحسب المادة 3(3) فإن: "كل شخص غير يهودي، وممن كان يحمل الجنسية الفلسطينية قبل 15 أيار/ مايو 1948 وكان يقيم في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ صدور هذا القانون [16 شباط/ فبراير 1954] "يُعد مواطناً أردنياً[3]. وكما يبدو واضحاً مباشرة، فإن الغرض من القانون هو تنظيم وضع المواطنين العرب الفلسطينيين سابقاً الذين أصبحوا مقيمين في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الأردنية جراء حرب عام 1948 (أي سكان الضفة الغربية واللاجئين) ولم يكن الغرض منه تجريد اليهود الذين كانوا أصلاً يحملون الجنسية الأردنية من حقوق كانت موجودة أصلا. علاوة على ذلك، يستثني القانون فقط أولئك اليهود الذين كانوا مواطنين فلسطينيين قبل 1948، ومقيمين في الأردن عام 1954 ومن ثم يستثنيهم من فرصة التجنس التلقائي - وهو نادراً ما يكون حقاً طبعيّاً. ويؤكد باقي قانون الجنسية الأردني لعام 1954 حقيقة أن المادة 3 (3) تستثني فقط مجموعة محددة من اليهود، وليس اليهود أجمعين، وأنه تم سن هذا القانون في سياق استيعاب الأردن للضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين في وقت كان لا يزال فيه الأردن وإسرائيل رسمياً في حالة حرب. وفي واقع الأمر، لا توجد أية مادة أخرى من قانون الجنسية الذي ينظم التجنيس تستثني اليهود صراحة.

obeikandl.com

ذات يوم (غريب) في أيلول/ سبتمبر

يقول ألان ديرشويتس في الصفحة 257 هامش 21 من كتابه "مرافعة لإسرائيل":

تختلف التقديرات حول عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال "أيلول الأسود" حيث ذكر بعض التقديرات أن العدد وصل إلى أربعة آلاف (One Day in September,, Sony Pictures, www.sonypictures.com/classics/oneday/html/blacksept، **آخر تجديد للموقع في 20 نيسان/ أبريل 2003**)، **في حين يذكر بعضها الآخر أن العدد بلغ ثلاثة آلاف** ("Some Key Dates in the Israeli-Palestinian Conflict", www.umich.edu/-iinet/cmenas/studyunits/israeli-palestinian_confilct/studentkeydates.html، **آخر تجديد للموقع في 10 نيسان/ أبريل 2003**).

في أيلول/ سبتمبر 1970 قام الملك حسين ملك الأردن بقمع المقاومة الفلسطينية بصورة وحشية. إن النطاق الذي يستشهد به ديرشويتس حول عدد القتلى الفلسطينيين خلال مذبحة أيلول الأسود دقيق، ولكن مصدره الأول وعلى نحو شاذ هو موقع دعائي على الإنترنت لفيلم أُخرج عام 1999 يدعى "ذات يوم في أيلول/ سبتمبر" في حين أن مصدره الثاني هو دراسة تاريخية مرفقة بخلاصة بحث في إحدى المدارس الثانوية. وعندما أشار كاتب هذه السطور علناً إلى أن قيام أستاذ بجامعة هافارد للقانون باستعمال مثل هذه المراجع هو خروج عن المألوف، فسر ديرشويتس ذلك لصحيفة بوسطن غلوب بقوله: "إنني سعيد؛ لأنني غير مضطر للاستشهاد بمصادر لا يمكن الوصول إليها"[1].

على كل حال، سنرى الآن كيف أن الأمر يكتسب طابعاً مثيراً للفضول أكثر فأكثر. فعلى الرغم من استشهاد ديرشويتس بنطاق يتراوح بين 3000 و4000 قتيل فلسطيني في أيلول الأسود في كتابه "مرافعة لإسرائيل"، فإنه يقول في كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" إن "ما يصل مجموعة إلى 20000" فلسطيني قُتلوا في أيلول الأسود[2]. في أيلول/ سبتمبر من عام 1972 وفي الألعاب الأولمبية بمدينة ميونيخ قام ثمانية فلسطينيين ينتمون لفصيل يدعى أيلول الأسود بقتل أعضاء من

الفريق الإسرائيلي، وأخذوا تسعة آخرين كرهائن. وخلال عملية إنقاذ سيئة التنفيذ من قبل الشرطة البافارية قُتل جميع الرهائن الإسرائيليين وخمسة من أصل ثمانية من المهاجمين الفلسطينيين. وقد جُرح ثلاثة من الفلسطينيين وأُلقي القبض عليهم وحبسهم لتقديمهم للمحاكمة. وفي الصفحات 43-44 من كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" يطالعنا ديرشويتس بالزعم المثير الآتي:

> ***بعد أقل من شهرين من جريمة [الألعاب الأولمبية] أبرم المستشار فيلي برانت صفقة سرية مع الإرهابيين الفلسطينيين. فقد رتبا معاً مجموعة إرهابية فلسطينية أخرى اختطاف طائرة لوفتهانزا من بيروت تحمل تسعة رجال ألمان وطاقما جويا مصغرا، واحتجاز هؤلاء الرهائن الألمان والتهديد بقتلهم إذا لم يتم إطلاق سراح مجرمي ميونيخ الثلاثة، ونقلهم بالطائرة إلى بلد عربي.... متظاهراً بالفزع من احتمال قتل الألمان على متن طائرة اللوفتهانزا استسلم برانت "لمطالب" أولئك الإرهابيين. يشك الكثير من المراقبين في أن خطف طائرة اللوفتهانزا قد تم فبركته من قبل حكومة برانت لتلفيق عذر يطلقون بموجبه سراح الإرهابيين الثلاثة وذلك كوسيلة لتفادي عملية اختطاف حقيقية. وحتى وقت قريب لم يتوافر دليل على هذه الصفقة السرية المشينة بين الحكومة التي أفسدت عملية إنقاذ الفريق الأولمبي الإسرائيلي وبين الإرهابيين الذين قتلوا الإسرائيليين، ولكنها تأكدت الآن من قبل مصادر فلسطينية وألمانية، حيث إن خطف اللوفتهانزا كان زائفاً وأن الألمان كانوا تواقين إلى تحرير القتلة.***

هذه المرة لم يكن مصدر ديرشويتس فيلم "ذات يوم في أيلول/ سبتمبر" بل كتاب لاحق للفيلم ويستند إليه. وتحيل حاشية كتاب ديرشويتس القراء إلى كتاب سيمون ريف، ذات يوم في أيلول/ سبتمبر (نيويورك، 2000)، **صفحة 158 نقلاً عن جمال القشي أحد الإرهابيين المسؤولين عن مذبحة ميونيخ وإيرليش فغنر [والأصل Wegener] مؤسس وحدة مكافحة الإرهاب الألمانية النخبوية GSG-9 (صفحة 59)**[3]. (أُعطي الاسم المستعار القشي لأحد الفلسطينيين الذين تم حبسهم، ومن ثم تحريرهم فيما بعد والذين يُزعم أن ريف تتبع أثرهم). من مشاكل الاعتماد على

الكتب المبنية على الأفلام أن هذه الكتب لا تكون دائماً أكثر المراجع موثوقية. وكعادته يقدم ديرشويتس الحقائق الأساسية بصورة مغلوطة. فعلى سبيل المثال، لم يكن الركاب الأحد عشر كلهم ألماناً، بل كانت غالبيتهم الساحقة من أشخاص غير ألمان، أحدهم أمريكي[4]. (كانت الولايات المتحدة ستنتقد برانت لاحقاً على إطلاقه سراح الفلسطينيين، ولكن خلال عملية الاختطاف ضغط السفير الأمريكي في ألمانيا على الحكومة الألمانية من أجل الموافقة على مطالب الخاطفين لإنقاذ حياة الرهينة الأمريكي)[5]. وفيما يتعلق بالشهادتين الشخصيتين حول المؤامرة المزعومة لا يكشف سيمون ريف عن مكان صاحب الاسم المستعار "القشي" ولا حتى عن هويته الفعلية في حين توجد دلائل على أن إسرائيل قامت منذ وقت طويل بتصفية الفلسطينيين الثلاثة الذين أُطلق سراحهم بعد مذبحة ميونيخ، وبالتالي فإن هذا الشخص غير موجود[6]. وقد أكد فيغنر قائلاً: "إن تصريحاتي في فيلم "ذات يوم في سبتمبر" **لا يمكن** تفسيرها على أنها دليل على صفقة سرية مزعومة بين الحكومة الفدرالية والإرهابيين" (التوكيد كما في الأصل)[7].

لقد رفض كل من تم الاتصال به من أعضاء الحكومة الألمانية بمختلف مستوياتها بدءا بكبار المسؤولين الذين لا زالوا على قيد الحياة من حكومة برانت وحتى وزارة الخارجية الألمانية ومكتب المستشار الألماني، كلهم زعم ريف لكونه ضرباً من المحال، وكذلك فعل كل الصحفيين والأساتذة الألمان المطلعين اليهود منهم وغير اليهود على حد سواء[8]. ولكن ديرشويتس يخبرنا مستنداً إلى كتاب واحد يستند بدوره إلى فيلم يستند بحد ذاته إلى مصدرين يحيط بهما الكثير من الشكوك أن هذه الحكاية المؤثرة "تأكدت الآن". أخيراً، وفي نموذج فريد للأخلاق المتبدلة، بعد أن صب ديرشويتس جام نقده القاسي على برانت لإذعانه لطلب الإرهابيين الفلسطينيين أمام الجمهور الأمريكي، صرح لصحيفة دي فيلت الألمانية: "**هناك بالطبع بعض الأشخاص [الألمان] الذين يستحقون الاحترام الكبير كفيلي برانت مثلاً**"[9].

obeikandl.com

التحريض على الإرهاب

كتب ألان ديرشويتس في الصفحات 54–55 من كتابه "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"[1]، يقول:

> *لقد ذهبت الجمعية العامة إلى حد تشجيع الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين واليهود. ففي عام 1979 وافقت الجمعية العامة على استثناء من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن. وقد نص التعديل الذي كان القصد منه بكل وضوح السماح بأخذ الرهائن من قبل الفلسطينيين، كما يأتي: "إن الاتفاقية الحالية لا تنطبق على أعمال أخذ الرهائن التي تُرتكب في سياق الصراعات المسلحة،... التي تقاتل فيها الشعوب ضد الاحتلال الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية ضمن ممارستها لحقها في تقرير المصير". وأصبحت هذه الصيغة فيما بعد جزءاً من العديد من القرارات المناهضة للإرهاب والتي استثنت جميعها بصورة ضمنية أعمال الإرهاب التي ارتُكبت من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين واليهود. (التوكيد كما في الأصل)*

لقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على "الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن" في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1979 (Res. 34/146). وثمة مشكلات عديدة في زعم ديرشويتس بأن [الجمعية العامة]" تشجع الإرهاب الفسطيني". أما عن النقطة الفنية الصغيرة هنا، [نقول]: إن الفقرة التي يستشهد بها ديرشويتس ليست تعديلاً ولكنها تأتي مباشرة من المادة 12 من الاتفاقية الخاصة بالرهائن. أما النقطة الجوهرية الكبيرة، فهي أنه شوه على نحو فاضح المادة 12، وفيما يأتي نصها الكامل:

> *بقدر ما تكون اتفاقيات جنيف لعام 1949 لحماية ضحايا الحرب أو البروتوكولات الإضافية لتلك الاتفاقيات سارية على عمل معين من أعمال أخذ الرهائن، وبقدر ما تكون الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملزمة وفقاً للاتفاقيات المذكورة، بمحاكمة أو تسليم مرتكبي أخذ الرهائن، لا تسرى هذه الاتفاقية على فعل من أفعال أخذ الرهائن يُرتكب في أثناء المنازعات المسلحة المعرّفة في اتفاقيات جنيف لعام*

1949 وبروتوكولاتها، بما في ذلك المنازعات المسلحة التي يرد ذكرها في الفقرة 4 من المادة 1 من البروتوكول الأول لعام 1977، والتي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ونظم الحكم العنصرية، ممارسة لحقها في تقرير المصير، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

تشير هذه المادة إلى أن حالات أخذ الرهائن الممنوعة في سياق النزاعات المسلحة " بما في ذلك المنازعات المسلحة... والتي تناضل فيها الشعوب... ممارسة لحقها في تقرير المصير" موجودة أصلاً. ويوسع البروتوكول الإضافي الأول معنى **النزاعات المسلحة** في اتفاقيات جنيف - وبالتالي الحظر المطلق لأخذ الرهائن - بحيث يشمل النزاعات التي تنشأ في معرض ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير. إن الغرض الواضح من اتفاقية الرهائن هو مزيد من توسيع الحظر المناهض لأخذ الرهائن إلى ما هو أبعد من سياق النزاعات المسلحة، وليس التقليل من العقوبات الموجودة لمناهضته. وإن كان ثمة شك فيما يتعلق بتشويه ديرشويتس للنص، فإن سجل التصويت في الجمعية العامة سيبدده، فقد **وافقت** إسرائيل والولايات المتحدة على اتفاقية الرهائن[2]. وإذا أردنا أن نحكم عليهما من وجهة نظر ديرشويتس فإنهما قد صوتا "لتشجيع الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين واليهود".

obeikandl.com

الهوامش

المقدمة

(1) نيويورك: هارب آند روو، 1984.

(2) للاطلاع على خلفيات موضوع كتاب جون بيترز، انظر بصفة خاصة، إدوارد سعيد، "مؤامرة المدائح"، في الكتاب الذي حرره إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشينز، "لوم الضحايا: الدراسات الأكاديمية المزيفة والسؤال الفلسطيني" (نيويورك، 2001)؛ للاطلاع على توثيق مفصل حول خدعة جون بيترز، انظر نورمان فنكلستين، "الصورة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين"، الطبعة الثانية، (نيويورك، 2003)، الفصل الثاني؛ للاطلاع على التطورات الأخيرة للخدعة، انظر المرجع السابق، الصفحة xxxii.

(3) لا تزال هناك بعض الجيوب من الخلافات الأكاديمية: مثلا، ما إذا كان القادة الصهاينة عازمين منذ البداية على "ترحيل" الفلسطينيين خارج فلسطين. أما المجادلات حول حرب حزيران (يونيو) 1967 وتبعاتها فتتبع بصفة أساسية من مصدرين: السجلات الإسرائيلية الرئيسة ما زالت مغلقة، والأهم من ذلك، أن التبعات السياسية لحرب حزيران - وأهمها الاحتلال الإسرائيلي - ما زالت تعيش معنا. القضية السياسية الوحيدة التي ما زالت حية، بصورة من الصور، من المرحلة الأساسية هي مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك فما زال يحيطها بعض الجدل، وإن يكن جدلا محدودا.

(4) إذا ما نحينا جانبا الجانب التبريري للصهيونية في الرواية، يجدر بنا الإشارة إلى العنصرية المحضة في هذه الرواية الشهيرة. إذ تصف الرواية العرب وقراهم ومنازلهم، عن آخرها، "بالنتانة"، أو أنها في وسط "رائحة قذارة طاغية"، و "روائح منفرة". أما الرجال العرب فهم "منطرحون" طوال النهار "بكسل" - هذا عندما لا يكونون منخرطين في "خطط احتيال معتادة، وتبدو شرعية تماما للعرب"، أو يلجؤون إلى "أخلاق العرب المجردة من المبادئ... العقلية الهائجة التي تتغاضى عن أي جريمة لا ترقى إلى القتل"، أو "يصابون بأقصى درجات الغضب جراء أدنى استثارة". أما بالنسبة لفلسطين قبل أن يعمل بها اليهود العجائب، فكانت "صحراء لا قيمة لها في الجنوب، ومناطق متآكلة في الوسط ومستنقعات في الشمال"؛ "أرض مليئة بالمستنقعات الراكدة المتعفنة، والتلال المتآكلة، والحقول المليئة بالحجارة، والأراضي غير القاحلة جراء ألف عام من الأهمال العربي والتركي.... لم يكن هناك سوى القليل

من الغناء أو الضحك أو الفرح في حياة العرب... وفي هذا المناخ، أصبح المكر والخيانة والقتل والضغائن طريقة حياة. إن الواقع القاسي الذي شكل الشخصية العربية سبب الحيرة لمن هم خارج هذه البيئة. وقد كانت القسوة بين الأخ وأخيه شائعة". الحق يقال: إنه لم يحدث تغيير كبير على البروباغاندا الصهيونية الرسمية منذ ذلك الوقت. (ليون أوريس، الخروج [نيويورك، 1959]، الصفحات 181، 213، 216، 227، 228، 229، 253، 334، 252-53).

(5) وليد الخالدي، "لماذا غادر الفلسطينيون؟" ميدل إيست فورم (تموز/ يوليو 1959). إيرسكن تشيلدرز، "الخروج الآخر،" سبيكتيتور (12 أيار/ مايو 1961).

(6) إلى جانب الأبحاث الأكاديمية، ظهر عدد كبير من المصادر الثانوية أيضا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، فصل "المبادئ التاريخية الجديدة: إسرائيل وماضيها،" من كتاب بيني موريس "1948 وما بعدها: إسرائيل والفلسطينيون" (أكسفورد، 1990)، الصفحات 1-34.

(7) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(8) للتأكيد، فإن الضربة الأولى التي تلقتها الصورة الجميلة لإسرائيل (وهي أول مشكلة تحدث لها في العلاقات العامة) هي اجتياح لبنان في العام 1982. ويجدر الانتباه للسبب الذي أدى إلى تسليط الضوء أخيرا، وفي ذلك الوقت بالتحديد، على الممارسات الفعلية لإسرائيل. على الرغم من أن الوحشية المحضة للجرائم الإسرائيلية وشدتها خلال اجتياح العام 1982 كانت من دون شك عوامل مساعدة على ذلك، إلا أن السبب الرئيس، وفقا للصحفي المخضرم روبرت فيسك المختص بالشرق الأوسط، هو أن التغطية الصحفية لم تخضع للسيطرة أو التلاعب من قبل الأنظمة الدكتاتورية العربية أو جهاز العلاقات العامة الإسرائيلي المدرك لأهمية الإعلام، وذلك على عكس ما حدث في الحروب السابقة: "لأن الحكومة اللبنانية كانت شديدة الضعف وأجهزتها الأمنية منقسمة، بحيث لم تتمكن من فرض الرقابة على الصحفيين الغربيين الذين يعملون من بيروت.... وكان الصحفيون الذين يتنقلون بمعية القوات الإسرائيلية يتعرضون لقيود صارمة على تحركاتهم، وأحيانا كانوا يخضعون للرقابة، ولكن كان يوجد عدد كبير من الصحفيين الأجانب في بيروت وتمكنوا من التنقل بحرية والكتابة بحرية كاملة. وللمرة الأولى على الإطلاق، تمكن الصحفيون من الوصول إلى الجانب العربي لحرب من حروب الشرق الأوسط، ووجدوا أن الجيش الإسرائيلي الذي من المفترض أنه لا يقهر، والذي يدعي بالرفعة الأخلاقية وله أهداف عسكرية معلن عنها بوضوح ضد "الإرهابيين"، لم يكن يتصرف بالطريقة التي تصفها أسطورته. فقد تصرف الإسرائيليون بوحشية، وارتكبوا إساءات ضد الأسرى، وقتلوا آلاف المدنيين، وكذبوا بشأن نشاطاتهم، ثم وقفوا يتفرجون على الميليشيا المتحالفة معهم تقوم بذبح

سكان مخيم للاجئين. في الواقع، لقد تصرفوا إلى حد كبير مثل الجيوش العربية "غير المتحضرة" الذين ظلوا يوجهون لها الاحتقار على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. لقد كانت التغطية الصحفية القادمة من لبنان... تجربة جديدة ومزعجة للإسرائيليين. فما عادوا يحتكرون الحقيقة." وهذا مؤشر آخر على الأثر الكارثي للقمع في العالم العربي على الشعوب العربية، (روبرت فيسك، ويل لأمة [نيويورك، 1990]، ص. 407؛ التأكيد بالأصل).

(9) آري شافيت، "البقاء للأقوى،" مقابلة مع بيني موريس، هاآرتس (9 كانون الثاني/ يناير 2004). للاطلاع على تعليقات متبصرة في هذا الشأن، انظر بروخ كيمرلينغ، "هل أخذ التطهير العرقي للعرب يصبح شرعيا بالنسبة للمؤرخين الإسرائيليين الجدد؟" تايكون (27 كانون الثاني/ يناير 2004)؛ للاطلاع على تصريحات موريس الأخيرة، انظر أيضا فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات .xxix-xxx

(10) انظر، على سبيل المثال، سلمان أبو ستة، "تنفيذ حق العودة،" في الكتاب الذي حرره رون كاري، "الانتفاضة الجديدة: مقاومة المعازل الإسرائيلية" (نيويورك، 2001)، الصحفات 299-319.

(11) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/44، المسألة الفلسطينية (6 كانون الأول/ ديسمبر 1889)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21/58، التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية (22 كانون الثاني/ يناير 2004). للاطلاع على المزيد من المعلومات حول التصويت في الأمم المتحدة، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصحفات .xvii-xviii

(12) في هذا النص، فإن عبارة "الهولوكوست النازية" تشير إلى الحدث التاريخي الحقيقي، بينما تشير عبارة "الهولوكوست" إلى الاستغلال الأيدولوجي لذلك الحدث. انظر نورمان ج. فنكلستين، صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003) ص 3 والفصل الثاني. [صدر الكتاب باللغة العربية عن دار الآداب اللبنانية].

(13) ميرون بنفينيستي، "جيلين ينموان في القدس،" المجلة الملحقة بصحيفة نيويورك تايمز (16 تشرين الأول/ أكتوبر 1988)؛ للاطلاع على صياغات شبيهة، انظر كتابه "أعداء أحماء: اليهود والعرب في الأرض المشتركة" (بيركلي، 1995)، ص9 ("منافسة عتيقة، حرب رعاة")، 19 ("طبيعتها المتوطنة بين المجتمعات").

(14) للاطلاع على مقارنة صراع إسرائيل - فلسطين مع الغزو الأوروبي الأمريكي لشمال أمريكا، انظر نورمان ج. فنكلستين، صعود وأفول فلسطين: رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة (منيابوليس، 1996)، الصفحات 104-121 [صدر هذا الكتاب بالعربية عن دار كنعان-دمشق]؛ للاطلاع على مقارنة مع نظام التمييز العنصري، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة xxvii وكذلك الفصل السابع.

(15) تقرير اللجنة الملكية المعنية بفلسطين (لندن، 1937)، الصفحات 76، 94، 110، 131، 136، 363؛ التوكيد مضاف.

(16) يوسف غورني، الصهيونية والعرب، 1882-1948: دراسة في الأيديولوجيا (أكسفورد، 1987)، صفحة 197. للاطلاع على تحليل للتبريرات الصهيونية، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 101-2.

(17) للاطلاع على خلفيات هذا الموضوع ومناقشة بخصوصه، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 89-98.

(18) أشعيا فريدمان، "المسألة الفلسطينية: العلاقات البريطانية-اليهودية-العربية، 1914-1918" (لندن، 1992) الصفحات 13-14 (صامويل)، 325-26 (بلفور)؛ قارن مع ص. 331. كليف بونتنغ، "تشرشل" (لندن، 1994)، صفحة 254. أكثر التبريرات التي يوردها غير الصهاينة تدمج بين أطروحة "الأرض الخالية" والأطروحة العنصرية: تحديدا، أن فلسطين ظلت قاحلة وقليلة السكان بينما هي في يد العرب، أما اليهود حاملو لواء الحضارة والتقدم، فقد كان مقدرا لهم استخدام الأرض استخداما منتجا (أو في الواقع، وبعد أن جرى الاستيطان اليهودي فقد تم ذلك فعلا)، ولهذا فإنهم اكتسبوا حقا بالأرض.

(19) آيزيك دوتشر، "اليهودي غير اليهودي ومقالات أخرى" (نيويورك، 1968)، الصفحات 136-37؛ للاطلاع على صياغات شبيهة، انظر الصفحات 116، 122.

(20) المرجع السابق، ص. 112.

(21) المرجع السابق، ص. 137.

(22) المرجع السابق، ص. 137-38.

(23) المرجع السابق، ص. 118.

(24) على الرغم من أن تأملات دوتشر في الصهيونية تتميز بالحذق (إذ لا تكاد تخلو صفحة من رؤى خلاقة وتوقعات دقيقة ذكية)، إلا أنها معكرة بتبريرات نمطية صهيونية عنصرية، على الأقل حتى الهجوم الشديد الذي شنه على إسرائيل بعد حرب العام 1967. ومن ضمن تلك التبريرات النمطية: الكيبوتسات كانت "واحات يهودية مبعثرة فوق الصحراء العربية السابقة" (ص. 99)؛ قبل الاستيطان الصهيوني "لم يكن يوجد مجتمع مؤسس في الصحراء الفلسطينية" (ص. 100)؛ إن الزعم الصهيوني بأن "فلسطين يهودية ولم تتوقف يوما عن كونها يهودية" يتماثل مع الزعم العربي بأن "اليهود هم... محتلون ومتطفلون" (ص. 116)؛ وما إلى ذلك.

(25) بيني موريس، "حروب إسرائيل الحدودية، 1949-1956" (أكسفورد، 1993)، ص. 380 (ديان). انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، ص. 98-110، للاطلاع على مناقشة بهذا الخصوص (بن غوريون، ص. 106).

(26) انظر الملحق 3 من هذا الكتاب.

(27) للاطلاع على عرض قوي لمشاعر السخط الشديد بشأن أسباب الرفض الفلسطيني لقرار التقسيم، انظر، وليد خالدي، "نظرة جديدة إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف 1997)، الصفحات 5-21.

(28) لقد دعا الشعب الفلسطيني شعبا "مثيرا للاشمئزاز، ومصابا بمرض عقلي"، و "قتلة متمرسين" ويجب على الإسرائيليين "سجنهم" أو "إعدامهم"، كما دعا الفلسطينيين "برابرة" "يجب بناء قفص" حولهم. انظر مقابلة أجرتها صحيفة هآريتس، والصحفات المكرسة لتصريحات بيني موريس في كتاب "الحقيق والخيال" الذي اقتبسنا منه أعلاه.

(29) Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1981-1999 (New York, 1999), p.37.

(30) Helen Hunt Jackson, A Century of Dishonor (New York, 1981 p. 265.

(31) للاطلاع على هذه الصياغات وصياغات شبيهة، انظر كتاب ثيودور روزفلت، اكتساب الغرب (نيويورك، 1889)، الجزء الأول، الصفحات 118-19، 121؛ الجزء الرابع: 7، 54-56، 65، 200، 201.

(32) في الواقع، لم يعد من المسموح للمرء أن يتذكر أن روزفلت قال ذلك الكلام: إذ يبحث المرء دون طائل في الكتب الحديثة التي تتناول سيرة حياة روزفلت كي يجد أي ذكر للتصريحات التي ذكرناها للتو، أو في عشرات الكتب الأخرى الشبيهة التي تتناول كتاباته المنشورة ومراسلاته.

(33) فنكلستين، صناعة الهولوكوست.

(34) من المسائل الكاشفة، أن هذه السمة تنطبق أيضا على ميدان "دراسات الهولوكوست". للاطلاع على نقد مرتبط بهذا الأمر وضعه راؤول هيلبرغ، عميد باحثي الهولوكوست النازية، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، صفحة 60.

(35) جميع الإشارات في هذا الكتاب هي من الطبعة المجلدة الأولى لكتاب "مرافعة لإسرائيل"، التي صدرت في آب/ أغسطس 2003 عن دار نشر جون وايلي وأبنائه. وفور صدور كتاب "مرافعة لإسرائيل"، زعمت أن هذا الكتاب هو خدعة وقدمت أدلة عديدة على ذلك (انظر موقع الإنترنت www.NormanFinkelstein.com، تحت عنوان "The Dershowitz Hoax"). وقد قام ديرشويتس بإضافة بعض التعديلات إلى الطبعة غير المجلدة من كتابه التي صدرت في آب/ أغسطس 2004.

(36) انظر تعليقاتهم المادحة للكتاب على موقع الإنترنت .www.Amazon.com

(37) في قسم مراجعة الكتب الذي يصدر يوم الأحد في صحيفة "نيويورك تايمز"، أشاد إيثان برونر بديرشويتس على "المجادلة الذكية" والقدرة "على بناء حجة" وكونه "فعال

بصفة خاصة في كشف نفاق العديد من منتقدي إسرائيل" ("المؤرخون الجدد"، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003). يشغل برونر منصبا بين كتاب المقالات الافتتاحية في صحيفة "نيويورك تايمز"، حيث يعتبر "خبيرا" في صراع إسرائيل-فلسطين. وفي صحيفة "بوسطن غلوب"، كال جونثان دورفمان المدائح لديرشويتس كونه "يلاحق أعداء إسرائيل... بقوة وزخم الحوارات التي تجري في المحاكم" وامتدح المؤلف؛ لأنه يعيد صياغة الحقائق الواضحة حول إسرائيل - وهي حقائق يحتاج أصدقاء إسرائيل أن ينشروها، وأعداء إسرائيل أن يواجهوها، والفئات الثرثارة أن تتعلمها قبل أن تقدم على طرح تصريحات حول إسرائيل تتسم بالبساطة والسهولة - والخطأ في آن معا" ("ديرشويتس أجاد "المرافعة""، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003). كلا هاتين المراجعتين لكتاب ديرشويتس ظهرتا بعد مدة طويلة من كشف أدلة على نطاق واسع أن كتاب ديرشويتس هو عبارة عن نفاية.

(1)
سجل لا خلاف عليه

(38) انظر الصفحات2-3، 53 الملاحظة 29 من هذا الكتاب.

(39) أكسفورد: 2006.

(40) المرجع السابق، ص. 25-26، 42-45. للتأكيد، فما زال المرء يسمع أصداء الموقف الإسرائيلي الرسمي ضمن الأكاديميين التبريريين المتشددين. ففي مراجعة لكتاب "ما يفوق الوقاحة"، زعم مارك سابرستين من جامعة جورج تاون ليس فقط أن الفلسطينيين لم يتعرضوا لتطهير عرقي عام 1948، ولكن أيضا أن "التطهير العرقي الوحيد الذي حدث عام 1948 في فلسطين هو ما ارتكبه العرب ضد اليهود" (التوكيد في الأصل). انظر مجلة "ميدل إيست جورنال (شتاء 2006)، ص. 183-185، إضافة إلى ردي على سابرستين في المجلة ذاتها (عدد ربيع 2006)، ص. 407-410؛ يمكن الاطلاع على نسخة أشمل من الرد الذي قمت بتقديمه على موقع الإنترنت (www.NormanFinkelstein.com، تحت عنوان "Middle East Journal En-lists a Hatchet Man"). أما بشأن الالتزام بهذا الموقف العقدي خارج الأوساط الأكاديمية، انظر أيا من منشورات رابطة مكافحة التشهير، والتي تزعم عادة أن "العديد من الفلسطينيين الذين فروا فعلوا ذلك طوعا لتجنب الحرب الدائرة، أو استجابة لمناشدات القادة العرب" - ورغم ذلك، ففي إقرار على مضض بالوقع تضيف الرابطة أن "بعض الفلسطينيين تم إجبارهم على الفرار من قبل بعض الأفراد أو الجماعات التي كانت تقاتل من أجل إسرائيل" (إسرائيل والشرق الأوسط: مصدر معلومات للصحفيين (2005)"، ص. 3-4، 33؛ انظر أيضا ديفيد مير ليفي، "الأكاذيب

الكبرى: تحطيم خرافات حرب البروباغاندا ضد إسرائيل"، وكتب المقدمة ديفيد هورويتز (لوس أنجيليس: 2005)، ص. 21-22. ضمن العدد الكبير من مزاعم البروباغاندا الواردة في "مصدر المعلومات" الذي وضعته رابطة مكافحة التشهير، يمكننا أن نذكر ما يأتي: "القوات العربية كانت أكبر بمقدار كبير" من القوات الإسرائيلية في أثناء حرب عام 1948 (ص. 2)؛ "بحلول أيار/ مايو 1967، كانت إسرائيل تعتقد أن الدول العربية على وشك شن هجوم" (ص. 6)؛ كان "من المفهوم من قبل واضعي صياغة القرار [242الصادر عن مجلس الأمن الدولي] "أنه "يمكن لإسرائيل الانسحاب من مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتوافق مع حاجاتها الأمنية، ولكن ليس من جميع المناطق التي احتلتها" (ص. 9)؛ "لقد أظهرت إسرائيل أكبر مقدار ممكن من ضبط النفس، وتبذل جهودا كبيرة لتقليص الإصابات بين الفلسطينيين" (ص. 27)؛ "معظم الإصابات بين الفلسطينيين تحدث لإشخاص منهمكين بصفة مباشرة بأعمال عنف وإرهاب ضد إسرائيل" (ص. 27)؛ "المستوطنات... لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي" (ص. 31)؛ "لا القانون الدولي ولا الأعراف الدولية تنادي "بحق العودة" للفلسطينيين إلى إسرائيل" (ص. 32). لقد تم دحض جميع هذه المزاعم دحضا كاملا من قبل بنعامي والأبحاث الأكاديمية من التيار العام التي نقتبس منها في هذا الكتاب.

(41) فيما يأتي جرد سريع (غير شامل على الإطلاق) لبعض تصريحات بنعامي: كانت الصهيونية جزئيا "حركة غزو واستعمار واستيطان... وكانت قد أجبرت على استخدام وسائل التغلغل الاستعماري" (ص. 3)؛ "بناء" دولة يهودية في فلسطين "كان يعني ضمنا إخراج وطرد" السكان العرب (ص. 13)؛ في "الاتجاهات المتأصلة غربية المصدر في الصهيونية... لم يكن بإمكان إسرائيل، ويعتقد بعضهم أيضا... أنه ما كان ينبغي لها أن تندمج سلميا ضمن الشرق الأوسط العربي" (ص. 18)؛ "إن إقرار التقسيم من قبل بن غوريون [عام 1947] وفقا لخطوط القرار رقم 181 كان تحركا تكتيكيا بصفة رئيسة... من أجل كسب الوقت حتى يصبح اليهود أقوياء بما يكفي لقتال الأغلبية العربية" (ص. 34)؛ إن الفشل الصهيوني بفتح الضفة الغربية عام 1948 "ظل لسنوات عديدة، وحتى عام 1967، في أذهان الجنرالات والسياسيين بوصفه "عملا لم يتم إنجازه بعد"" (ص. 41)؛ "من الممكن أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ظهر وكأنه نزوة مفاجئة لوزير الدفاع المتعطش للحرب آريئيل شارون، ولكنه كان في الواقع عملية متضمنة في فكرة لها جذور عميقة في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي السائد منذ السنوات الأولى المبكرة للدولة" (ص. 58-59). كان "أحد مطامح بن غوريون هو إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط بطريقة من شأنها إبقاء إسرائيل كقوة إقليمية مسيطرة" (ص. 82)؛ كان هناك "سياسة الضم التدريجي للضفة الغربية

التي أقرتها جميع الحكومات، سواء أكانت حكومة يمينية أم يسارية، بعد عام 1967" (ص. 122)؛ "لم يكن هناك أي مبادرة سلام إسرائيلية [بعد حرب حزيران/ يونيو 1967]، كما لم يكن هناك أي استجابة جدية لها صدقية على المبادرات التي تأتي من الأطراف الأخرى". (ص. 125)؛ "في شتاء عام 1971 كانت إسرائيل مسؤولة بصفة واضحة... عن إجهاض فرصة فريدة لتحقيق السلام... وكان من الواضح أن إسرائيل هي الطرف الذي لا يفوت فرصة لتفويت الفرص في تلك السنوات التي شهدت تغييرات هائلة في التفكير الإستراتيجي لمصر من المواجهة إلى صنع السلام" (ص. 135-136)؛ إن "حل صراع إسرائيل-فلسطين على أساس قيام دولتين... بدء بصفة مترددة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974" ولكن "لم يكن هناك استعداد نفسي أو شعبي لخطوة كهذه" في إسرائيل (ص. 151-152)؛ "في كامب ديفيد [عام 1977]، وصل بيغن إلى أقصى حدود مسيرة عمله كصانع للسلام. وحالما تم التوصل لاتفاقية سلام، قام بأقصى استطاعته بإعاقة المحادثات بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين... وكان من الواضح أن محادثات الحكم الذاتي لم تكن سوى ستار أخفت إسرائيل خلفه اندفاعا متجددا نحو التوسع الاستيطاني في جميع أنحاء يهودا والسامرة" (ص. 174-175)؛ "من أوجه التحيز الشعبي ضد العرب في إسرائيل هو أنهم "لا يفهمون سوى لغة القوة". ولكن هذا الأمر يمكن أن ينطبق تماما أيضا على الإسرائيليين" (ص. 188)؛ "إن أحد المعاني [لاتفاق أوسلو عام 1993] هو أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تصبح في النهاية متعاونة مع إسرائيل في مهمة خنق الانتفاضة وإجهاض ما كان واضحا أنه كفاح ديمقراطي أصيل للاستقلال الفلسطيني" و "كان الفهم الإسرائيلي أن عرفات هو متعاون من نوع ما، مقاول فرعي في مهمة تحسين أمن إسرائيل" (ص. 191، 211)؛ "لقد تشجعت إسرائيل على التحرك نحو التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التصور بأن عملية السلام ستسمح لإسرائيل بالنهاية بالمحافظة على أجزاء إستراتيجية من الضفة الغربية ومناطق استيطان رئيسة" (ص. 204)؛ "كانت مخططات [رئيس الوزراء] نتنياهو للتسوية النهائية هي إقامة دولة فلسطينية على 40 بالمئة من الأرض، وقد دمرت سياسته المتطرفة في التوسع الاستيطاني أي فرصة للحوار البناء مع الفلسطينيين" (ص. 218)؛ "لم يكن رابين، وكذلك بيريز بصفة خاصة، يريدان للحكم الذاتي الفلسطيني [بموجب اتفاق أوسلو] أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية" (ص. 220)؛ "عملت إسرائيل من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والدفاع عن مستوطناتها ضد الجيران الفلسطينيين الذين تم تجريدهم، وذلك من خلال إنشاء شبكة هائلة من الطرق الالتفافية في كافة أنحاء الضفة الغربية، وجميعها يقتصر استخدامها على الإسرائيليين، وقد أصبح هذا الأمر بالنسبة للفلسطينيين أحد

التجليات الحزينة للنظام الاستعماري الذي لا يطاق المستند إلى السيطرة والاستيلاء على الأراضي" (ص. 230)؛ "إن الاستجابة الإسرائيلية غير المتناسبة إزاء ما بدأ كهبة شعبية قام خلالها شباب غير مسلحين بمواجهة الجنود الإسرائيليين المسلحين بأسلحة فتاكة، أدت إلى اشتعال الانتفاضة الثانية إلى درجة خرجت عن السيطرة وحولتها إلى حرب شاملة" (ص. 267)؛ إن حجز الوطن الفلسطيني ضمن جيوب مشتتة محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية، والمناطق العسكرية الإستراتيجية، وشبكة الطرق الالتفافية للاستخدام الحصري للمحتلين الإسرائيليين، يظل، بخطوطه العريضة هو التصميم الأكبر [لرئيس الوزراء شارون]" (ص. 297)؛ "إسرائيل لا تجبر على القبول بتسويات من أجل السلام إلا تحت تأثير الضغط العسكري والانتكاسات الكبيرة" (ص. 314)؛ "لقد بدأت إنجازات السلام في الصراع العربي-الإسرائيلي وبصورة ثابتة تقريبا بفضل التحركات العربية وليس الإسرائيلية" (ص. 317).

(42) نص مقابلة في البرنامج الإذاعي "الديمقراطية الآن!" (14 شباط/ فبراير 2006).

(43) انظر ص. 112 ملاحظة الهامش رقم 35 من هذا الكتاب.

(44) منظمة هيومان رايتس ووتش، بيان صحفي، "إسرائيل: يجب التحقيق في مقتل فلسطينيين على شاطئ غزة" (13 حزيران/ يونيو 2006)؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "إسرائيل: المزيد من الأدلة تشير إلى تورط الجيش الإسرائيلي في مقتل فلسطينيين على شاطئ غزة" (15 حزيران/ يونيو 2006). انظر أيضا كريس مكغريل، "معركة هدى غالية – من قام فعلا بقتل عائلة الفتاة على شاطئ غزة؟: تحقيق تجريه صحيفة غارديان يلقي بشكوك على الزعم الإسرائيلي بأن الجيش لم يكن مسؤولا"، صحيفة غارديان (17 حزيران/ يونيو 2006)، و ديون نيسينباوم، "أدلة جديدة تثير أسئلة حول الدور الإسرائيلي في الانفجار على شاطئ غزة"، صحف نايت ريدر (22 حزيران/ يونيو 2006).

(45) "حتى يثبت العكس"، صحيفة هآريتس (18 حزيران/ يونيو 2006). بعد حادثة أبكر قامت خلالها الحكومة بالكذب الصريح بخصوص مقتل أحد الفلسطينيين، أشار الكاتب ب. مايكل في صحيفة يدعوت أحرنوت أن "المذكرات الرسمية التي تنشرها قوات الدفاع الإسرائيلية أخذت تحرر نفسها شيئا فشيئا من قيود الحقيقة" و"يتطلب من القارئ أن يخوض وسط مستنقع كثيف من أنصاف الحقائق، ومعلومات مشوهة، وتشتيت للانتباه، وهراء محض وأكاذيب ظاهرة" ("عن الكذابين والصيادين"، يدعوت أحرنوت (3 أيلول/ سبتمبر 2005)). بخصوص موضوع أن التحقيقات الإسرائيلية الداخلية "نادرا ما كشفت عن الحقيقة"، انظر منظمة هيومان رايتس ووتش، "تشجيع الإفلات من العقاب: تقاعس الجيش الإسرائيلي عن التحقيق في الإساءات" (حزيران/ يونيو 2005)، و صفحة 101-102 من هذا الكتاب. وجد تقرير منظمة

هيومان رايتس ووتش أن "ممارسات وإجراءات التحقيق الإسرائيلية ليست محايدة، ولا شاملة، ولا تجري في الوقت المناسب". واستنتج التقرير أنه "يكمن في صلب المشكلة نظام يعتمد على روايات الجنود أنفسهم لتحديد ما إذا كان من اللازم إجراء تحقيق جدي أم لا....إن التباينات المتكررة بين روايات قوات الدفاع الإسرائيلي بخصوص مقتل المدنيين وإصابتهم، وبين الأدلة الأخرى التي تتمثل بأشرطة فيديو وتقارير طبية وشهود عيان، هي جزئيا نتاج الممارسة المعتمدة لدى قوات الدفاع الإسرائيلي بأن تطلب من جنود إجراء "تحقيقات" بشأن جنود آخرين من الوحدة ذاتها أو تابعين للقيادة ذاتها، وذلك دون محاولة الحصول على شهادات من شهود خارجين. وتؤخذ مزاعم البراءة من الجنود على عواهنها...ومن نقاط الضعف الأخرى الحاسمة...هو غياب مشاركة المدنيين في عملية التحقيق، والإخفاق الواضح لقوات الدفاع الإسرائيلية في محاولة الحصول على شهادات الضحايا أو الأفراد غير التابعين للجيش، بوصف ذلك وسيلة لتفحص صدق روايات الجنود. (ص. 3-5).

ويشير التقرير أيضا إلى أن إسرائيل نادرا ما تجري تحقيقات بخصوص قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بقتل فلسطينيين، والأقل من ذلك هو إصدار لوائح اتهامات، كما لم تقم الدولة بفرض عقوبة في هذا المجال إلا مرة وحيدة (بالسجن لمدة شهرين) (ص31-32؛ للاطلاع على خلفيات هذه العقوبة الوحيدة، انظر أيضا ص. 99 من هذا الكتاب). يجدر أيضا اقتباس منظمة هيومان رايتس ووتش حول "حرب العلاقات العامة السريالية الإسرائيلية، حيث تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية في البداية بنشر روايات غير صحيحة تخدم مصلحة الجيش حول مقتل الضحايا، ثم تدعي لاحقا بتحقيق انتصار أخلاقي بسبب الحالات القليلة جدا التي توافق الدولة على إجراء تحقيقات بشأنها". (ص. 14).

(46) خصصت صحيفة نيويورك تايمز للتصريحات الإسرائيلية سبعة أضعاف عدد الكلمات التي خصصتها لاستنتاجات منظمة هيومان رايتس ووتش، وخصصت صحيفة واشنطن بوست مرة ونصف عدد الكلمات، وصحيفة لوس أنجيليس تايمز أربعة أضعاف عدد الكلمات. انظر باتريك أوكونر، "وسائل الإعلام الأمريكية التابعة للشركات الكبرى تبتعد عن الهدف بخصوص الاعتداء الجوي الإسرائيلي في غزة" (www.electronicintifada.net/v2/article4844.shtml).

(47) ستيفن إيرلانغر، "بتشجيع من الملك وأحد الكتاب، عباس وأولمرت يتحدثان"، صحيفة نيويورك تايمز (23 حزيران/ يونيو 2006). وقد تردد هذا التفسير ذاته في جميع إشارات الصحفية إلى القتلى على شاطئ غزة دون أي ذكر لاستنتاجات منظمة هيومان رايتس ووتش.

(48) بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من قطاع غزة ذهابا وإيابا عشية خطة الانفصال" (آذار/ مارس 2005)، ص. 74-75.

(49) هيومان رايتس ووتش، "الانفصال لن ينهي احتلال غزة" (29 تشرين الأول/ أكتوبر 2004). وقد كرر التقرير العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش هذا الموقف بالقول:

في آب/ أغسطس و أيلول/ سبتمبر 2005، سحبت إسرائيل بصفة أحادية الجانب ما يقارب عن ثمانية آلاف مستوطن، إضافة إلى عناصر الجيش والمرافق العسكرية، من قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية بالقرب من جنين. وفي حين أعلنت إسرائيل منذ ذلك الوقت أن قطاع غزة أصبح "منطقة أجنبية" وأن نقاط العبور بين غزة وإسرائيل أصبحت "حدودا دولية"، إلا أن غزة تظل منطقة محتلة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتظل إسرائيل تتحمل مسؤوليتها نحو رفاه سكان غزة. إن إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الفعلية على غزة من خلال تقييد الحركة من غزة وإليها، إضافة إلى سيطرتها على المجال الجوي والمجال البحري والمرافق العامة وتسجيل السكان. إضافة إلى ذلك، أعلنت إسرائيل ضمن خطتها "للانفصال" عن حقها بإعادة الدخول إلى غزة عسكريا في أي وقت. ومنذ الانسحاب، قامت إسرائيل بعمليات قصف جوية، بما في ذلك القتل المستهدف، كما أطلقت قذائف مدفعية باتجاه الزاوية الشمالية لغزة.

(50) سارة روي، "الصلاة بعيون مغمضة: تأملات حول خطة الانفصال"، مجلة الدراسات الفلسطينية (صيف 2005)، ص. 9؛ انظر أيضا ميرون بنيفينستي، "سابقة رفح"، صحيفة هآريتس (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

(51) البنك الدولي، "الانفصال، والاقتصاد الفلسطيني، والمستوطنات" (23 حزيران/ يونيو 2004).

(52) انظر مجموعة الأزمات الدولية، "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، (13 حزيران/ يونيو 2006)، ص. 21-31.

(53) انظر الصفحات 96-98 من هذا الكتاب. خلال المدة بين 29 أيلول/ سبتمبر 2000 إلى 15 حزيران/ يونيو 2006، قدرت منظمة بتسيلم أن العدد الكلي للإسرائيليين الذي قتلوا على يد فلسطينيين وصل إلى 1,005 شخصا، وأن العدد الكلي للفلسطينيين الذين قتلوا على يد إسرائيليين وصل إلى 3,540. وقد وصلت نسبة المدنيين القتلى لدى الجانبين إلى ثلثي المجموع. وفي التقارير الحديثة، مثل التقرير بعنوان: "بلا أسرى: اغتيال الفلسطينيين بإطلاق النار من قبل قوات الأمن الإسرائيلية خلال "عمليات الاعتقال"" (أيار/ مايو 2005)، وثقت بتسيلم النشاطات الإسرائيلية الإجرامية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد وجد هذا التقرير أن إسرائيل تنفذ

عمليات "اغتيال" تحت غطاء عمليات الاعتقال ضد الفلسطينيين، وأن الجنود يوجهون إطلاق نار بهدف القتل نحو أي فلسطيني يتواجد في منطقة العمليات، مما أدى إلى مقتل ما يزيد عن 100 فلسطيني في أثناء عام 2004 فقط.

(54) انظر الصفحات 98-102 من هذا الكتاب.

(55) انظر الصفحات 105-106 من هذا الكتاب. بعد إجراء تحقيق داخلي بشأن قصف غزة، أصدر متحدث رسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية البيان الآتي: "الإجراءات التي تم اتباعها في عملية قوات الدفاع الإسرائيلية كانت صحيحة وتلتزم بالحرفية، كما هو حال التقييم العملياتي... وفي الوقت ذاته، وجد التحقيق جوانب نقص في المعلومات المتوفرة، وفي تقييم المعلومات بخصوص وجود مدنيين أبرياء... لقد صرحت قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن الإسرائيلي أنه لو أشارت المعلومات المتوفرة بصفة أكيدة إلى وجود مدنيين أبرياء...، لكان قد تم تغيير أسلوب العملية أو توقيتها". ولو علمت حماس أنه يوجد مدنيون أبرياء في الباص...

(56) يورام دينستين، "أسلوب العمليات العدائية بموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة" (كامبريدج: 2005)، ص. 117. الاقتباسات الداخلية مأخوذة من نشرة "المراجعة الدولية" التي تصدرها منظمة الصليب الأحمر الدولية.

(57) للاطلاع على تحليل لهذا الرأي، انظر الخاتمة الجديدة لهذا الكتاب، وسوف أقتبس منها هنا.

(58) صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005 عنوانه: "القدس" (A/RES/60/41)، "يكرر التأكيد على أن أي إجراء قامت به إسرائيل لفرض قوانينها وسيادتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس المقدسة هي إجراءات غير شرعية ولذلك فهي باطلة ولاغية وليس لها أي مشروعية أبدا"، وقد وافق على القرار 153 دولة واعترضت عليه 7 دول (كوستاريكا، ومكرونيزيا، وإسرائيل، وجزر مارشال، وناورو، وبالو، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنعت 12 دولة عن التصويت.

(59) صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2006 بشأن "المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والجولان السوري المحتل" (A/RES/60/106)، "أكد على أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية... هي غير قانونية". وقد أيد القرار 153 دولة وعارضته 7 دول (أستراليا، ومكرونيزيا، وغرينادا، وإسرائيل، وجزر مارشال، وبالو، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنعت 10 دول عن التصويت.

(60) "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين" (A/RES/60/100). كما صدر قرار مرافق بشأن "الأشخاص الذين تم تشريدهم نتيجة للعمليات العدائية في حزيران/ يونيو 1967 والمدة التي تلته" (A/RES/60/101)" يعيد التأكيد على حق جميع الأشخاص الذين

شردوا نتيجة للعمليات العدائية في حزيران/ يونيو 1967 وما تلاه بالعودة إلى بيوتهم أو أماكن سكنهم السابقة في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967"، وقد أيد القرار 161 دولة وعارضته 6 دول (غرينادا، وإسرائيل، وجزر مارشال، ومكرونيزيا، وبالو، والولايات المتحدة)، وامتنعت 5 دول عن التصويت.

(61) انظر الصفحات 305-307 من هذا الكتاب.

(62) انظر الصفحات 293-301 من هذا الكتاب.

(63) "تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية" (A/RES/60/39).

(64) بولتون يقول: إن القرارات بشأن الفلسطينيين تظهر عدم أهمية الأمم المتحدة" www.quote.bloomberg.com/apps/news?pid=10000080&sid=aMtyi.vxeA5Q#.

(65) انظر الصفحات 308-311 من هذا الكتاب.

(66) انظر المرجع السابق، ونورمان فنكلستين، إخضاع حقوق الفلسطينيين "لحاجات" الإسرائيليين: كيف أثبت دينيس روس أن الفلسطينيين أجهضوا عملية السلام (سينشر قريبا).

(67) جينيفر لوينستين، "استطلاع كاذب: توضيح السجل بشأن حماس" (12 حزيران/ يونيو 2006؛ www.counterpunch.org/loewenstein06122006.html).

(68) انظر مجموعة الأزمات الدولية، "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، (13 حزيران/ يونيو 2006)، ص. 3-6.

(69) حول التجاهل الفعلي من قبل الاتحاد الأوروبي "لالتزاماته القانونية الثابتة التي وضعها هو بنفسه لاحترام حقوق الإنسان في حالة إسرائيل"، انظر الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟" (كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(70) انظر الصفحات 201-202 من هذا الكتاب.

(71) "بتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية" (13 شباط/ فبراير 2006)؛ أميرة هاس، "السلطة الفلسطينية: نقطة تفتيش هائلة جديدة تقيمها قوات الدفاع الإسرائيلية بهدف خلق "كانتون""، صحيفة هآريتس (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2005)؛ أميرة هاس، "إسرائيل تقتطع غور الأردن من الضفة الغربية" صحيفة هآريتس (13 شباط/ فبراير 2006). وفقا لدراسة حديثة صدرت عن منظمة بتسيلم بعنوان: "وسائل الطرد: العنف والمضايقات وغياب القانون ضد الفلسطينيين القاطنين في التلال الواقعة جنوب الخليل" (تموز/ يوليو 2005)، فإنه إضافة لطرد الفلسطينيين من

المناطق الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من الجدار، وفي غور الأردن، وتقييد دخولهم إليها، سعت إسرائيل مرارا إلى "طرد" فلسطينيين آخرين مثل مجموعة المزارعين والرعاة الذين يصل عددهم إلى 1000 شخص ويقطنون في التلال الجنوبية للخليل، مستخدمة بذلك ذرائع أمنية ملفقة وعنف المستوطنين الذي يعمل الجيش على تشجيعه. وبخصوص عنف المستوطنين، ورد في التقرير:

أحد الأساليب الشائعة لبث الرعب هو إطلاق الكلاب لمطاردة الأطفال بينما هم يرافقون الأغنام والماعز لترعى العشب، أو بينما هم في طريقهم إلى المدرسة. وفي حالات عديدة من العنف، تم استخدام الأسلحة النارية أيضا... وكان أحد أشنع حالات الإساءات التي حدثت... عندما قام المستوطنون برش مواد سامة في مناطق الرعي التي يستخدمها السكان... مما أدى إلى قتل عدد من الخراف... وكانت تلك المواد شديدة السمية ومن الممكن أن تصل إلى المياه الجوفية. (ص. 23)

لا يكتفي الجيش والشرطة "بمساعدة" المستوطنين في ممارسة العنف، ولكن أيضا "الدبابات والبلدوزرات من القاعدة العسكرية القريبة... عادة ما تمر فوق الحقول المحروثة والمزروعة" و "تقوم طائرات برش مواد كيماوية على الحقول" (ص. 32-34، في حين قامت الإدارة المدنية بهدم "عشرات" المنشآت بزعم أنها "خزانات مياه وأبنية قام السكان ببنائها" بما يتنافى مع القانون" (ص. 38).

(72) الانفصال أكثر من أي وقت مضى"، مجلة إيكونومست (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

(73) مجموعة الأزمات الدولية. "الفلسطينيون والإسرائيليون والرباعية: العودة من حافة الهاوية"، ص. 6. كريس مكغريل، "قادة حماس يتهمون الغرب بالنفاق بسبب التهديد بحجز الأموال" صحيفة غارديان (8 آذار/ مارس 2006).

(74) ميرون بينيفينستي، "حكايات خرافية للبالغين"، صحيفة هآريتس (5 آذار/ مارس 2005). للاطلاع على بيانات متصلة من استطلاعات الرأي العام، انظر الصفحات 298-303 من هذا الكتاب.

(2)
اختلاف الخلاف

(75) "نص النقاش - دروس من المفاوضات العربية-الإسرائيلية: أربعة مفاوضين ينظرون للوراء وللأمام" (واشنطن، 25 نيسان/ إبريل 2005). أسهب مولي بالحديث عن الفرق بين نزاع إسرائيل-فلسطين والنزاع الفرنسي-الجزائري، والذي لا علاقة له بالسؤال المطروح.

(76) انظر صفحة 7 من هذا الكتاب.

(77) انظر الصفحات 49-51، 53، 194 من هذا الكتاب

(78) بتسيلم (المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "طرق ممنوعة: نظام الطرق الإسرائيلي التمييزي في الضفة الغربية" (آب/ أغسطس 2004)، ص. 3. يشير تقرير بتسيلم أيضا إلى أن نظام الطرق "يستند إلى فرضية أن جميع الفلسطينيين يشكلون خطرا أمنيا، ولهذا فمن المبرر تقييد تحركاتهم. إن هذا الافتراض ينطوي على عنصرية وقد أدى إلى سياسة تضر بالشعب الفلسطيني بأكمله دون تمييز، وبما يتعارض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي" (ص. 3)؛ وأنه "منذ بدء الاحتلال في عام 1967، قامت إسرائيل بإنشاء نظام واسع من الطرق... في المناطق المحتلة... ومع ذلك فمن الصعب أن نجد طريقا واحدا أنشأته إسرائيل في الضفة الغربية لم يكن مخططا له خدمة وإدامة المستوطنات"، وقد نشأ عن هذا النظام "أضرار واسعة لطبيعة الضفة الغربية" (ص. 5)؛ وأن "أحد الأهداف الرئيسة التي تحدد مسار الطرق هو "الالتفاف حول المراكز السكانية العربية"" و "أن بعض الطرق الجديدة... كانت مخططة لوضع حاجز مادي لوقف التطوير الحضري للفلسطينيين" (ص. 6) وأن "المسارات المحددة لمعظم الطرق الجديدة تمر عبر أراضٍ مملوكة ملكية خاصة من قبل فلسطينيين" وأن الدولة تصادر هذه الأراضي باستخدام حيل قانونية بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولكن بموافقة المحكمة الإسرائيلية العليا (ص. 6-8)؛ وأن نظام الطرق الجديدة أدى إلى قتل ما لا يقل عن 39 مدنيا فلسطينيا، بما في ذلك 15 قاصرا، "بسبب حالات التأخير على نقاط التفتيش، أو رفض الجنود السماح لهم بالمرور" (ص. 19).

(79) روي ناهمياس، "الإرهاب الإسرائيلي أسوأ"، صحيفة يدعوت أحرنوت (29 تموز/ يوليو 2005) (شلوميت ألوني)، ميرون بينيفينستي، "إقامة دولة بانتوستانات"، صحيفة هآريتس (22 نيسان/ إبريل 2004)، كريس مكغريل، "بعد شاسع: إسرائيل، وفلسطين، والتمييز العنصري" و "أخوة في السلاح: التحالف الإسرائيلي السري مع بريتوريا"، صحيفة غارديان (6 شباط/ فبراير 2006، 7 شباط/ فبراير 2006) (ديزموند توتو و دوغارد، و ليئل).

(80) غيرشوم غورينبرغ، "خارطة طريق نحو تمييز عنصري كبير؟ أريئيل شارون يستلهم من جنوب إفريقيا"، مجلة أمريكان بروسبكت (3 تموز/ يوليو 2003).

(81) عكيفا إلدار، "بانتوستانات شارون هي أبعد ما تكون عن آمال كوبنهاغن"، صحيفة هآريتس (13 أيار/ مايو 2003).

(82) انظر نورمان ج. فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية" الطبعة الثانية (نيويورك: 2003)، الفصل الأول. حول خشية نخب اليهود الأمريكيين من تهمة الولاء المزدوج، انظر بصفة خاصة زفاي غانيون، "علاقة متوترة:

قيادة اليهود الأمريكيين وإسرائيل، 1948-1957" (سيراكيوز، نيويورك: 2005).

(83) حول التمييز بين أدب الهولوكوست والأبحاث الأكاديمية حول الهولوكوست، انظر نورمان ج. فنكلستين وروث بيتا بيرن، "أمة تحت المحاكمة: أطروحة غولدهاغن والحقيقة التاريخية" (نيويورك: 1998)، ص. 87-90.

(84) إديث زيرتال، "هولوكوست إسرائيل وسياساتها القومية" (كمردج: 2005)، خصوصا الفصل الثالث ("الكشف عن" ص. 98، "تقليل" و "البعد" ص. 100، المفتي، ص. 101، "150 متراً" ص. 110، "الكراهية" ص. 114، "تلاميذ" و "أقرب شركاء" ص. 173). حول الدور الحقيقي لدور المفتي في الهولوكوست النازية، كتبت زيرتال:

الوثائق التي قدمت للمحكمة أظهرت بالفعل أن المفتي حاول التدخل بالخطط الرامية لنقل الأطفال اليهود إلى بلغاريا وهنغاريا. كانت تلك التصرفات تنم عن شر كامل، ولكن لا يوجد أي وثيقة تثبت أن تدخل المفتي منع من إنقاذ الأطفال، كما لا تثبت الوثائق الزعم بأنه كان مسهما رئيسا في الحل النهائي. وعلى الرغم من هذا النقص في الأدلة، أصر المدعون العامون الإسرائيليون على تضخيم دور المفتي في تخطيط وتنفيذ الجرائم النازية (ص. 102؛ قارن مع ص. 175، حيث يرد اقتباس من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو الذي زعم أن المفتي "كان أحد البادئين بالإبادة المنهجية لليهود الأوروبيين... ومتعاونا ومستشارا لأيخمان وهملر في تنفيذ الخطط"). انظر أيضا، فنكلستين، صناعة الهولوكوست، ص. 62-63، وكذلك الصفحات 64، 277-278 من هذا الكتاب.

(85) زيرتال، "هولوكوست إسرائيل"، ص. 120 _التوكيد في الأصل. في أعقاب الحرب، أصبحت هذه المقارنة أمرا معتادا. فعلى سبيل المثال، كتب إيلي ويزل: "في أثناء حرب الأيام الستة شهدنا إعادة للتاريخ. الإطار العام فقط هو ما تغير، بينما بقيت الآليات كما هي. فقد أحاطت ظلال أوشويتز بالقدس" ("بعد حرب 1967" في كتاب "بعد جيل من ذلك" (نيويورك: 1978)، ص. 174-176).

(86) انظر الصفحات 42، 45 من هذا الكتاب.

(87) انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الفصل الخامس والملحق.

(88) فنكلستين وبيرن، "أمة تحت المحاكمة"، خصوصا القسم الأول، الفصل الثالث ("تأملات في ظاهرة غولدهاغن"). غولدهاغن حاليا من المدعوين المفضلين لإلقاء المحاضرات حول الهولوكوست، وهو يركز حاليا على "هجمات وتهديدات الإسلام السياسي"، و "ما مدى عرضة إسرائيل للتهديد؟" (www.goldhagen.com/Pages/Talk_Topics.html).

(89) دانيال غولدهاغن، "بيان للقتل"، صحيفة لوس أنجيليس تايمز (5 شباط/ فبراير 2006)، انظر أيضا الصفحات 57-58 من هذا الكتاب.

(90)دانيل جوناه غولدهاغن، "السياسات المتطرفة للأصولية الإسلامية"، مجلة نيوروبيلك (13 آذار/ مارس 2006).

(91) انظر الصفحات 41-42 من هذا الكتاب.

(92) دبورا ليبستاد، "التاريخ تحت المحاكمة: دعوتي القضائية ضد ديفيد إرفينغ" (نيويورك: 2005)، ص. 299-300 (عباس)، إيرلانغر، "بتشجيع من الملك وأحد الكتاب، عباس وأولمرت يتحدثان" (ويزل).

(93) انظر جوناثان ستيل، "إذا كانت إيران جاهزة للحوار، فيجب أن تحاورها الولايات المتحدة دون شروط"، صحيفة غارديان (2 حزيران/ يونيو 2006).

(94) إن مقالة غولدهاغن هي نموذج نمطي يمثل ما ينشر في الصحافة اليهودية؛ انظر عدد آذار/ مارس 2006 من مجلة World Jewish Digest، بعنوان: ثمن الاسترضاء.

(95) انظر الصفحات 22-24 من هذا الكتاب.

(96) نورمان جويسون، "تلك المهنة الفظيعة كانت جيدة لي" (نيويورك: 2005) ص. 11 ("أردت دائما")، 174-191 (غيبسون على ص. 185 "خيانة" على ص. 191). بشأن الشتائم اللاسامية التي تلفظ بها غيبسون بينما كان مخمورا عام 2006، انظر بصفة خاصة أندرو أوهاغان، "ميل غيبسون يستحق الشفقة وليس التشهير"، صحيفة ديلي تيليغراف (2 آب/ أغسطس 2006).

(97) انظر الصفحات 67-71 من هذا الكتاب.

(98) جينيفر جاكوبسون، "قمة النوادي اليهودية في الجامعات، بعضهم يرى "عصرا ذهبيا" لليهود في الجامعات، وليس حقبة من اللاسامية"، مجلة Chronicle of Higher Education (23 أيار/ مايو 2006).

(99) انظر الصفحات 78-79، 85 من هذا الكتاب.

(100) توني جوت، "البلد التي لن تصل إلى سن الرشد"، هآريتس (5 أيار/ مايو 2006).

(101) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية: من العصر القديم إلى الوقت الحالي" (أكسفورد: 2006).

(102) انظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

(103) انظر الصفحات 40، 78 من هذا الكتاب.

(104) لانكير، "الوجه المتبدل"، "ما بعد العنصرية" ص. 17، "أوروبا" و "أمريكا" ص. 18، "من البديهي" ص. 20، "مشاعر المعاداة" ص. 126، "الجناح اليساري" ص. 150، "من السخف" ص. 206.

(105) انظر الصفحة 78 من هذا الكتاب.

(106) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 37-38.

(107) المرجع السابق، ص. 36، 65-66، 79-80.

obeikandl.com

(108) المرجع السابق، ص. 27، 36، 37، 75، 109، 167.

(109) بيرنارد لويس، "اللاسامية الجديدة"، مجلة أميريكان سكولار (شتاء 2006). من هذا المنطلق، يزعم لويس أن "الوجود العسكري الإسرائيلي السائد" كان هو الأمر الرابط الوحيد مع "المذابح التي وقعت ضد الفلسطينيين على يد مقاتلين مسيحيين لبنانيين في صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر 1982". لقد قامت إسرائيل بتدريب الميليشيات المسيحية، وزودتها بالمعدات والملابس العسكرية، ونقلتهم إلى المخيمين، وراقبت المذبحة في أثناء حدوثها، ويسرت الأمر بتوفير إضاءة، وكل ذلك لا أهمية له بنظر بيرنارد لويس. انظر روبرت فسك، "ويل لأمة" (نيويورك: 1990)، الفصل 11، ونعوم تشومسكي، "المثلث الرهيب: الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون" (بوسطن: 1983)، الفصل 6.

(110) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 19-20.

(111) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 127 (فرنسا)، 128 ("لا يتحلى بمشاعر الصداقة")، 149 (حزب العمال).

(112) يزعم لاكير في المرجع السابق أنه كان يوجد بين المسلمين المتظاهرين في أوروبا "انتشار لشعارات "اقتلوا اليهود" التي لم تسمع في شوارع أوروبا منذ أيام أدولف هتلر" (ص. 201)؛ وأن "الاعتداء الأساس" على اليهود "في الوقت الحالي يأتي من الجناح اليساري الشعبي المعادي للعولمة" (ص. 14-15)؛ وأن "المعادين للعولمة يعدون اليهود بأنهم الأعداء بسبب دعمهم المزعوم للرأسمالية العالمية" (ص. 148)، وأن "المعادين للعولمة" قد وجدوا قضية مشتركة مع الإسلاميين المتطرفين، ويعتقدون أن "العالم سيكون مكانا أكثر أمنا لو أن إسرائيل غير موجودة" وأن "اليهود هم النازيون الجدد" (ص. 186-187)؛ وأن "أحد المعتقدات الأساسية لليسار المتطرف هو أنه في حين يحق للأمم الأخرى أن يكون لها دول خاصة بها، ليس لليهود مثل هذا الحق" (ص. 147)؛ وأنه كان هناك "تقارب بين اليسار المتطرف والإسلاميين المتطرفين" و"تعاون بين اليسار المتطرف والجماعات اللاسامية"، وأن "اليسار المتطرف... تبنى في السنوات الأخيرة موقفا معادياً لليهود" (ص. 148، 150)؛ وأنه "فيما يهم اليسار المتطرف... فإن اليساريين الإسرائيليين، بصرف النظر عن معتقداتهم السياسية، هم "من الناحية الموضوعية" انفعاليون ومؤيدون للإمبريالية"؛ وأنه "كان هناك اعتقاد بين اليسار بأن اليهود هم القوة الأساسية وراء العولمة" (ص. 182، 187). وعندما يبدأ اللغو بالوصول إلى مستوى بالغ السخونة، يلقي لاكير بتوضيحات رمزية مثل إعلانه بأن ما يصفه لا ينطبق على "جميع فئات اليسار" (ص. 183) أو "القادة الأكثر مسؤولية بين قادة اليسار المعادين للعولمة" (ص. 187).

(113) للاطلاع على السجل الفعلي حول فرنسا، والمسلمين في أوروبا، و "المعادين للعولمة"، انظر الصفحات 76، 78، 67 ملاحظة 2 من هذا الكتاب.

(114) يستشهد لاكير بنائج استطلاع يظهر، على سبيل المثال، أن العديد من الأوروبيين يعتقدون بأن اليهود "لهم نفوذ كبير جدا"، "ويتحدثون بصفة مفرطة عن الهولوكوست"، و "أكثر ولاء لإسرائيل من ولائهم لأوطانهم"، وأن العديد من الألمان "انتقدوا التعويضات المالية التي دفعت لليهود بسبب الأملاك التي سرقت خلال العهد النازي ومقابل الأضرار التي عانوا منها" (ص. 128، 150، 160). إن هذه النتائج بحد ذاتها لا تظهر نزعة لاسامية؛ انظر الصفحات 71-72، و 75 ملاحظة رقم 11 من هذا الكتاب، وبخصوص التعويضات الناشئة عن الهولوكوست، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثالث. وبالنسبة للسؤال الحساس حول الولاء السياسي، تجدر الإشارة إلى آراء القادة الصهاينة مثل بن غوريون بأن "واجب" الصهاينة هو "مساعدة دولة إسرائيل في جميع الظروف وكافة الأحوال... بصرف النظر عما إذا كانت الدولة التي ينتمي لها اليهود المعنيون ترغب بذلك الأمر أم لا" (GaninK Uneasy Relationship, p.119)

(115) انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، ص. 68-71.

(116) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 137، 141، 184.

(117) المرجع السابق، ص. 121، 138.

(118) كيلي جين تورانس، "صعود الأساتذة المتطرفين"، (American Enterprise On-line) 2 آذار/ مارس 2006؛ www.taemag.com/printVersion/print_article.asp?articleID=19037). حتى رئيس تحرير مجلة Progressive ماثيو روشيلد والمحررة السياسية في المجلة، روث كونيف عبرا عن الرأي الأحمق بأن الاستشهاد برقم 1.5 مليون يهودي قتيل الذي أورده راؤول هيلبرغ، هو ضرب من إنكار الهولوكوست (http://www.normanfinkelstein.com/article.php?pg=3&ar=67).

(119) والتر لاكير، "الوجه المتبدل للاسامية"، ص. 182-183.

(120) حول دعم الجناح اليساري لإسرائيل قبل حزيران/ يونيو 1967، انظر المقدمة الأصلية لهذا الكتاب.

(121) على الرغم من أن لاكير أشار إلى "كارلوس" و عصابة بادير-ماينهوف في عدة صفحات من كتابه "عصر الإرهاب" (بوسطن: 1987)، إلا أنه لم يذكر على الإطلاق هذا الإرهاب الفلسطيني المبكر. هناك مواضع أخرى كثيرة يعمد فيها لاكير إلى إساءة عرض التاريخ لأسباب سياسية في كتابه "الوجه المتبدل للاسامية"، منها زعمه بأن القائدة اليسارية في أوائل القرن العشرين، روزا لكسمبورغ، والتي كانت يهودية، "شعرت بقرب أكبر نحو هنود البوتومايو في كولومبيا الذين كانوا معذبين ومقموعين مقارنة بما تشعره نحو يهود أوروبا الشرقية الذين قتلوا في الهجمات

obeikandl.com

الجماعية، وذلك وفقا لكتاباتها هي ذاتها" (ص. 156)، وأن الأحزاب الأوروبية اليمينية مثل رابطة الشمال الإيطالية "نأت بنفسها" مؤخرا عن "العنصرية" (ص. 127). ولكن في واقع الأمر، كتبت روزا لكسمبورغ أنها لم تكن محايدة إزاء "المعاناة الخاصة التي يتعرض لها اليهود"، وإنما "الضحايا الفقراء لمزارع المطاط في بوتومايو، والزنوج في إفريقيا الذين يلعب بهم الأوروبيون وكأنهم طابة يتقاذفونها، هم أعزاء على قلبي بالدرجة نفسها... ليس هناك زاوية خاصة في قلبي محجوزة للغيتو. أنا أشعر أنني في وطني حيثما يوجد غيوم، وعصافير ودموع إنسانية" (رسالة إلى ماتيلدا ورم، 16 شباط/ فبراير 1917، في الكتاب الذي حرره ستيفن إريك برونر "رسائل روزا لكسمبورغ" (بولدر، كالورادو: 1978)، ص. 179). ومن الأكيد أن لاكير يعلم بذلك؛ لأنه استشهد بالنص كاملا في كتابه "تاريخ الصهيونية" (نيويورك: 1972)، ص. 435. لقد وثقت منشورات الاتحاد الأوروبي التي تراقب العنصرية بصفة موسعة العنصرية التي تمارسها رابطة الشمال، وظلت تواصل شجبها (انظر على سبيل المثال، الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، تقرير الظل-2003- إيطاليا، ص. 16، 26-27).

(122) انظر الصفحات 5، 14-15 هذا الكتاب.

(123) انظر الصفحة 58 من هذا الكتاب.

(124) انظر الصفحات 113-114، 166، 219 من هذا الكتاب حول معاملة إسرائيل للقاصرين الفلسطينيين. وقد بلغ عدد القاصرين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل في آب/ أغسطس 2005 - 276 قاصرا.

(125) درور ميشاني و أورليا سموتريز، "أي نوع من الفرنسيين هم؟" صحيفة هآريتس (22 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(126) إي. دي. موريل، "عبء الرجل الأسود: الرجل الأبيض في إفريقيا من القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الأولى" (نيويورك: 1969؛ نشر للمرة الأولى عام 1920 في بريطانيا العظمى)، ص. 133 (الكونغو الفرنسية).

(127) وزارة الخارجية الأمريكية، "إلى السفير بيكرينغ من NEA/IAI Wilcox" (20 حزيران/ يونيو 1985)، (درجة السرية 170045).

(128) فنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة 46 (يهوشاوا بوراث من الجامعة العبرية)

(129) انظر صفحة 2 الملاحظة 2 من هذا الكتاب.

(130) معهد الدراسات الدولية في جامعة كاليفورنيا، "ألان ديرشويتس يتحدث حول كتابه "مرافعة لإسرائيل"، (21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، www.international.ucla.edu/dershowitz).

(131) انظر ستيفن زايتشيك، "ما وراء ما يفوق الوقاحة"، ببليشرز ويكيلي (17 أيار/ مايو 2005)، وسكوت جاستشيك، "الغضب بخصوص التعديل الأول"، إنسايد هاير إيد

(27 حزيران/ يونيو 2005)، وجون فينير "إعطاء الوقاحة معنى جديداً" النيشن (11 تموز/ يوليو 2005)، وجينيفر هوارد مطبعة جامعة كاليفورنيا تنشر كتاباً انتقده ألان ديرشويتس، بوصفه معادياً للسامية"، و "مطبعة كاليفورنيا ستنشر كتاباً مثيراً للجدل عن إسرائيل"، كرونيكيل أوف هاير إيديوكيشن (11 تموز/ يوليو 2005، 22 تموز/ يوليو 2005)، وماندي غارنر "الشبان اليهود الطيبون يتقاتلون"، تايمز هاير إيديوكيشن سابليمنت (المملكة المتحدة) (16 كانون الأول/ ديسمبر 2005). للاطلاع على ملاحظاتي، انظر "القضية الحقيقية هي سجل إسرائيل في حقوق الإنسان: تصريح لفنكلستين بعد نشر كتاب ما يفوق الوقاحة" (www.normanfinkelstein.com/article.php?pg=11&ar=50).

(132) خاتمة كتبتها ديبورا إي ايبشتات لكتابها "محاكمة التاريخ: يوم في المحكمة مع ديفيد إيرفنغ" (نيويورك، 2005)، صفحة 304 (التوكيد كما في الأصل).

(133) لقد تكررت هذه الاتهامات في عشرات المقالات التي كتبها ديرشويتس، والكثير منها منشور على موقع www.NormanFinkelstein.com تحت عنوان: "Beyond Chutzpah" و"Who Was Maryla Husyt Finkelstein?".

(134) ألان ديرشويتس، "مرافعة للسلام: كيف يمكن حل النزاع العربي-الإسرائيلي" (هوبوكين، نيوجيرسي 2005)، صفحة 122 ("مؤامرة")، الصفحات 169-170 ("جيدة التنظيم") والصفحات 180 و187 ("الثالوث")

(135) المرجع السابق، صفحة 41.

(136) فعلى سبيل المثال، يقول: إنه "حتى وفاة ياسر عرفات لم يكن أي قائد فلسطيني مستعد للقبول بدولة للفلسطينيين إذا كانت تعني أيضاً القبول بإسرائيل" (صفحة 17، ولكن انظر الصفحات 294-297 من هذا الكتاب)؛ وإن "عرفات رفض قبول العرض [عام 2000] لأنه كان سيُشترط عليه التخلي عما يسمى "حق العودة"" وإن "إسرائيل قبلت وإن الفلسطينيين رفضوا" "بمعايير 23 كانون الأول/ ديسمبر " (الصفحات 18 و55 ولكن انظر الصفحات 308-311 من هذا الكتاب)؛ وإنه لا مجال للشك مطلقاً بشرعية سياسة إسرائيل في استهداف قادة حماس بعمليات الاغتيال" وإن "إسرائيل ترد [على إرهاب حماس] عن طريق استهداف القتلة المذنبين الذين لا تتمكن من اعتقالهم" و "الإرهابيين " الذين يشبهون قنبلة موقوتة"" (الصفحات 77-79 ولكن انظر الصفحات 134-137 من هذا الكتاب)؛ وإنه "لا يوجد دليل أبداً يؤيد الزعم بوجود علاقة مباشرة بين الاحتلال والتفجيرات الانتحارية" (صفحة 81 - ولكن انظر روبرت بيب، الموت من أجل الفوز: المنطق الإستراتيجي للإرهاب الانتحاري (Dying To Win: The strategic logic of suicide terrorism) (نيويورك 2005)؛ وإن "الإرهابيين الفلسطينيين استخدموا

أيضاً أشخاصاً يدعون أنهم مرضى في عربات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر لنقل المتفجرات" (الصفحات 82-83 - ولكن انظر الصفحات 128-130 من هذا الكتاب)؛ وإن "كافة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية تمت دفاعاً عن النفس أو الدفاع الاستباقي عن النفس" (صفحة 108- ولكن انظر أيضاً الصفحات 268-271 و295-296 من هذا الكتاب)؛ وإن "إسرائيل... تذهب إلى حدود استثنائية لتجنب قتل الأبرياء" (صفحة 155- ولكن انظر الصفحات 272-275 من هذا الكتاب)؛ وإن "أعداد" الإسرائيليين الذين يؤيدون "ترحيل" [الترانسفير] الفلسطينيين هي أعداد "قليلة" (صفحة 164 -ولكن انظر الصفحات 300-301 من هذا الكتاب).

(137) المرجع السابق، الصفحة 207، "الفصل الرابع"، الملاحظات 8 و9 و10 و12.

(138) المرجع السابق، الصفحات 176-177 و181.

(139) انظر صفحة 46 من هذا الكتاب.

(140) ألان إم ديرشويتس، "الرد على ما يفوق الوقاحة"، في الكونغرس مونثلي (عدد أيلول/ سبتمبر- تشرين أول/ أكتوبر 2005) الصفحات 5 و14.

(141) دافنا بيرمان، "ديرشويتس: يقاطع الإرهاب الآثم"، هآريتس (27 كانون الثاني/ يناير 2006).

(142) انظر الصفحات 5 و14 من هذا الكتاب.

(143) بيني موريس، "هذا الصراع يتعلق ببقاء إسرائيل وليس العرب"، الغارديان (8 شباط/ فبراير 2006)، وكذلك بيني مورس، "والآن حان الوقت لبعض الحقائق"، مجلة "نيو روببلك" (28 نيسان/ ابريل 2006)

(144) كونال أوركوهارت "جنود إسرائيليون يقولون: إنهم أُعطوا أوامر بالقتل" و "جنود إسرائيليون يتحدثون عن عمليات القتل بلا تمييز من قبل الجيش وثقافة الإفلات من العقوبة"، الغارديان (6 أيلول/ سبتمبر 2005).

(145) انظر الصفحات 115-116 من هذا الكتاب

(146) كريس ماكغريل، "غير مذنب. الضابط الإسرائيلي الذي زرع 17 رصاصة في رأس التلميذة الفلسطينية"، الغارديان (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، وآموس هاريل، "ضابط جيش الدفاع الإسرائيلي المبرأ من مقتل طفلة غزة يتلقى تعويضاً من الدولة"، هآريتس (22 آذار/ مارس 2006).

(147) انظر الصفحات 216-217 من هذا الكتاب.

(148) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الكنيست يسن قانوناً عنصرياً" (www.btselem.org/English/Special/2005804_Racism_Law.asp). انظر أيضاً منظمة بتسيلم ومنظمة هاموكد

(مركز الدفاع عن الأفراد)، "السجن الأبدي: التصلب الإسرائيلي بشأن لم شمل العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة". (القدس، تموز/ يوليو 2006) كناية عن سياسة "التمييز العنصري" الإسرائيلية التي تمنع لم شمل الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة وأزواجهم في الخارج ومنع أفراد العائلة الأجانب من زيارة الضفة الغربية أو قطاع غزة.

(149) "جوائز الحرية الأكاديمية لجمعية الدارسات الشرق أوسطية 2005" (www.normanfinkelstein.com/article.php?pg=11&ar=107)

(150) نيف غوردون، "الجدل المحيط بمنابع "العداء الجديد للسامية""، هآريتس (26 نيسان/ أبريل 2006). بن نابارستيك، "العدو الأسوأ لنفسه"، الجيروسالم بوست (12 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(151) ربما كان من عوامل التعتيم الذي مارسته وسائل الإعلام الرئيسة هو أنها إذا أقرت بأني كنت محقاً بشأن تزييف ديرشويتس لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان، فإن السؤال الأشد بغضاً الذي قد يثار وقتئذٍ هو هل كنت محقاً أيضاً بشأن صناعة الهولوكوست. وبسبب عدم استطاعتي للوصول للجمهور من خلال وسائل الإعلام الرئيسة، فقد سافرت في جولة بطول البلاد وعرضها متحدثاً في 30 جامعة. وفي كل مكان ذهبت إليه تحركت المنظمات "المؤيدة" لإسرائيل في الجامعات بهستيريا لإلغاء الدعوة الموجهة إلي، وعندما لم تنجح في إلغاء محاضرتي من الأصل كانت تخلق شغباً للتشويش عليها. انظر على سبيل المثال المقالات حول جامعة كولومبيا وجامعة جورج تاون وجامعة هارفارد وجامعة UCLA المنشورة على الموقع www.NormanFinkelstein.com تحت عنوان: "ما يفوق الوقاحة". ويذكر لصحيفة "كريمسون" أنها وبخت المشاغبين بعد أن تحدثت في جامعة هارفارد مرتين منفصلتين ("حافظوا على التمدن" و "حرية التعبير هي دماء الحياة في عروق الجامعة" (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، و6 حزيران/ يونيو 2006).

(152) ميكائيل دي لانغان، "ديرشويتس يقدم "مرافعة للسلام" شديدة الإقناع"، في صحيفة "بوسطن غلوب" (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

(153) تصريح لألان ديرشويتس (www.law.harvard.edu/faculty/dershowitz/statement,html)

(154) ألان ديرشويتس، "مرافعة لإسرائيل" (هوبوكين، نيوجيرسي 2003)، صفحة 212.

(155) ديرشويتس، "مرافعة للسلام"، صفحة 170.

(156) سارة رايمر، "عندما يسقط ظل الانتحال على أساتذة كبار"، في النيويورك تايمز (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004).

(157) ديرشويتس، "مرافعة للسلام"، صفحة 234 هامش 119 (مقتبساً عن رايمر قولها).

oberikanoli.com

(158) بعد العديد من المكالمات الهاتفية غير المثمرة مع مراسل التايمز الذي غطى هذه القصة فصّلت له خطيا الأسباب الواضحة التي تدعو التايمز إلى الاهتمام بكذب ديرشويتس. كما أن كتاب "مرافعة لإسرائيل" كان على قائمة التايمز لأفضل الكتب غير الأدبية مبيعا، وهو كتاب لم يكذب بشأن تخليص الذات بل بقضية سياسية ملتهبة. وقد أجرت صفحة الأحد النقدية للكتب في التايمز مراجعة إيجابية للكتاب بقلم أحد أعضاء إدارة التحرير، وهلم جرا (رسالة بالبريد الإلكتروني إلى إدوارد وايات في 30 كانون الثاني/ يناير 2006). وكما الحال بالنسبة لرايمر لم يتمكن مراسل التايمز من الفهم، وهو على أية حال لم يرد علي أبداً. (العبارة المقتبسة في النص جاءت من إسهام ناقد الكتب في التايمز ميكيكو كاوكوتاني "ليٌّ عنق الحقيقة بمليون طريقة صغيرة" في النيويورك تايمز (17 كانون الثاني/ يناير 2006).

(159) ديفيد زو، "الكلية تنظر في الانتحال"، في مجلة "هارفارد كريمزون" (27 نيسان/ ابريل 2006). ألان ديرشويتس، "توصيف غير عادل لاتهامات الانتحال" (رسالة)، في مجلة "هارفارد كريمزون" (5 أيار/ مايو 2006).

(160) استندت في هذا لاستنتاج على قراءة متأنية لـ "تقرير لجنة التحقيق المنبثقة عن اللجنة الدائمة الخاصة بسوء السلوك البحثي بجامعة كولورادو في بولدر فيما يتعلق بالادعاءات بسوء السلوك الأكاديمي ضد البروفيسور وارد تشرشل" (9 أيار/ مايو 2006). وقد قَيَّمَت اللجنة سبعة ادعاءات تتعلق بسلوك وأساليب تشرشل العملية. من بين هذه الادعاءات بتقديري يمكن اعتبار واحد منها فقط وهو تحريف تشرشل فيما يتعلق بزعمه أن الجيش الأمريكي قام عامداً بنشر مرض الجدري عام 1837 "الادعاء "د"" على أنه إهمال علمي فاضح. ومن قبيل المصادفة أن زعمه هذا (الذي لم ترفضه اللجنة رفضاً كاملاً) يحمل شبهاً كبيراً لادعاء ديروشويتز الذي لا أساس له بأن الانتحاريين الفلسطينيين قاموا بنشر مرض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي نوع "ب" (انظر الصفحات 107-108 من هذا الكتاب وكذلك جوش شلوموبير، "الضغائن الدموية" في البولتين أوف أتوميك ساينتيستس (عدد تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2005). ومن حيث كمية ونوعية عمليات السرقة والتزييف والتلفيق يظل تشرشل بصراحة لاعباً صغيراً أمام ديرشويتس، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار موارده الضئيلة مقارنة بموادر ديرشويتس، فإن سجل تشرشل النشري يظل بكل تأكيد أكثر إثارة للإعجاب ويقدم إسهاماً علمياً أكثر غنى من سجل ديرشويتس (وهذا لا يعني أن المقارنة مع ديرشويتس مدعاة للفخر).

(161) ريغان بويتشك، "مرافعة ضد ألان ديرشويتس" (15 نيسان/ أبريل 2005، www.zmag.org/content/print_article.cfm?itemID=7650&sectionID=107)، وكاثلين بيراتيس،

"إنساني فقط" في صحيفة فورورد (24 شباط/ فبراير 2006))، وهادلي آركيس "الصحيح والخطأ في ألان ديرشويتس" في نقد الكتب من كليرمونت (خريف 2005)، "تصحيح" مجلة "هارفارد كريمزون"، 26 أيار/ مايو 2006 (www.thecrimson.com/printerfriendly.aspx?ref=513348). انظر أيضاً نعوم تشومسكي "ملاحظات حول ديرشويتس" (17 آب/ أغسطس 2006، www.chomsky.info/letters/20060817.htm).

(162) ألان ديرشويتس، "فضح زيف المؤامرة اليهودية الأحدث-الأقدم"، (نيسان/ أبريل 2006، www.ksg.harvard.edu/research/working_papers/dershowitzreply.pdf)، الصفحات 4-6 و19 هامش 79.

(163) انظر صفحة 176 هامش 19 من هذا الكتاب.

(164) نيويورك. 2006.

(165) إن عمق نفاذ بصيرة ديرشويتس في كتاب الضربة الاستباقية يمكن قياسه من الأمثلة الآتية: في حالة هجوم الجدري، فإنه ينصح بحكمة بأنه "يجب أن يُقام توازن مناسب بين التلقيح الزائد عن الحد والتلقيح الناقص" في حين أنه "مع تزايد الإرهاب" فإنه يتنبأ بجرأة بأن "سيكون هناك دعوات متزايدة للمراقبة المسبقة على التعبيرات التي يُعتقد أنها تحرض الانتحاريين وغيرهم ممن يستهدفون المدنيين" (الضربة الاستباقية، الصفحات 144 و149). واستشهاداته العلمية هي كذلك على المستوى نفسه الذي كانت عليه في الكتب السابقة، فلتوثيق الخطط الأمريكية المبكرة لتوجيه ضربة أولى للمرافق النووية الصينية، على سبيل المثال، فإنه يستشهد بمجلة "بوبويلار ميكانيكس" (الضربة الاستباقية، الصفحات 299-300 هامش 26).

(166) ألان إم ديرشويتس، "على آربر أن يرحل"، في صحيفة "ناشنال بوست" (21 تموز/ يوليو 2006)؛ وألان إم ديرشويتس "حساب الألم"، في صحيفة "وول ستريت جورنال" (19 تموز/ يوليو 2006).

(167) هيلموت كراوسنيك وآخرون، "تشريح دولة البوليس السري (نيويورك، 1965)، صفحة 336 (مستشهداً بأقوال هملر).

(168) هورست بووغ وآخرون، ألمانيا والحرب العالمية الثانية، الجزء الرابع، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي" (أكسفورد، 1998)، الصفحات 38 و39 و517.

(169) كراوسنيك، تشريح، صفحة 356.

(170) المرجع السابق، الصفحات 318-319؛ وبووغ، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي"، الصفحات 499-500 و510 و515.

(171) بووغ، "الهجوم على الاتحاد السوفييتي"، الصفحات 497-498 و 508.

(172) حمدان ضد رامسفيلد وآخرين، رقم 184-05، نوقشت في 28 آذار/ مارس 2006 - بُت فيها في 29 حزيران/ يونيو 2006. من الأهمية بمكان أن المواصفات المحددة

للجان العسكرية التي انتقدتها المحكمة عندما ناقشت شرعيتها -استخدام الدليل السري والدليل السمعي والأدلة المنتزعة تحت الإكراه- هي مماثلة تماماً للمحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. انظر ليزا حجار، رفع النزاع إلى المحكمة: نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (بيركلي. 2005).

(173) إن مرجعه التاريخي المهم الوحيد هو المرجع المستهلك لتبرير الحرب الاستباقية: وهو لو أن الحلفاء هاجموا ألمانيا قبل أن يوحد النازيون قوتهم (الضربة الاستباقية، الصفحات 66-67 و159-161 و173 و188). ولأن ديرشويتس لا يورد أية آراء للعلماء حول هذا الموضوع فإن القيام بذلك هنا هو استطراد لا فائدة ترجى منه سوى الإشارة إلى أن النخبة السياسية في الغرب كانت أبعد ما تكون عن الاتحاد بشأن تقييمها للشر الذي كان يمثله هتلر، حيث يعتقد الكثير منهم أنه كان نعمة متخفية، وإلى أنه لو أنهم كانوا على قلب واحد، فلربما تمكنت إجراءات جماعية أقل من الحرب الوقائية من احتوائه. إن ديرشويتس نفسه يستشهد بونستون تشرشل بأنه "كان من الممكن منع نهوض القوة العسكرية النازية ربما حتى من دون استخدام القوة". والمشكلة إذن لم تكن في تجنب الحلفاء المشروع للحرب الوقائية بل غياب الإجماع السياسي للحلفاء حول ما إذا كان النظام النازي يسوغ شنها. وعلى نحو مشابه، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة إذا ما اقتنع بوجود تهديد للسلام، فإن المشكلة آخذة في بلوغ الإجماع حول وجود مثل تلك التهديدات.

(174) إلى جانب ذلك، يمضي ديرشويتس في تبريره لحروب إسرائيل الأخرى على أنها كانت دفاعية بحتة: فحرب عام 1948 كانت "رد فعل إلى حد كبير" (الصفحات 78 و103)؛ وغزو سيناء عام 1956 كان "وقائياً إلى حد كبير" (الصفحات 79 و102)؛ وحرب عام 1973 كانت "رد فعل بالكامل" (صفحة 104؛ قارن بالصفحات 83-89)؛ وغزو لبنان عام 1982 كان "وقائياً صرفاً" (صفحة 104؛ قارن بالصفحة 102). إضافة إلى تبريراته المبتذلة يبدو ديرشويتس غير مدرك أن الدول العربية كانت تمتلك بالاستناد إلى شروطه في كل حرب من تلك الحرب سبباً أقوى لشن الضربة الأولى ضد إسرائيل: لأن خطط الصهاينة قبل الهجوم العربي عام 1948 كانت تعتزم التوسع خارج حدود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، انظر بنعامي "ندوب الحرب" صفحة 34، ولأن الخطط الإسرائيلية كانت أصلاً تعتزم في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي مهاجمة مصر، انظر صفحة 267 من هذا الكتاب؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت تعتزم أصلاً عام 1966 مهاجمة سوريا، انظر بنعامي، "ندوب الحرب"، صفحة 100؛ ولأن معارضة إسرائيل لتسوية يتم التفاوض عليها مع مصر عام 1971 مما أدى إلى هجوم عام 1973، انظر فنكلستين، الحقيقة

والخيال، الفصل السادس؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت في الأصل تعتزم عام 1981 غزو لبنان، انظر صفحة 295 من هذا الكتاب؛ ولأن الخطط الإسرائيلية كانت تعتزم منذ عام مهاجمة حزب الله، انظر ماثيو كالمان "إسرائيل وضعت خطة الحرب منذ أكثر من سنة" في سان فرانسيسكو كرونيكل (21 تموز/ يوليو 2006)

(175) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 60.

(176) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام حول التهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة (نيويورك 2004)، الفقرة 188 (التوكيد كما في الأصل). ويلمح ديرشويتس بصورة خاطئة بإن الموافقة على استخدام القوة الاستباقية هو تطور جديد (الضربة الاستباقية، صفحة 19). تكاد مقاصد ديرشويتس الخبيثة أن توحي بأنه إذا تم تعديل القوانين المتعلقة بالقوة الاستباقية في ضوء وجود تهديدات جديدة غير مسبوقة يواجهها الأمن العالمي، فلماذا لا يتم تعديل تلك القوانين المتعلقة بالقوة الوقائية؟ بالطريقة نفسها يحذر ديرشويتس من أنه "لا يوجد قانون أو عرف أخلاقي سينجح أبداً في منع كل العمليات العسكرية الاستباقية، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك" (الضربة الاستباقية، صفحة 89). في الحقيقة فإن ذلك محاولة للفت الأنظار بعيداً لأن القانون الدولي لم يقم أبداً بحظر مثل ذلك الإجراء كما يعلم ديرشويتس تمام العلم (الكتاب نفسه، الصفحات 200-201 و203). وهو يدعي أن هذا مبدأ خلافي لكي يقوم بتشبيهه بمبدأ الحرب الوقائية وهو المبدأ الخلافي فعلاً وضمهما إلى بعضهما على أنهما مبدأان خلافيان حسب زعمه وعادلان على نحو جلي.

(177) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرة 19 (كذلك مسشتهد بها في ديرشويتس، الضربة الاستبقاية، صفحة 207).

(178) فنكلستين، الحقيقة والخيال، الفصل الخامس والملحق.

(179) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 82 و83؛ قارن بالصفحة 88. ويبدو أنه في بقية المواضع يزعم على النقيض من ذلك أن الهجوم المصري كان وشيكاً (الكتاب نفسه، الصفحات 200 و204)

(180) المرجع السابق، الصفحات 83 و203.

(181) المرجع السابق، الصفحات 302-303 هامش رقم 25. كذلك يستشهد ديرشويتس بحجة مايكل وولتزر بأنه لم يكن بوسع إسرائيل تحمل تكاليف التعبئة الكاملة المطولة لجيشها المدني (المرجع السابق، الصفحات 82 و305 هامش 53). ومع ذلك، وحسب تقديرات أمريكية فإنه اعتباراً من 26 أيار/ مايو "كان بوسع إسرائيل الاحتفاظ بالمستوى نفسه من التعبئة لمدة شهرين من دون التسبب بمشكلة خطيرة"، في حين كانت الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بدفع فاتورة التعبئة الإسرائيلية. انظر وزراة

obeikandl.com

الخارجية الأمريكية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1964-1966، المجلد التاسع عشر، الأزمة والحرب العربية الإسرائيلية، 1967 (واشنطن دي سي 2004)، وثيقة رقم 72، وفنكلستين، الحقيقة والخيال، صفحة 136.

(182) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 94؛ قارن بالصفحة 220.

(183) المرجع السابق، الصفحات60-61.

(184) المرجع السابق، الصفحات 104 و156؛ قارن بالصفحات 59 و157 و169 و320-321 هامش 9.

(185) المرجع السابق، بالنسبة لعام 1981، انظر الصفحات 76-77 و87 و94 و95-96 و98 و99 و157 و167 و179 و180 و225 و240؛ وبالنسبة لعام 2003 انظر الصفحات 87 و153-179 هنا وهناك و196. وبالنسبة لقراءتنا في حالة الهجوم المحتمل على إيران، انظر الصفحات 87 و180 و183 و187 و188.

(186) المرجع السابق، صفحة 223؛ قارن بالصفحة 239 حيث يشجع ديرشويتس في سياق الهجمات غير الوشيكة على منح الإذن بعمليات عسكرية استباقية.

(187) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 94-95 و220.

(188) المرجع السابق، صفحة 220. متخذاً مساراً مختلفاً يدافع ديرشويتس أيضاً (الكتاب نفسه، الصفحات 96-99؛ قارن بالصفحات 207 و325 هامش 26) بأن الهجوم الإسرائيلي عام 1981 كان في الواقع رداً استباقياً على تهديد وشيك، بحيث إن إسرائيل -لو أنها أجَّلت الهجوم إلى أن يصبح المفاعل العراقي عاملاً- لن تكون قادرة على ضربه؛ لأن الغبار الذري الإشعاعي كان سيؤدي إلى مقتل عدد كبير جداً من المدنيين - وهو احتياط، حسب ديرشويتس، تجاهلته لجنة الأمم المتحدة. ومع ذلك، وكما يعلم ديرشويتس، فقد أعلنت اللجنة عن قيودها المانعة للحرب الوقائية بعد تفحصها لاحتمالية أن هجوماً متأخراً قد ينجم عنه "سقوط غبار ذري إشعاعي ناتج عن تدمير المفاعل". انظر تقرير اللجنة رفيع المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرة 189 (كذلك مستشهد بها في ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 206).

(189) المرجع السابق، صفحة 208.

(190) المرجع السابق، صفحة 77 (تم حذف إشارتي الاقتباس الداخليتين)؛ قارن بالصفحات 180 و208 و211-212 و219 و238 و327 هامش 17. يقول ديرشويتس من حين لآخر: إن الولايات المتحدة تمتلك أيضاً الحق في التصرف - لوحدها أو بالتشاور مع إسرائيل- كما تراه مناسباً، على الرغم من أنه لا يقدم أي تفسير لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة التشاور مع الأمم المتحدة أولاً (المرجع السابق الصفحات 179 و181 و187).

(191) المرجع السابق، الصفحات 210-211 و328 هامش 37.

(192) www.globalpolicy.org/security/membship/veto/vetosubj.htm. لا يشتمل هذا الرقم على الكثير من القرارات غيرها التي تنتقد إسرائيل والتي لم تصل إلى التصويت في مجلس الأمن بسبب معارضة الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة أن نبذ ديرشويتس لمجلس الأمن على أساس أن الأعضاء لا يصوتون استناداً إلى "أي مبدأ عدا عن خدمة المصلحة الذاتية والمواربة التي تتهجها الواقعية السياسية [الريال بوليتيك]"، الضربة الاستباقية، الصفحات 210-212، التوكيد كما في الأصل). ولكي نحكم من خلال تكرار استخدام حق النقض الفيتو -وعلى الرغم من أن ديرشويتس يمر على هذه النقطة ملتزماً جانب الصمت- فإن الولايات المتحدة هي الأقل انسجاماً وبهامش واسع مع الرغبة العامة للمجتمع الدولي: فمن بين حالات استخدام حق النقض الفيتو الإحدى والثمانين في مجلس الأمن خلال الثلاثين سنة الماضية (1976 حتى 2006) كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 69 منها (19 منها بالتنسيق مع بريطانيا أو فرنسا).

(193) ديفيد كورترايت وجورج إيه لوبيز، عقد العقوبات: تقييم إستراتيجيات الأمم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي (بولدر، كولورادو: 2000)؛ ومارك ويلار وباربارة ميتزغر، الكيل بمكيالين (دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية: 24 أيلول/ سبتمبر 2002).

(194) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، صفحة 202.

(195) بنعامي، ندوب الحرب، الصفحات 314-315.

(196) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 211-212.

(197) تقرير اللجنة رفيعة المستوى المفوضة من قبل الأمين العام، الفقرتين 197 و198. تؤلف التوصيات الجزء الرابع من التقرير.

(198) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحة 239.

(199) المرجع السابق، الصفحات 100 و323 هامش 1؛ وقارن بالصفحات 77 و319 هامش 1.

(200) المرجع السابق، صفحة 96؛ قارن بالصفحة 100.

(201) المرجع السابق، الصفحات 95-96 و 186-187؛ قارن بالصفحات 225-226.

(202) هيومان رايتس ووتش، ضربات مميتة: الهجمات الإسرائيلية بلا تمييز ضد المدنيين في لبنان (آب/ أغسطس 2006). ومع نهاية الحرب في 14 آب/ أغسطس قُتل نحو 1000 مدني لبناني (ثلثهم تقريباً أطفال) و40 مدنياً إسرائيلياً.

(203) انظر مقالته "حساب الألم" في صحيفة "وول ستريت جورنال" (19 تموز/ يوليو 2006)، و "على آربور أن يرحل" في صحيفة "ناشنال بوست" (21 تموز/ يوليو 2006) و "خسائر مدنية؟ الأمر يعتمد" في صحيفة "لوس أنجيليس تايمز" (22 تموز/ يوليو 2006)، و "يجب توجيه اللوم للإرهابيين وليس لإسرائيل"، في البوسطن

غلوب (24 تموز/ يوليو)، و "كيف تضفي الأمم المتحدة الشرعية على الإرهابيين"، في صحيفة "تشيكاغو تريبيون" (25 تموز/ يوليو 2006)، و "هدف حزب الله الحقيقي عنصري"، في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" (27 تموز/ يوليو 2006)، و "الدروع البشرية لحزب الله"، في صحيفة "ناشنال بوست" (1 آب/ أغسطس 2006)، و "لبنان ليس ضحية" في صحيفة "هافينغتون بوست" (7 آب/ أغسطس 2006) (www.huffingtonpost.com/alan-dershowitz/lebanon-is-not-a-victim_b_26715.html).

(204) إن السياق المحدد للتصريح المقتبس فيما يتعلق بتكتيكات حزب الله كان مجزرة قانا التي ارتكبتها إسرائيل في 30 تموز/ يوليو. ومع ذلك، لم يكن لا مقاتلو حزب الله ولا منصات إطلاق الصواريخ في جوار القرية عندما تم ضرب المبنى عدة مرات. إضافة إلى [تقرير] هجمات مميتة، انظر بيانات هيومان رايتس ووتش الصحفية، "حصيلة القتلى بقانا 28" (2 آب/ أغسطس 2006) و "جيش الدفاع الإسرائيلي يفشل في تفسير قصف قانا" (3 آب/ أغسطس 2006).

(205) إضافة إلى [تقرير] هجمات مميتة، انظر تقرير هيومان رايتس ووتش "القنابل العنقودية الإسرائيلية تضرب المدنيين في لبنان" (24 تموز/ يوليو 2006).

(206) هيومان رايتس ووتش، أسئلة وأجوبة حول الأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله (2 آب/ أغسطس 2006). انظر أيضاً يورام دينشتاين، سلوك العمليات الحربية بموجب قانون النزاع الدولي المسلح (كامبريدج 2005)، الصفحات 129-131.

(207) مايكل وولزر، حروب عادلة وحروب ظالمة: مناقشة أخلاقية مع توضيحات تاريخية (نيويورك: 1977)، الصفحات 176-196.

(208) أوري نير، "فتح النار على السياسة العسكرية الإسرائيلية بعد هجوم قانا"، في صحيفة "فوروارد" (4 آب/ أغسطس 2006. انظر أيضاً مايكل وولزر، "معرض الحرب"، في مجلة "نيو روببلك" (31 تموز/ يوليو 2006). للاطلاع على سجل وولزر في التبرير لإسرائيل، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، الصفحات 1-3 و140 والمصادر المستشهد بها في صفحة 207 هامش 9.

(209) انظر الصفحات 272-276 من هذا الكتاب.

(210) انظر المرجع السابق، الصفحات 91-94. أكد ديرشويتس على سبيل المثال بأن "منظمة بتسيلم" ليست منظمة "لحقوق الإنسان" لأنها "تحقق فقط في إسرائيل والإرهابيين". وقد استنكر الصحفي الإسرائيلي توم سيغيف الذي يحظى باحترام كبير هذا النوع من المنطق ووصفه بأنه "مرعب ومخيف" لأنه يعني أن "الفلسطينيين لا يقعون ضمن فئة الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بحقوق الإنسان أو أنهم ليسوا من الآدميين" (وطنية بلا حدود"، هآريتس (10 آذار/ مارس 2006)).

(211) إنه يذهب إلى حد القول بأن المحاربين قد يستحقون عناية أكبر من المدنيين في أوقات الحرب اعتماداً على "الطبيعة الدقيقة لمدنية "المدنيين"" (الضربة الاستباقية، صفحة 247)

(212) انظر منظمة العفو الدولية، تدمير متعمد أم "أضرار مصاحبة"؟ الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية (23 آب/ أغسطس 2006). وتؤكد إسرائيل بأن مثل هذه البنية التحتية تمثل هدفاً عسكرياً مشروعاً؛ لأنها تُسهم في "العملية العسكرية ككل" - وهو تعليل وصفته العفو الدولية بأنه "فضفاض للغاية" وأنه يعني أنه "لن تكون هناك حدود للحرب". وقد توصلت العفو الدولية إلى أن "البنية التحتية للبلاد عانت من تدمير بدرجة كارثية" وأن ذلك القدر من التدمير يمثل جرائم حرب ترتقي إلى مستوى المسؤولية الجنائية الفردية... إن ارتكاب مثل هذه الجرائم يعرض مرتكبيها للمسؤولية الجنائية في أي مكان من العالم من خلال تطبيق سلطة القضاء الدولي".

(213) انظر الصفحات 176-177 من هذا الكتاب.

(214) انظر الصفحات 221-224 من هذا الكتاب.

(215) ديرشويتس، الضربة الاستباقية، الصفحات 126-127.

(216) المرجع السابق، الصفحات 146-147.

(217) تيلفورد تيلور، تحليل محاكمات نورمبيرغ (نيويورك 1992)، الصفحات 150 (خبير صهيوني يهودي) و264 و376-378 و481 و590.

(1)
من فيلم «النجم الساطع يسوع المسيح»

(1) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), p. 4.

(2) Arnold Forster and Benjamin R. Epstein, The New Anti-Semitism (New York: 1974); Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982).

للاطلاع على مناقشة لخلفية هذا الموضوع، انظر نورمان فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية"، الطبعة الثانية. (نيويورك، 2003) الصفحات 32-38. [صدرت ترجمة عربية للطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الآداب، 2001].

(3) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 56 (Post), 113 ("Fritz the Cat"), 300 (Times).

(4) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 91 ("created" "killed", 93-4 ("represented"), 97 ("ecumenical" and, quoting New York Times, "primitive"). Frank Rich, "Mel Gibson Forgives Us for His Sins," in New York Times (7 March 2004).

(5) Foxman, Never Again?, pp. 147-51 (Christian fundamentalists and "supporters" at 149).

(6) إحصاء رابطة مكافحة التشهير يجد أن حالات اللاسامية ما زالت متواصلة؛ تم التبليغ عما يزيد عن 1,500 حالة في كافة أنحاء الولايات المتحدة خلال العام 2003". (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير؛ الاقتباس ورد في تصريح لرئيس رابطة مكافحة التشهير عبر البيان الصحفي).

(7) Frank Rich, "The Greatest Story Ever Sold," in New York Times (21 September 2003).

Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 16 ("only answer"), 17, 152 (8) and 219 ("ultimate"), 323-4 ("hostility" "heart").

(9) يضم كتاب "اللاسامية الجديدة" لمؤلفيه فورستر و إبستين، وكذلك كتاب فوكسمان الذي يعد استنساخا عنه، فصولا موسعة حول اللاسامية في العالم العربي والعالم الشيوعي. ومن الجدير ذكره، كون رابطة مكافحة التشهير والدراسات التي تلتزم بخط الرابطة حول اللاسامية لا يشيرون لهذا الأمر، إذ إن الكتلة السوفيتية والدول العربية دعمت رسميا الإجماع الدولي لحل الصراع الإسرائيلي العربي على أساس قيام دولتين. وقد تصادف ظهور كتاب فورستر وأبستين حول اللاسامية الجديدة مع الحملة "لتحرير يهود الاتحاد السوفييتي". وبالنسبة لمؤسسات اليهود الأمريكيين، خدمت هذه الحملة هدفا مزدوجا، فمن ناحية أساءت لصورة الاتحاد السوفييتي، وبالتالي قدمت خدمة للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة، ومن ناحية ثانية عملت على تحرير مهاجرين يهود إلى إسرائيل، وبالتالي تجنب "القنبلة السكانية" العربية.

(10) Ibid., pp. 255 ("hold"), 260 (Germany), 264 (United Kingdom), 273 ("worrisome"), 275 ("left-wing spokesm[a]n").

(11) المرجع السابق، الصحفات 80-81 (قساوسة تحرريون من طائفة البروتستنت)، 86-88 (لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية)، 125 (اليسار المتطرف)، 323 (المجلس الكنائسي القومي). للاطلاع على مسألة رفض إسرائيل للانسحاب من سيناء بعد أن عرض الرئيس المصري، السادات، سلاما كاملا مع إسرائيل في شباط/ فبراير 1971، انظر كتاب نورمان فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل – فلسطين"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل السادس؛ للاطلاع على مسؤولية

إسرائيل عن اندلاع حرب حزيران/ يونيو 1967، وعلى معنى قرار رقم 242 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، انظر الفصل الخامس والملاحق من كتاب الحقيقة والخيال.

(12) Forster and Epstein, New Anti-Semitism, pp. 117-24 (Post at 122, CBS at 123).

(13) Ibid., p. 7 (cf. p. 12). Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 139.

(14) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 9 ("Essentially"; cf. pp. 105-7), 231 ("Klansmen" "Unchallenged").

(15) المرجع السابق، ص. 80 (لا خلاف بشأنه)، 154 (المركزية). للاطلاع على معلومات حول دعم اليهود الأمريكيين لعسكرة إسرائيل واعتمادها على الولايات المتحدة، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الأول.

(16) Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 262. Avner Yaniv, Dilemmas of Security (Oxford: 1987), p. 70.

(17) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 32-3, 107-8, 163-4 ("trendy"), 230-44 ("murder's accomplices" at 244).

(18) Ibid., pp. 61-2 (Times), 108-9 (electoral college), 116 ("war is get ting", 159 ("include the PLO"), 248 (United Nations), 282 (nuclear power).

(19) المرجع السابق، صفحة 86 (معلومات الاستطلاعات)، 186 (دورهم الكبير)، 211 (منحها الله)، 251 (ينزعون للاهتمام). من الجدير بالذكر، أن دعم الأمريكيين اليهود لحركة الحقوق المدنية حققت منافع مهمة لليهود أيضا. ويشير آلان ديرشويتس، البروفيسور في جامعة هارفرد إلى أن "التحالف الواضح بين اليهود والسود في أثناء مظاهرات الحقوق المدنية في عقدي الخمسينيات والستينيات جعل من اليهود هدفا للكراهية المتجددة من قبل العديد من اليمينيين العنصريين". "ولكن في النهاية، جلبت مدة الحقوق المدنية معها نهاية العديد من مظاهر التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي عانى منه اليهود" (آلان م. ديرشويتس، بعكس الرأي الشائع [نيويورك، 1992]، صفحة 366).

(20) ناثان و روث آن بارلمتر، اللاسامية الحقيقية، الصفحات 182-203، 264-77؛ لمزيد من المعلومات حول معارضة المنظمات اليهودية لنظام الحصص التشجيعية، ومسألة العنصرية بين اليهود، انظر، فنكلستين، صناعة الهولوكوست، صفحة 36.

(21) Perlmutters, Real Anti-Semitism, pp. 114 ("Fear and filth"), 203 ("Loud, clear"), 206 ("the Black").

et's praise),[L]Ibid., pp. 155-6 ("helpful" and Bailey Smith), 172 ((22) arely).[R]176

Ibid., pp. 228 ("violence-ridden"), 254-8 (military budget and missiles;(23) "more credibly" and "defense organization" at 254), 264-77 (affirmative action; "reverse discrimination" at 269).

(2)
إسرائيل «اليهودي بين الأمم»

(1) Phyllis Chesler, The New Anti-Semitism: The Current Crisis and What We Must Do About It (San Francisco: 2003), p. 4; Mortimer B. Zuckerman, "The New Anti-Semitism," in U.S. News & World Report (3 November 2003); Irwin Cotler, "Human rights and the new anti-Jewishness," in Jerusalem Post (5 February 2004) (Cotler is currently Canada's Minister of Justice); Gabriel Schoenfeld, The Return of Anti-Semitism (San Francisco: 2004), p. 147.

(2) Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982), pp. 162-3; Alan M. Dershowitz, Chutzpah (Boston: 1991), pp. 121, 210 (cf. p. 4).

(3) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), p. 39; Chesler, New Anti-Semitism, p. 180.

(4) Ruth R. Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism," in Ron Rosenbaum (ed.), Those Who Forget the Past: The Question of Anti-Semitism (New York: 2004), p. 200.

(5) See Greg Philo and Mike Berry, Bad News From Israel (London: 2004).

(6) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 19 ("wars"), 31 (Sabra and Shatila), 44-52 ("Arab Attacks"), 82-5 ("Arab Terrorism"), 168 ("insider" "Israeli control" "essential"), 225 (wars).

(7) Bertrand Benoit, "EU racism group shelves anti-Semitism study," in Financial Times (22 November 2003) ("biased"), Bertrand Benoit and Silke Mertins, "Brussels urged to publish report on anti-Semitism," in

Financial Times (25 November 2003) ("criteria"), Bertrand Benoit, "Shelved EU study of anti-Semitism goes on net," in Financial Times (3 December 2003), Cobi Benatoff and Edgar M. Bronfman, "Europe's moral treachery over anti-Semitism," in Financial Times (5 January 2004) ("Anti-Semitism" "censored"), George Parker, "Prodi shelves plan for anti-Semitism conference," in Financial Times (6 January 2004) ("lacking"), Raphael Minder, "Racism talks revived as Jews support Prodi," in Financial Times (8 January 2004).

(8) انظر، نورمان فنكلستين، "شجاعة مزيفة: تأملات حول "اللياقة السياسية" في ألمانيا"، في الكتاب الذي حرره ألكسندر كوكبورن وجيفري سانت كلير "سياسات اللاسامية" (أوكلاند، كاليفورنيا، 2003). من الأحداث الأخيرة التي تمثل هذا الولع الألماني الذي لا ينتهي، هو السخط العام ضد النازية البازغة من جديد عندما تم الكشف كشفا متأخرا عن خطاب سياسي في بلدة صغيرة (أمام 120 شخصا) ألقاه سياسي ألماني مغمور وممثل للحزب السياسي ((CDU، السيد مارتن هوهمان. ولقد هاج السخط أولا في ألمانيا ثم تردد صداه في العالم، على الرغم من أن هوهمان لم يقل ما اتهم بقوله. فقد مهد لتعليقاته بالإقرار أنه "نحن جميعا نعرف الأعمال الرهيبة والفريدة التي جرت بأمر من هتلر"، وعبر عن ازدرائه لمن يتبعون أفكار هتلر في الوقت الحالي ووصفهم بأنهم "نفاية"، ثم عبر هوهمان عن احتجاجه على أطروحة المؤلف [الأمريكي اليهودي] غولدهاغن [في كتابه قتلة هتلر المتطوعون] بأن "الشعب الألماني بأسره" هم "قتلة منذ الولادة". وحاجَّ هوهمان بأنه وفقا لهذا المنطق، إذا كان "شعبا مرتكبا للفظائع بأجمعه" لأن القيادة النازية كانت من الألمان، فإنه يمكن اعتبار اليهود أيضا "شعبا مرتكبا للفظائع بأجمعه" لأن القيادة البلشفية كان أغلبها من اليهود، وقد ارتكبت هذه القيادة العديد من الفظائع الرهيبة. وفي الواقع فقد نبذ هوهمان هذين الموقفين بوصفهما استنتاجين مزيفين، واستنتج (كما يتناسب مع خلفيته كمتدين أصولي) أن "الشعب المرتكب للفظائع بأكمله" الحقيقي هم "من لا يعبدون الخالق". ولكن ذلك لم يمنع الاستنكار العام السخيف لهوهمان (وقد تم طرده من الحزب لاحقا) بسبب أنه دعا اليهود "شعبا مرتكبا للفظائع بأكمله" – وهو أمر من الأكيد أنه لم يفعله. للاطلاع على ترجمة إنجليزية لخطاب هوهمان، وتعليقات حصيفة حول هذا الموضوع، انظر

The Case of Martin Hohmann," in Labor and Trade Union Review" (December 2003).

obeikandl.com

(9) Hans-Jochen Luhmann and Gundel Neveling (eds.), "Erkl?rung der Arbeitsgemeinschaft Juden und Christen beim Deutschen Evangelischen Kirchentag: Zur Gefahr eines neuen Antisemitismus," in Deutscher Evangelischer Kirchentag Hamburg 1981 - Dokumente (Stuttgart, Berlin: 1981), p. 626.

(10) Werner Bergmann and Juliane Wetzel, Manifestations of anti-Semitism in the European Union (Vienna: 2003) (http://eumc.eu.int/eumc/material/pub/FT/Draft_anti-Semitism_report-web.pdf), pp. 10 ("demonising" "assumption" "major influence"), 23 ("apartheid" "ethnic cleansing" "crimes against humanity"), 23-4 ("victim status"), 29 ("threatening"). (Hereafter: Manifestations)

في هذا التقرير والتقارير الأخرى حول اللاسامية الجديدة، عادة ما يتم شجب استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" أيضا. في الواقع، ينضوي تحت هذا المصطلح طيف واسع من الأهداف التدميرية، وربما يشكل بعض هذه الأهداف وصفا دقيقا لسياسات إسرائيل نحو الفلسطينيين، ومن الواضح أن بعضها الآخر لا ينطبق على إسرائيل.

(11) Manifestations, pp. 41 (Belgium), 55 (Ireland), 60 (Spain), 71 (Italy), 82 (Netherlands), 88 (Portugal), 91 (Finland).

(12) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 5 ("thrilling" "pornography"), 12 ("yellow star"), 13 ("AIDS"), 18 ("'circumcised'"), 69 ("progressive feminists"), 71 (Time), 89 ("Brown Shirts"), 94 ("hyperexaggeration"), 96 ("Western standard"), 178 ("anyone who denies"), 181 ("antiwar"), 182 (Israeli anti-Semites), 188 ("American Jewish feminists"), 190 (Leibowitz), 219 (anti-Semitic media), 220 (CNN, NPR, New York Times, Los Angeles Times), 226 ("Nazi-level"), 245 ("anticapitalist, antiglobalist"), 246 ("human rights organizations, academics, intellectuals"), 259n5 (Associated Press, Reuters, BBC, CNN, ABC, Washington Post, Toronto Star, Guardian).

الذين يتساءلون لماذا تعد الحركة العالمية الشعبية التي تكافح سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي حركة لاسامية، يمكنهم الاطلاع على مجلة "السياسة الخارجية" من أجل بعض التوضيحات: "إنها تساعد على تمكين اللاسامية من خلال ترويج نظريات المؤامرة. ففي نظر هذه الحركة، العولمة ليست صيرورة بقدر ما هي مكيدة تحاك خلف أبواب مغلقة من قبل حفنة من البيروقراطيين والشركات الذين لا

يخضعون لأي حساب. تحت الأهداف الإنسانية لهذه الحركة التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية، يكمن تيار من نشر الخوف، إذ يتم تصوير صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، واتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، ليس فقط كمستغلين للعالم النامي، ولكن أيضا كأدوات أعلى من الدول القومية تهدف إلى تقويض سيادتنا القومية. فإذا قرأت نسخة من الكتاب الصادر عام 1998 بعنوان (اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والخطر على الحرية الأمريكية)... سوف تقرأ كيف أنه "خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، يبدو أن الشركات الكبرى والدول شكلت تحالفا سياسيا جديدا يسمح للشركات باكتساب المزيد من السيطرة على الحكم. إن حكم الشركات الجديد هذا يشكل خطرا أساسيا للحقوق والحريات الديمقراطية لجميع الناس"" (مارك شتراوس، "المشكلة اليهودية المتمثلة بمناهضة العولمة"، مجلة فورين بوليسي، تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2003، أعيدت طباعة هذا المقال في كتاب ألفه روزنباوم، "أولئل الذين ينسون"، الصحفات 278-79). من الصعب أن نحدد ما هو المضحك أكثر، الزعم بأن هذا التحليل يمثل "نظرية مؤامرة" أو أنه ينطوي على لاسامية.

(13) Chesler, New Anti-Semitism, p. 201.

(14) Schoenfeld, Return, pp. 2 ("targeted"), 86 ("environmentalists"), 87-100 ("mainstream" at 89), 124 (Dowd), 125 (Matthews), 128 ("neoconservative" "synonym"), 148 ("liberal-to-Left").

(15) Schoenfeld, Return, pp. 130-139 ("largely" at 130, "leading" at 137, "left-wing" and "vanguard" at 139), 148-9 (Wieseltier).

تم إدراج كاتب هذه السطور ضمن المصنفين بأنهم لاساميون، ويهودي كاره لنفسه، و "من الداخلين إلى ميدان الإنكار الصريح للهولوكوست". شونفيلد يصرح على سبيل المثال أن "فنكلستين يردد أصداء المؤرخين المراجعين الذين يزعمون أن التعويضات عن حدوث الهولوكوست هي نوع من "الابتزاز" استخدمه اليهود الجشعون لإثراء أنفسهم" (الصفحات 132، 134). من الغريب أن شونفيلد يتناسى ما كتبه هو نفسه حول هذا الموضوع. ففي مقال رئيس ظهر في عدد أيلول/ سبتمبر 2000 من مجلة كومنتري بعنوان "تعويضات الهولوكوست - فضيحة متنامية"، وبخ شونفيلد المنتفعين من الهولوكوست بتعبيرات هائجة؛ لأنهم "يعملون لمنفعتهم الشخصية دون ضابط وبأي وسيلة كانت، وإن تكن وسائل غير لائقة أو حتى ضارة". كما زعم شونفيلد أيضا أنه "خلال محاضرة قدمها فنكلستين في العاصمة اللبنانية بيروت في كانون الأول/ ديسمبر 2001، ربط بين تصرفات إسرائيل وبين "الممارسات النازية" في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن مع إضافة "أشياء مبتدعة تبذ خبرة النازيين"" (غابرييل

شونفيلد، "إسرائيل واللاساميين"، في كتاب روزنباوم الذي عنوانه "أولئك الذين ينسون"، صفحة 112). على الراغبين بإجراء مقارنة بين الوصف الخيالي الذي يقدمه شونفيلد وبين النص الحقيقي، أن يطلعوا على المقدمة الجديدة لكتاب فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية، (نيويورك، 2003)، إذ ترد في الهامش إشارات إلى محاضرة كاتب هذه السطور في لبنان.

(16) يتضمن الكتاب عددا صغيرا من المقالات الرمزية لمؤلفين مثل إدوارد سعيد و جوديث بتلر للزعم بتحري التوازن.

(17) Barbara Amiel, "Islamists Overplay Their Hand," pp. 34-5, Robert S. Wistrich, "The Old-New Anti-Semitism," pp. 76-7, 88, Thane Rosenbaum, "Danny Pearl," pp. 125-6, Marie Brenner, "France's Scarlet Letter," p. 247, David Mamet, "'If I Forget Thee, Jerusalem': The Power of Blunt Nostalgia," p. 459. For Iraq's nuclear reactor, see Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance (New York: 2003), p. 25.

(18) Cynthia Ozick, "Afterword," pp. 595-6 in Rosenbaum, Those Who Forget. For Ozick's earlier jeremiad, see "All the World Wants the Jews Dead," in Esquire (November 1974).

(19) "Introduction," to Rosenbaum, Those Who Forget, p. lix.

(20) Ron Rosenbaum, "'Second Holocaust,' Roth's Invention, Isn't Novelistic," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 170-77 passim.

يعيد روزنباوم أصل مصطلح "الهولوكوست الثانية" إلى حوار جرى حول مكامن ضعف إسرائيل في رواية فيليب روث الصادرة عام 1993 "عملية شيلوك"، ويدعي أنه منذ ذلك الوقت بدأ اليهود للمرة الأولى يفكرون في "الخطر الوجودي" على إسرائيل. في الواقع، ظلت مصطلحات شبيهة، وأحيانا المصطلح نفسه تماما، تدور في أوساط اليهود الأمريكيين منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وأصبحت متداولة بكثرة بصفة خاصة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 . انظر كتاب بيتر نوفاك، الهلوكوست في الحياة الأمريكية (بوسطن، 1999)، الفصل الثامن، ونورمان فنكلستين، صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل الأول.

(21) Philip Greenspun, "Israel," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 460-97 passim. Hentoff quoted in Amy Wilentz, "How the War Came Home," in New York magazine (6 May 2002).

(22) بخصوص دعم منظمات التيار السائد اليهودية لمهاجمة العراق، انظر على سبيل المثال "رابطة مكافحة التشهير تحيي رسالة الرئيس بوش إلى المجتمع الدولي حول العراق، ودعتها رسالة "واضحة وقوية"" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 12 أيلول/ سبتمبر 2002)، وكذلك "اللجنة اليهودية الأمريكية تحيي بوش بخصوص رسالته الوراده في خطاب وضع الاتحاد بخصوص الإرهاب..." (بيان صحفي صادر عن اللجنة اليهودية الأمريكية، 7 شباط/ فبراير 2003). بالنسبة للدعم الإسرائيلي المتحمس للحرب، انظر ميرون بينيفينستي، "يا للفرح، ها هي الحرب تأتي"، صحيفة هاآرتز (13 شباط/ فبراير 2003)؛ عوزي بينزيمان "ممرات القوة: ما أجمل هذه الحرب"، صحيفة هاآرتز (18 شباط/ فبراير 2003)؛ غيدون ليفي، "صمت عظيم فوق البلاد"، هاآرتز (16 شباط/ فبراير 2003)؛ ألوف بين، "خلفيات: جيش الدفاع الإسرائيلي ينتظر الحرب على العراق متحمسا"، هاآريتس، (17 شباط/ فبراير 2003)؛ و ألوف بين، "الاحتفال بدأ بالفعل"، هاآرتز (20 شباط/ فبراير 2003). حول "اللاسامية"، انظر إليوت أ. كوهين، "المحارب المتردد"، صحيفة وول ستريت جورنال (6 شباط/ فبراير 2003) ("كان يعتقد أنه انتهى منذ زمن طويل")، وكذلك ج. بوتوم، "الشعراء ضد السيدة الأولى"، مجلة ويكلي ستاندرد (17 شباط/ فبراير 2003) ("من النوع الذي كان سائدا في عقد الثلاثينيات")، وأيضا "رابطة مكافحة التشهير تقول: إن منظمي التظاهرات المناهضة للحرب في واشنطن وسان فرانسيسكو لهم تاريخ في مهاجمة إسرائيل واليهود" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 15 كانون الثاني/ يناير 2003)؛ "إقصاء ليرنر" (مقال افتتاحي) و مقال ماكس غروس، "حاخام يساري يدعي أن مجوعة مناهضة للحرب استثنته؛ لأنه مؤيد لإسرائيل"، صحيفة فورورد (14 شباط/ فبراير 2003)؛ وديفيد بروكس، "ها هي تعود: اشتراكية الحمقى تعود إلى الموضة ليس فقط في الشرق الأوسط وفرنسا، بل بين اليسار الأمريكي وفي واشنطن"، مجلة ويكلي ستاندرد (21 شباط/ فبراير 2003). بالنسبة لألمانيا، انظر Spiegel kritisiert Nein zum Irak-Krieg," in Süddeutsche Zeitung (26" January 2003), Helmut Breuer and Gernot Facius, "'Es gibt notwendige Kriege.' Paul Spiegel, Zentralratsvorsitzender der Juden, sieht die ?ffentlichkeit in einem 'Dornr?schenschlaf,'" in Die Welt (13 شباط/ فبراير 2003) ("الحرب الضرورية").

(23) Dershowitz, Chutzpah, p. 215 ("Political solutions"); Alan M. Dershowitz, Why Terrorism Works: Understanding the Threat, Responding to the Challenge (New Haven: 2002) pp. 131-63 ("needle" at pp. 144, 148), 183-6, 172-81, 221 ("time has come"); Alan M. Dershowitz,

"New response to Palestinian terrorism," in Jerusalem Post (11 March 2002) ("automatic destruction"); "Why terrorism works," an interview with Alan Dershowitz at www.salon.com. (12 September 2002) ("I want" "never acceptable"); Alan Dershowitz, "Alle lieben tote Judenì," interview in Die Welt (15 June 2002) ("civil liberties"); Alan M. Dershowitz, The Case for Israel (Hoboken, NJ: 2003), pp. 166-72 ("home destruction" at p. 171), 173-5 ("targeted assassination" at p. 174), 231-2 ("great moral issue" "rule of law" "horrible days"); Alan Dershowitz, "Defending Against Terrorism Within the Rule of Law," at Herzliya Conference, Israel (18 December 2003) (www.herzliyaconference.org) ("human rights law and rhetoric" "Israelis are obliged"); Dan Izenberg, "Dershowitz: Speak up about Israel's positive points, too," in Jerusalem Post (22 December 2003) ("archaic"); Alan M. Dershowitz., "Rules of War Enable Terror," in Baltimore Sun (28 May 2004) (Geneva Convention).

(24) أدلى ولفسون بتصريحه الأصلي حول موافقته على ممارسة التعذيب في محطة N-TV خلال برنامج يدعى " 5) "Maischberger أيار/ مايو 2004) (يمكن الاطلاع على النص الكامل في موقع الإنترنت /www.wolffsohn.de/MW/Artikel_uber_MW/Interview/interview.html). بالنسبة للإشارة إلى ما قاله ديرشويتس، انظر البيان الصحفي الذي أصدره ولفسون (19 أيار/ مايو 2004) وذلك على موقع الإنترنت /www.wolffsohn.de/MW/Artikel_uber_MW/Presseerklarung/presseerklarung.html ("Presseerkl?rung zu meiner angeblichen Befürwortung von Folter-massnahmen"); for the German Ministry of Defense's rebuke, see "Erkl?rung des Sprechers des Verteidigungsministeriums" (Berlin: 18 May 2004); for German-Jewish leader supporting Wolffsohn's charge of anti-Semitism, see Margarete Limberg, "'Hochgeachteter Politiker, gesch?tzter Mensch und geliebter Freund' - Paul Spiegel über den scheidenden Bundespr?sidenten Johannes Rau," Deutschlandfunk (23 May 2004); for Wolffsohn's "J'accuse!," see Frankfurter Allgemeine Zeitung (25 June 2004).

(25) أدلى بهذه التعليقات في برنامج مايكل كورين التلفزيوني في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2004. وبعد عاصفة من النقد، قدم استقالته (مارينا جيمينيز، "مسؤول في منظمة بناي بيرث يستقل بعد تعليقات حول الإرهاب"، صحيفة غلوب آند ميل [3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004]).

(26) Jean-Christophe Rufin, Chantier Sur La Lutte Contre Le Racisme Et L'Antisémitisme (19 October 2004).

(27) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 51 and 53 (UN and Zionism), 87 ("what's new"), 97 ("Israeli tanks"), 98 ("one of the most civilized" "not targeted" "majority of Palestinians who have been killed" "do not confiscate property"), 151 (Chomsky), 153 ("attacking ambulances"), 170 ("confiscate property" "majority of the Palestinians who have been killed"), 181-2 ("excellent colleague"), 199 ("actually born"), 216 ducate" "We Must Fight"), 217 ("apartheid state"), 226 (UN reso-[e]("lution), 227 ("What's new"), 237 ("prayed" "God promised"), 241 ("Hamas"), 244 ("human shields"), 245 ("naïve and misinformed" "apartheid"), 249.

للاطلاع على الخرافات الصهيونية بخصوص السكان العرب في فلسطين، انظر كتاب نورمان فنكلستين "الحقيقة والخيال"، الفصل الثاني؛ للاطلاع على الاقتباس من أفرهام شالوم، انظر أليكس فيشمان وسيما كادمون، "نحن نشعر بقلق شديد حول مصير دولة إسرائيل"، صحيفة يدعوت أحرنوت (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)؛ حول استنتاجات منظمات حقوق الإنسان المتعلقة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة بصفة عامة، وفي أثناء عملية الدرع الواقي بصفة خاصة، انظر القسم الثاني من هذا الكتاب.

(28) Chesler, New Anti-Semitism, pp. 113 ("India" - my emphasis), 174 ("Aung San Suu Kyi"), 228

(29) Craig Horowitz, "The Return of Anti-Semitism," in New York magazine (15 December 2003). Omer Bartov, "Did Hitlerism Die With Hitler?," in New Republic (2 February 2004). Schoenfeld, Return, pp. 23, 146. Zuckerman, "The New Anti-Semitism." Rosenbaum, "Introduction," p. xxiii ("fascinating"), Samuel G. Freedman, "Don't Look Away," p. 130, Tom Gross, "Jeningrad: What the British Media Said," p. 138 ("one small area"), Dr. David Zangen, "Seven Lies About Je-

obeikandl.com

nin," p. 149, Tom Gross, "The Massacre That Never Was," p. 152 ("tales"), Martin Peretz, "The Poet and the Murderer," p. 421, Cynthia Ozick, "Afterword," pp. 603, 613, in Rosenbaum, Those Who Forget.

للاطلاع على استنتاجات منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش بخصوص جنين، انظر القسم الثاني من هذا الكتاب؛ للاطلاع على استنتاجات الباحثين الإسرائيليين بأن إسرائيل انهمكت في عملية "تطهير عرقي" عام 1948، انظر منشورات عديدة لـ باروخ كيمرلنغ، إلان باب، و بيني موريس (موريس وصف العملية بأنه "تطهير عرقي جزئي")؛ للاطلاع على مزاعم بيرتز وبيترز، انظر كتاب "الحقيقة والخيال" لنورمان فنكلستين، الصفحة 22؛ للاطلاع على شهادة سائق الجرافة الإسرائيلي، انظر المقابلة التي أجراها تسادوك يحسكيلين "صنعت لهم ملعبا لكرة القدم في وسط المخيم"، في صحيفة يدعوت أحرنوت (31 أيار/ مايو 2002)، وبخصوص شهادة التقدير من جيش الدفاع الإسرائيلي، انظر تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، "تدمير رفح: هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، صفحة 34؛ بشأن الخرافات الصهيونية التي يجترها زوكرمان، انظر فنكلستين"الحقيقة والخيال"، ويرد الموضوع في مواضع عديدة من الكتاب. بارتوف، وغروس وأشباههما عبروا عن سخط شديد بسبب وصف وسائل الإعلام لما حدث في جنين على أنه من "الفظائع". ومع ذلك، وكما تشير منظمة العفو الدولية في تقريرها عن جنين، انتشرت الشائعات حول حدوث مذبحة، نتيجة للهجوم الصاروخي الإسرائيلي الهائل، وقيام إسرائيل بمنع وسائل الإعلام من دخول المخيم، التقارير العسكرية الإسرائيلية حول "مقتل المئات"؛ انظر أيضا فيلو و بيري، في كتاب "أنباء سيئة"، الصفحات 192-199، حيث يدحضان المزاعم بأن وسائل الإعلام البريطانية تحدثت عن حدوث "مذبحة" في جنين دون أن تتأكد من الأمر.

(30) Manifestations, pp. 7, 8 ("those Europeans"), 27 ("violent events"), 28 ("intensive and consonant"), 34 ("allegedly oppressed"), 49 ("even sympathy"), 97 ("smell", quoting The Economist), 98.

(31) Manifestations, pp. 13 ("private and state"), 31 ("European courts" "intensive" "cases"), 34-5.

(32) Foxman, Never Again?, pp. 255-6 ("dark" "virus"), 264, 268 ("guidelines" "Earthlink"), 269-70 ("antidote" "software"). For Foxman's intercession to ban publication of this writer's book, A Nation on Trial (co-authored with Ruth Bettina Birn), as well as Hilberg's assess-

ments, see Finkelstein, Holocaust Industry, pp. 65-7. Simon Schama, "Virtual Annihilation," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 361 ("critical"), 363 ("estimates"). Schama's praise for Goldhagen was featured as the lead comment on the book jacket. For further tantrums regarding the Internet, see also Harold Evans, "The View from Ground Zero," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 39-56.

لتوضيح تحيز وسائل الإعلام العربية مثل محطة الجزيرة بالمقارنة مع "الصحافة الحرة بثبات والتي تمارس النقد الذاتي" في الغرب، يقتبس إيفينس الأمثلة الآتية: "في بداية الحملة على أفغانستان، خصصت [قناة الجزيرة] لابن لادن ومؤيديه ضعف الوقت الذي خصصته للتحالف" – بعكس وسائل الإعلام الغربية التي تخصص بطبيعة الحال وقتا متساويا للفريقين؛ وكذلك "الناقدين العرب لأمريكا والتحالف يمنحون دائما الكلمة الأخيرة في أي مقابلة" – بعكس وسائل الإعلام الغربية التي لا تمنح الكلمة الأخيرة أبدا لأمريكا والتحالف. ولإثبات "مواصلة التصوير المشوه لليهود في العالم الإسلامي"، يشير إينفنس إلى التلفيقات مثل أن "السلطات الإسرائيلية أصابت 300 طفلا فلسطينيا بمرض الإيدز من خلال حقنهم بفيروسات المرض خلال سنوات الانتفاضة" – بعكس آلان ديرشويتس المبرر لإسرائيل الذي يدعي من غير حق بأن المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين يتسببون بإصابة الإسرائيليين بمرض الأيدز وبسموم الجرذان، وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في القسم الثاني من الكتاب.

(33) Manifestations, pp. 12 ("foster"), 17 ("Israel's actions"), 33 ("apply"), 47 (Germany), 93 (Sweden). Schoenfeld, Return, pp. 46 ("parallels"), 72 ("cautious"), 96-7 ("universalized").

(34) Manifestations, pp. 12 ("foster"), 17 ("Israel's actions"), 33 ("apply"), 47 (Germany), 93 (Sweden). Schoenfeld, Return, pp. 46 ("parallels"), 72 ("cautious"), 96-7 ("universalized").

(34) Wistrich, "The Old-New Anti-Semitism," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 86-8. Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 191-2, 207. Alain Finkielkraut, "Une croix gammée à la place de l'étoile," in L'Arche (May-June 2002).

كتب برنارد لويس فصلا في كتاب روزنباوم "أولئك الذين ينسون"، الصفحات 549-62، يستطلع فيه "لاسامية المسلمين" ويشير إلى قيام العالم العربي بوصف "اليهود كنازيين" – على الرغم من أن الكتب التي كتبها تعمل على تلطيخ الفلسطينيين والعرب بالنازية لإشاعة بروباغاندا ضدهم؛ ويقول: ينطوي الأمر على "إعادة كتابة" التاريخ

عندما يسعى بعضهم لجعل "اليهود يختفون من الشرق الأوسط القديم"- على الرغم من أنه رفض إقصاء نفسه عن الخدعة التي وضعتها جون بيترز، والتي جعلت الفلسطينيين يختفون من الشرق الأوسط الحديث؛ كما يشير إلى انتشار "إنكار الهولوكوست" بين المسلمين واحتفائهم بمنكري الهولوكوست مثل روجيه غارودي - ومع ذلك فهو أبرز الأكاديميين المنكرين للهولوكوست الأرمنية، وكذلك على الرغم من أنه حرص على عدم ذكر هذا الأمر عندما يستعيد إدانة غارودي بإنكار الهولوكوست في المحاكم الفرنسية، فإن لويس أدين هو نفسه في المحاكم الفرنسية بإنكار الهولوكوست الأرمنية. حول هذه المسائل، انظر كتاب فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، ص. 48، وكتاب فنكلستين، "صناعة الهولوكوست"، الصفحات 62-63، 69.

(35) Chesler, New Anti-Semitism, p. 209. Manifestations, pp. 59 (Greece), 62 (Spain), 76 (Italy), 92 (Finland).

(36) Eric J. Greenberg, "Standing Behind Berlusconi," in Jewish Week (19 September 2003) ("spoken out"), "A Shocking Award to Berlusconi" (letter), in New York Times (23 September 2003) (Nobel Laureates), Nathaniel Popper, "ADL Dinner for Berlusconi Causes a Stir," in Forward (26 September 2003) ("clear voice").

(37) عميرام باراكات، "فيني يشجب "الماضي المخزي" لبلاده"، هآرتز (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("أبهة"، "دعم لا يلين"، "بناي بيرث"، "أعظم سياسي"، صحيفة ناشونال هيرالد تريبيون (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("حثالة").

(38) Schoenfeld, Return, p. 78. For French-Jewish support of Le Pen, "a matter of concern for the leaders of the Jewish community," according to a former president of the Representative Council of the Jewish Organizations of France (CRIF), see Adar Primor, "Le Pen will fight anti-Semitism, says his Jewish running mate," in Haaretz (19 March 2004). See, e.g., Schoenfeld, "Israel and the Anti-Semites" (p. 102) and Wisse, "On Ignoring Anti-Semitism" (p. 192), in Rosenbaum, Those Who Forget, as well as Edgar Bronfman's comments in Der Spiegel ("'Es ist etwas faul'," 12 January 2004), for anxieties about Europe's growing Arab population.

(39) شوارزينيغر يستعين بحاخام من مركز روزنثال"، مجلة فورورد (17 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ "شوارزينيغر يعتزم زيارة إسرائيل" (29 نيسان/ إبريل 2004)، www.CNN.com.

(40) للاطلاع على نص خطاب ويزل، إضافة إلى الوثائق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد في 28-29 نيسان/ إبريل 2004 حول اللاسامية، انظر www.osce.org/events/conferences/antisemitism2004/؛ للاطلاع على تعليقات ويزيل بشأن الفلسطينيين، انظر توفا لازاروف، "ويزيل: يجب التحدث عن اللاسامية مع المسلمين"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (28 نيسان/ إبريل 2004)؛ للاطلاع على تبريرات ويزيل الهائلة نيابة عن إسرائيل والولايات المتحدة، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، في مواضع عديدة من الكتاب، وفنكلستين، كتاب "الحقيقة والخيال".

(41) للاطلاع على مجريات اجتماع الأمم المتحدة، انظر " الأمين العام يقول أمام ندوة حول اللاسامية: "يجب أن يشعر اليهود في كل مكان أن الأمم المتحدة هي بيتهم أيضا"" (بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة (HR/4773, PI/1589، (www.un.org/News/Press/docs/2004/hr4773.doc.htm). للاطلاع على خطابات ويزيل في العام 1981 حول "اللاسامية الجديدة"، انظر إيرفنغ أبرهامسون (محرر)، "ضد الصمت: صوت ورؤى إيلي ويزيل" (نيويورك، 1985)، الجزء الأول، الصفحات 216، 376-81؛ بشأن مسألة الشوفينية والأهمية الكبيرة لمذهب فرادة للهولوكوست، وتهريجات ويزيل، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست. السمة الأساسية التي تميز ويزيل الحائز على جائزة نوبل هي استخدام الهولوكوست النازية لتبرير الحروب العدائية الإجرامية المنافية للقانون، التي تشنها إسرائيل أو الولايات المتحدة، أو تلك التي تدعمانها. ومن الحالات الحديثة، دعمه للاجتياح "غير القانوني" (بحسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة) الذي شنته الولايات المتحدة في آذار/ مارس 2003 ضد العراق. أورد بوب وودورد، في كتابه "خطة الهجوم" (نيويورك، 2004)، الحلقة الآتية عشية الحرب:

إيلي ويزل، الكاتب والناجي من أوشويتز والحائز على جائزة نوبل للسلام، حضر لرؤية [كوندوليسا] رايس في 27 شباط/ فبراير، ومر الرئيس إلى مكتبها. انتقلت رايس إلى الكنبة؛ كي يتمكن الرئيس من الجلوس على الكرسي القريب من ويزيل. ويزيل أخبر الرئيس أن العراق هي دولة إرهابية وأن الضرورة الأخلاقية تستدعي التدخل. وقال، لو تدخل الغرب في أوروبا عام 1938، لكان من الممكن منع حدوث الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. "إنها قضية أخلاقية. باسم الأخلاق، كيف يمكننا ألا نتدخل؟"... وقال ويزيل، في مواجهة شرور كهذه، فإن الحياد أمر مستحيل. إن عدم الحزم يشجع ويساعد الشر والمعتدين، وليس الضحايا. "أنا ضد الصمت". وفي الأيام اللاحقة، ظل بوش يكرر تعليقات ويزيل. واستذكر لاحقا، "كانت تلك لحظات لها معنى كبير بالنسبة لي؛ لأنها كانت لحظات تأكيد. فقد قلت لنفسي: يا إلهي، إذا كان إيلي ويزيل يشعر على ذلك النحو، وهو يعرف الآلام والمعاناة والعذاب الناتجة عن الطغيان،

إذاً لا بد أن الأخيرين يشعرون بالشعور ذاته أيضا. ولهذا، فأنا لست وحدي". (الصفحات 320-21)

وفي أيلول/ سبتمبر 2004، قدرت المجلة الطبية البريطانية المعروفة (Lancet) تقديرات محافظة بأن عدد العراقيين الذين قتلوا بلغ 100, 000، معظمهم من النساء والأطفال، وقد قتل أغلبهم نتيجة لهجمات الجوية الأمريكية. ماذا يمكن للمرء أن يقول ما عدا: يا إلهي، ويزيل، لقد أديت عملا حسنا؟ (ليس روبرتس وآخرون، "حالات الموت قبل وبعد اجتياح عام 2003 للعراق: دراسة استقصائية"، www.thelancet.com).

(42) للاطلاع على الاقتباس من إيبان، والدراسة الصادرة عن جامعة كمبردج، انظر فنكلستين، الحقيقة والخيال، ؛ للاطلاع على خطاب هونيلين في تورينتو، انظر ريك كاردون، "هوينلين: يوجد في تورينتو أكبر مقر لحزب الله خارج الشرق الأوسط"، صحيفة جويش تريبيون (8 نيسان/ إبريل 2004). هناك نقطة أخرى متعلقة بهذا الأمر، ففي اجتماع الأمم المتحدة وجهت بايفسكي اتهاما لكوفي عنان بأنه يطبق معيارا مزدوجا إذ يستنكر التصفية قيام إسرائيل بتصفية قادة حماس دون ذكر ضحايا الإرهاب الإسرائيليين. ولكن، ماذا يظهر السجل الحقيقي؟ صدر بيان عن عنان في 22 آذار/ مارس 2004 "شجب بشدة اغتيال إسرائيل للقائد الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين" دون أن يذكر ضحايا الإرهاب من الإسرائيليين (بيان يُعزى إلى المتحدث باسم الأمين العام حول اغتيال الشيخ أحمد ياسين")__تماما كما جرى في بيان صادر عن عنان في 15 آذار/ مارس 2004 "يشجب بشدة الهجوم الانتحاري المزدوج الذي حدث يوم الأحد في الميناء الإسرائيلي أشدود" دون أن يذكر الضحايا الفلسطينيين للاحتلال ("عنان يشجب الهجوم الانتحاري المزدوج في ميناء إسرائيلي"). الفرق الوحيد الذي يمكن تمييزه، هو أن عنان أرسل أيضا "أعمق تعازيه لعائلات الضحايا" في أشدود، ولكنه لم يقم ببادرة كهذه لعائلات عابري السبيل الثمانية الفلسطينيين الذين قتلوا مع ياسين.

(3)
هجم الذئب

(1) For Roth 2000/1 survey, see www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2000-1/general_analysis.htm; for "breakthrough," see Hilberg's comment on back cover of Norman G. Finkelstein, The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, Second Edition (New York: 2003); for salaries of Foxman and Hier, see www.charitywatch.org/criteria.html.

(2) مارك شتراوس، "المشكلة اليهودية المتمثلة بمناهضة العولمة"، أعيدت طباعة المقالة في الكتاب الذي حرره رون روزنباوم "أولئك الذين ينسون الماضي: مسألة اللاسامية" (نيويورك، 2004)، ص. 271. جرت مقابلات مع مثقفين حضروا المنتدى، مثل نعوم تشومسكي، وأروندتي روي، وأنتوني آرنوف، وجميعهم أنكروا هذه المزاعم (21 كانون الأول/ ديسمبر 2004). وكان مركز سايمون ويزنثال قد اختلق مزاعم كهذه في أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في الهند عام 2004. انظر سرد مفصل لهذا الأمر أعدته ناشطة السلام اليهودية سيسلي سوراسكي "لا سامية في المنتدى الاجتماعي العالمي؟" www.commondreams.org/views04/0219-08.htm.

(3) Todd Gitlin, "The Rough Beast Returns," in Mother Jones (May/June 2002); reprinted in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 263-6. Zoloth's email is also reprinted in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 258-61.

العبارات التي استشهدنا بها لوصف لوري زولوث وخلفيتها، أدلى بها متحدث قومي يهودي، وقد طلب عدم ذكر اسمه (ويجدر الذكر أن آسترين أكد تقييم هذا المتحدث).

(4) مريام غرينسبان، "ما هو الجديد بخصوص اللاسامية؟" مجلة "تايكون" (تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر 2003). غابريل شونفيلد، "عودة اللاسامية" (سان فرانسيسكو، 2004)، ص. 121 (جامعة شيكاغو)؛ للاطلاع على إجابة جامعة شيكاغو، انظر المراسلات غير المنشورة (28 آب/ أغسطس 2002) للاري آربيتير، مدير الاتصال، جامعة شيكاغو، إلى صحيفة جيروسالم بوست، وقد وفرها لكاتب هذه السطور سيث ل. ساندرز، كاتب في كلية العلوم الإنسانية والدين والفنون، المكتب الإخباري لجامعة شيكاغو. سكوت شيرمان، "الشرق الأوسط يأتي إلى كولمبيا"، مجلة نيشين (4 نيسان/ إبريل 2005) ("استعادة")؛ تقرير اللجنة الخاصة للنظر بالشكاوى (28 آذار/ مارس 2005)، www.columbia.edu/cu/news/05/03/ad_hoc_grievance_committee_report.html؛ ناثانيال بوبر، "الدراسات الإسرائيلية تتقدم في الجامعات مع تنامي الخلافات"، صحيفة فورورد (25 آذار/ مارس 2005) (تخصيص كراسي دراسية دائمة للشؤون الإسرائيلية). للاطلاع على أمثلة موثقة أخرى عن الاختلاقات بخصوص اللاسامية في الجامعات، انظر، سارة روي "طرق مختصرة"، في London Review of Books (1 نيسان/ إبريل 2004)، و توم توغيند، "من الكراهية إلى الخداع في كليرمونت" في المجلة اليهودية للوس أنجليس الكبرى (2 نيسان/ إبريل 2004).

(5) Lawrence Summers, "Address at Morning Prayers," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 57-60. Alan M. Dershowitz, The Vanishing

American Jew: In Search of Jewish Identity for the Next Century (Boston: 1997), p. 271. Henry Louis Gates Jr., "Black Demagogues and Pseudo-Scholars," in New York Times (20 July 1992).

إن الذين استهدفهم غيتس في مقاله، وهم حفنة من الديماغوجيين "المولعين بإفريقيا" يتاجرون باللاسامية، ويبلغ تأثيرهم حجم التأثير التافه الذي يسهم به غيتس في استنكار منكري الهولوكوست، والذي يعد أيضا في أوساط النخبة ذاتها، شجاعة أخلاقية. وعادة ما يبيع غيتس اسمه كأكاديمي أسود إلى القضايا والمنشورات "المؤيدة" لليهود، وكان آخر نشاط من هذا النوع، ما كتبه غيتس على غلاف كتاب ديرشويتس "مرافعة لإسرائيل"، إذ يقول: "كانت زيارتي الأولى لإسرائيل عندما كان عمري 19 عاما، وكانت رحلة اعترتها أحاسيس سحرية، وكانت خبرة أثارت لدي المخاوف. لقد فهمت بسرعة أن إسرائيل هي كنز حضارة للمجتمع الإنساني بأسره، ولكنه كنز مستضعف... إن كتاب مرافعة لإسرائيل هو قراءة لا غنى عنها لجميع الذين يشغلهم صعود اللاسامية في المجتمع الأمريكي، حتى في الجامعات". إن هذا الضرب من المديح هو ما يجعل من التملق والمسايرة صفات بغيضة.

(6) Paul Berman, "Something's Changed," in Rosenbaum, Those Who Forget, pp. 15, 27.

لا يشير بيرمان أيضا إلى أنه عندما قام متحدث آخر في جلسة المؤتمر ذاتها، بشجب فوري لهذه الموافقة على الهجمات الانتحارية، انطلق الجمهور في تصفيق حار (مقابلة مع المحرر في مجلة نيشين، رون كاري، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2004). استجابة للاتهام بالتمييز ضد قانون العودة الإسرائيلي، الذي يمنح مواطنة تلقائية لليهود حصرا، قال بيرمان: إن القانون يعكس "سيادة إسرائيل كدولة - وحقها في سن قوانينها الخاصة بخصوص المهاجرين" (صفحة 24). هل سيقدم بيرمان الدفاع نفسه لقوانين الهجرة في الولايات المتحدة فيما لو فضلت البيض على حساب الآسيويين، أو المهاجرين من وسط أوروبا وغربها على حساب السلافيين والإيطاليين واليهود؟

(7) Manifestations, pp. 7-8n13, 48; Schoenfeld, "Israel and the Anti-Semites," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 113.

(8) Abraham H. Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: 2003), pp. 14 ("loyal to Israel"), 17 ("homeland "), 18 ("independence"), 25 ("Belgium"), 26 ("pure and simple" and Denmark), 36 (AIPAC), 142 ("very careful"), 245 ("various degrees"), 247 ("reckless"). For the ADL's use of the "Holocaust denier" epithet, see "Anti-Defamation League (ADL) Letter to

Georgetown University," at www.NormanFinkelstein.com (under "The real 'Axis of Evil'"). For Foxman's defense of Reagan, his spying operation, and his role in Rich's pardon, see Finkelstein, Holocaust Industry, pp. 22, 30-1, 212.

(9) Manifestations, pp. 24n63 ("talk too much"), 45 (Denmark), 51 ("deeply latent"), 56 ("latent structure"), 58 (Greece), 66 (France), 69-70 ("spiritual"), 72 (Italy), 81 (Netherlands).

(10) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia, Manifestations of Antisemitism in the EU 2002 - 2003 (April 2004) (http://eumc.eu.int/eumc/index.php.)

(11) أحد الإشكالات، أن التقرير صنف من ضمن تجليات اللاسامية كتابا مدرسيا يحتوي على جملة تقول: "عندما رأى طفل فلسطيني من القدس جنديا يهوديا قادما نحوه، أخذ ينتفض من الخوف" (ص. 45)؛ ومادة منشورة على موقع إنترنت تقول "إنه من المثير للشفقة كيف أن جميع السياسيين يتملقون اللوبي؛ وكل شخص لا يتملق اللوبي، أو يجرؤ على الاعتقاد برأي مخالف، فيتعرض للشجب فورا ويصنف على أنه لاسامي أو عنصري" (ص. 63)؛ مقالان "طرحا وجهة نظر أن اليهود أفرطوا في توظيف الألم الناتج عن قسوة الهولوكوست" (ص. 79)؛ "رسم لآريئيل شارون وملصق على وجهه شنب كشنب هتلر" (ص. 90)؛ مقال في صحيفة يحتوي على صورة لفلسطينيين من ضحايا نزاع الشرق الأوسط مرفق بعبارة "العدالة الإسرائيلية" في أعلى المقال" (ص. 120)؛ "لافتات ولوحات... ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون... حيث تم استبدال حرف " 'S بشكل صليب معقوف، أو تمت كتابته بطريقة البوليس السري النازي" (ص. 127)؛ "رسالة إلى محرر إحدى الصحف" ورد فيها "اتهام للإسرائيليين بأنهم مسؤولون عن بزوغ اللاسامية" (ص. 156)؛ "منشورات يطالب بعضها بمقاطعة البضائع الإسرائيلية" (ص. 178)؛ إن هذه الحالات المذكورة لا تشكل بحد ذاتها ممارسات لاسامية. ومن المشكوك فيه أيضا أن الموافقة على عبارة "اليهود يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" هو إثبات على اللاسامية، كما يزعم التقرير (ص. 69-71، 259) بقدر ما تثبت عبارة " الناس بيض البشرة يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" وجود نزعة عنصرية، أو تثبت عبارة "الذكور يملكون تأثيرا كبيرا في العالم" وجود نزعة تفوق جنسي. ومن ناحية أخرى، التقرير الثاني أكثر حذرا بصورة عامة في موضوع الخلط بين النقد الموجه لإسرائيل وبين اللاسامية (انظر بصفة خاصة الصحفات 13-14، 228-32، 240-41).

(12) "رابطة مكافحة التشهير تثير تساؤلات حول تقرير مركز المراقبة الأوروبي المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب" (بيان صحفي صادر عن رابطة مكافحة التشهير، 1 نيسان/ إبريل 2004)، (www.adl.org/PresRele/ASInt -13/4474 -13.htm). وقد عاب فوكسمان على البيان الصحفي الذي أعلن من خلاله عن صدور تقرير "التجليات 2" أنه خفف من شأن تورط الشباب المسلمين في الممارسات اللاسامية. وفي الواقع، يلخص البيان الصحفي استنتاجات التقرير بدقة.

(13) حالات اللاسامية التي تصل إلى حد "العنف الشديد"—أي، "أي اعتداء يمكن أن يسبب الموت" (ص. 343)—وقد أورد تقرير التجليات 2 عدة حالات في فرنسا (حيث تم نقل "شاب يهودي إلى المستشفى لإجراء خياطة لجرح أصيب به"؛ وحالة أخرى "أرسل فيها الضحية إلى المستشفى، حيث أصيب بعدة كدمات" [ص 100-101] وفي النمسا ("اعتداء من قبل أربعة رجال من حليقي الرؤوس ضد رجل في مترو أنفاق فيينا ... قام أحد حليقي الرؤوس بضرب الضحية بحزام" و "اعتداء عنيف ضد يهودي أرثوذوكسي في فيينا، وقد تعرض لضرب عنيف إلى درجة أنه فقد وعيه" [ص. 159]). وفي معظم دول الاتحاد الأوروبي لم تحدث اعتداءات كهذه.

(14) Manifestations II, pp. 40 ("letter"), 103 ("You kill"), 156 ("billboard").

(15) Ibid., pp. 100-101.

(16) Ibid., pp. 20, 98, 104-5 ("young people"), 109-111 ("89%"), 113 ("declining"), 273 ("immigrant victims").

(17) Pew Research Center for the People and the Press, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Ever Higher, Muslim Anger Persists. Summary of Findings (16 March 2004), p. 4; for statistical comparison with 1991, see Pew Research Center for the People and the Press, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Ever Higher, Muslim Anger Persists. A Nine-Country Survey, p. 26. For poll data confirming the decline of anti-Semitism in Germany as compared to 1991 and a similar tendency in France, see also Manifestations II, pp. 64-5, 111, 261. For hostility against Muslims being greater than against Jews, see also Manifestations II, pp. 110, 145, 283.

(18) Foxman, Never Again?, p. 31. Schoenfeld, Return, pp. 67, 71, 152 ("epiphenomenon"). Manifestations, pp. 5, 6, 7 ("young Muslims"), 15, 16, 19 ("rise in anti-Semitic activities" "recent outbreak"), 24, 25, 27, 70 ("commentators"). Manifestations II, pp. 20-2 ("problematic"), 25 ("]L[inkage"), 239, 319.

obeikandl.com

(19) كانت تلك هي الأطروحة الرئيسة لكتاب ديرشويتس "الأمريكي اليهودي المتلاشي" (1997)؛ حول تصريحه بخصوص تناقص اللاسامية على مستوى العالم، انظر بصفة خاصة الصفحات 87-89.

(20) للاطلاع على مناقشة أوسع للمذهبيات الجامدة لصناعة الهولوكوست، انظر فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثاني.

(21) Foxman, Never Again?, p. 42. Schoenfeld, Return, p. 45. "Introduction," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. lxii. Uriel Heilman, "In rare Jewish appearance, George Soros says Jews and Israel cause anti-Semitism," in Jewish Telegraphic Agency (9 November 2003) (Soros, Steinberg, Foxman). Ari Shavit, "On the eve of destruction," in Haaretz (14 November 2003) (Burg). Manifestations, pp. 82, 85.

لنقارن ذلك مع ما قاله رومان برونفمان، وهو عضو في حزب ميرتس الإسرائيلي اليساري، حول الجذور الحقيقية لـ "اللاسامية الجديدة":

كيف يمكن تفسير هذه الكراهية الموجهة نحونا، خصوصا في الدول الأوروبية المتطورة؟ ولماذا يتم التعبير عنها الآن تحديدا، وبهذا القدر من الشدة؟... عندما ظهرت موجات الكراهية وانتشرت في جميع وسائل الإعلام في كل أنحاء العالم ودخلت إلى كل بيت، طفا الجواب القديم-الجديد على السطح: اللاسامية. وعلى كل حال، كانت اللاسامية دائما الحجة الرابحة لليهود، إذ من السهل أن تستشهد بأقوال شخص مخبول من التاريخ وتختبئ وراءه. وهذه المرة أيضا، تم إشهار ورقة اللاسامية من قبل حكومة إسرائيل، وتم إيفاد المتحدثين المخلصين باسمها؛ كي يلوحوا بهذه الورقة. ولكن حان الوقت للجمهور الإسرائيلي؛ كي يصحو من قصة الجنيات هذه التي تسردها عليه حكومته المنتخبة. إن اللغو الخاص بكون اليهود ضحية أزلية هو إجابة غير كافية عن السؤال المتعلق بتوقيت بزوغ اللاسامية. لماذا حدث فجأة أن أطل جميع اللاساميين أو كارهو إسرائيل برؤوسهم وبدؤوا ينشدون شعارات الكراهية؟ يكفينا تذمرا بأن "العالم بأجمعه ضدنا".... لقد حان الوقت؛ كي ننظر إلى الحقائق وأن نعترف بالحقيقة البسيطة المرة - لقد خسرت إسرائيل شرعيتها بأعين العالم ونحن مذنبون بحدوث ما حدث.... وإذا كانت اللاسامية لم تظهر حتى الآن إلا في أوساط المتطرفين السياسيين الهامشيين، فإن من شأن سياسة إسرائيل المتواصلة في الاحتلال القاسي أن تشجع وتؤجج انتشار مشاعر اللاسامية. ("تأجيج نيران الكراهية"، هآرتز [19تشرين الثاني/ نوفمبر 2003]).

(22) Daniel Jonah Goldhagen, Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust (New York: 1996), pp. 34-5, 39, 42. Zuckerman, "The New Anti-Semitism." Jeffrey Goldberg, "Behind Mubarak," in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 548. Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: 1982), p. 131.

(23) Perlmutters, Real Anti-Semitism, p. 131. Jean-Paul Sartre, Anti-Semite and Jew (New York: 1976), pp. 13 ("Far from"), 17 ("precedes"), 69 ("makes"). Alan M. Dershowitz, Chutzpah (Boston: 1991), p. 100.

(24) Manifestations, 17 ("All cases"), 61 (Spain). Chesler, New Anti-Semitism, pp. 192, 209-11 ("heart and soul" "family"), 245 ("Anyone"). Fiamma Nirenstein, "How I Became an 'Unconscious Fascist,'" in Rosenbaum, Those Who Forget, p. 302. Schoenfeld, Return, p. 11. Hillel Halkin, "The Return of Anti-Semitism," in Commentary (February 2002).

(25) بشأن موضوع ابتزاز أوروبا، انظر بصفة خاصة فنكلستين، صناعة الهولوكوست، الفصل الثالث؛ حول تأثير "أموال التبرعات اليهودية" على إدارة كلينتون، انظر الملحق في كتاب صناعة الهولوكوست. فوكسمان، "لن يحدث مرة أخرى أبدا"؟ ص. 249-50. ديفيد شتريت، "الموضوع الجدي الوحيد الذي لا تتجنبه هوليوود"، مجلة كريستيان سينس مونيتور (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) (أفلام الهولوكوست)؛ برايان كلوغ، "اليهودي الجمعي: إسرائيل واللاسامية الجديدة"، أنماط التحيز (حزيران/ يونيو 2003) (ظهرت نسخة معدلة عن هذه المقالة في عدد 2 شباط/ فبراير 2004 من مجلة "ذا نيشن" بعنوان: "خرافة اللاسامية الجديدة"). السؤال المتعلق بمدى نفوذ اليهود يتم طرحه غالبا فيما يخص سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل. يعتقد عدد من الباحثين بأن مصالح الولايات المتحدة تغلب بالنهاية على نفوذ اللوبي اليهودي، وعادة ما يشيرون إلى قرار آيزنهور عام 1956 بكبح إسرائيل على الرغم من اقتراب موعد الانتخابات. ومع ذلك من الممكن أن يجد المرء أدلة تشير إلى عكس ذلك. على سبيل المثال، من الصعب دراسة مجلدات "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" من حقبة الستينيات دون الاستنتاج أن الولايات المتحدة اعتبرت حصول إسرائيل على سلاح نووي أمرا يتعارض بصفة جوهرية مع المصالح القومية الأمريكية. فقد كانت هناك خشية من أنه حالما تحصل إسرائيل على قنبلة نووية، فإن

مصر سوف تطالب الاتحاد الأوروبي بتزويدها بقنبلة نووية، مما سيشعل سباق تسلح بأسلحة غير تقليدية في الشرق الأوسط، وسينتج عن ذلك انتشار للأسلحة النووية. كانت الأداة الرئيسة بيد الإدارات الأمريكية المتعاقبة لممارسة الضغط على إسرائيل، هي حرمان إسرئيل من الإسلحة التقليدية ما لم تتوقف عن تطوير الأسلحة النووية. ولكن كلما حاولت الولايات المتحدة ممارسة هذا الضغط، عمل اللوبي اليهودي على ممارسة ضغوط هائلة من ناحيته، وكانت النتيجة أن تدفق الأسلحة التقليدية تواصل دون أن تقدم إسرائيل أي تنازلات. وفي السنوات الأخيرة أصبح من المستحيل تقريبا إجراء تفحص تجريبي لفرضية أن المصالح القومية للولايات المتحدة تغلب على اللوبي اليهودي أو أن الأمر عكس ذلك. وهذا ناتج عن التداخل الشديد بين العاملين في اللوبي اليهودي والعاملين في الإدارة الأمريكية، أو ظاهرة الباب الدوار [أن يخرج شخص ما من إحدى المؤسستين؛ كي يدخل في الأخرى] مما يمنع إجراء تفحص حقيقي للفرضية. بالنظر إلى الوثائق الأقدم عهدا، يمكن للمرء أن يرى الحكومة الأمريكية "هنا" واللوبي اليهودي "هناك"، وبالتالي مراقبة طريقة التفاعل التي كانت تحدث بينهما. ولكن الآن من الصعب أن نعرف أين تنتهي "هنا" وأين تبدأ "هناك". فكيف يمكن للمرء أن يعرف معرفة واقعية لمصالح من أو نيابة عن من يعمل مارتين إنديك، ودينيس روس، وبوول وولفوويتس، وريتشارد بيرل، عندما يطرحون محاجات بخصوص السياسات المعنية بالشرق الأوسط؟ وبالطبع، يمكن للمرء أن يحاج أيضا أن هذا السؤال بأكمله عديم الجدوى: فقد أصبحت إسرائيل شديدة الاندماج في سياسة الولايات المتحدة وشديدة الاعتماد عليها، بحيث ما عادت موجودة كفاعل مستقل له مصالح مستقلة بأكثر ما يوجد لولاية تكساس مثلا مصالح مستقلة (فما من أحد يطرح سؤالا حول أي مصالح يمثلها بوش)؛ وأن هذا التداخل بين اللوبي اليهودي والإدارات الأمريكية المتعاقبة ما هو إلا عرض من أعراض هذه العلاقة التي تشبه العلاقة بين مؤسسات الدولة الواحدة، وليس سببها.

(26) Manifestations, p. 37.

obeikandl.com

القسم الثاني
مقدمة

(1) Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons.

جميع أرقام الصفحات المشار لها في متن هذا الفصل تشير إلى الطبعة الأولى المجلدة من الكتاب، التي صدرت في آب/ أغسطس 2003.

(2) Haim Handwerker, "A paragon, this Israel," in Haaretz (12 December 2003). Stuart Winer, "Dershowitz: Use cable to fight anti-Semitism" in Jerusalem Post Online Edition (23 December 2003). "Israeli Mission Distributes Dershowitz Book to World Leaders" (12 January 2004) at www.israel-un.org/latest/un_newsletter/12jan2004.htm

(3) Handwerker, "A paragon."

(4) انظر على سبيل المثال التصريح الصادر عن الأستاذة في جامعة هارفرد، روث وايس، المقتبس في القسم الأول من هذا الكتاب.

(5) في مسألة متصلة، من الأمور التي تدعو للرثاء كثرة اعتماد ديرشوتز بصفة عامة على أفلام هوليوود لدعم حججه القانونية. فكي يوضح نقطة في مقالة أكاديمية في مجلة Israel Law Review، يعمد ديرشويتز إلى الاستشهاد مطولا بفيلم "المسيسبي يحترق والذي تم ترشيحه لنيل 7 جوائز أوسكار" (المقال هو "هل من الضروري وضع "ضغط جسدي" على المشتبه بأنهم إرهابيون _ثم الكذب بهذا الشأن؟" [ربيع-صيف 1989]، ص. 199 ملاحظة 18]، كما عمد في ورقة قدمها لمؤتمر في إسرائيل إلى الاستشهاد "بالفيلم العظيم "المتهم"، بطولة جودي فوستر" ("الدفاع ضد الإرهاب من سيادة القانون" [18كانون الأول/ ديسمبر 2003]، www.herzliyaconference.org/Eng). وسنناقش لاحقا النتائج الشائهة التي يتوصل إليها ديرشويتس، إذ يستند إلى "فيلم عظيم" آخر.

(6) Winer, "Dershowitz."

(7) "Scarborough Country" (8 September 2003) at www.msnbc.com/news/963879.asp.

(8) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة__مضي عام على الانتفاضة (لندن، 2001)، ص. 9.

(9) Alan Dershowitz, Chutzpah (Boston, 1991), p. 212.

(10) يقتبس ديرشويتس من مقال للكاتبة آن بايفسكي بعنوان: "جماعات حقوق الإنسان لها أجندة ليست نبيلة"، ظهر في صحيفة شيكاغو صن-تايمز (6 نيسان/ إبريل 2003). وزعمت بايفسكي في المقال أن التصريح صدر عن "ممثل" لمنظمة العفو الدولية في أثناء "استراحة الغداء". للاطلاع على الوثائق المكتوبة التي قدمتها منظمة العفو

الدولية في المؤتمر، انظر منظمة العفو الدولية، جلسة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة 2003: حان الوقت لتأمل عميق (13 آذار/ مارس 2003)؛ للاطلاع على التصريحات الشفهية، انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجلسة 59 (17 آذار/ مارس - 25 نيسان/ إبريل 2003)؛ "بند 8 في الأجندة: مسألة انتهاك حقوق الإنسان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين" (31 آذار/ مارس 2003)؛ للاطلاع على سجل النقاش في الجلسة العامة بعد أن قدمت منظمة العفو الدولية تصريحاتها، انظر مركز أخبار المنظمات غير الحكومية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الجلسة 59، "جلسة عامة 31_آذار/ مارس _2003جلسة بعد الظهر" (1 نيسان/ إبريل 2003).

(11) Ben Zion Citrin and Shoshana Kardova, " Dershowitz comes to the defense of Apple," Haaretz (23 December 2003); Chutzbah, p. 231.

(12) للاطلاع على السجل المقيت لرابطة مكافحة التشهير في تبريرها لسياسات إسرائيل وخنق أي انتقاد لها، انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(13) إن مصدر سمعة ديرشويتس، بوصفه منافحا عن الحقوق المدنية هو أمر يبعث على الحيرة. فلننظر فقط إلى سجله في السياق الأمريكي. لقد جمع ديرشويتس العديد من صولاته في المحاكم في كتاب "أفضل دفاع" (نيويورك، 1983)، وليس فيه أي شيء يتعلق بالحريات المدنية. وقد دافع عن السفاكين المنتمين إلى رابطة الدفاع اليهودية الذين قتلوا السكرتير (اليهودي) للمنتج الفني سول هوروك؛ كما دافع في عقد السبعينيات عن حاخام يهودي أرثوذوكسي تزيد ثروته عن 100 مليون دولار، ارتكب إساءات فظيعة بحق مرضى مسنين في مؤسسات يملكها للعناية بالمسنين؛ ودافع عن محام فاسد شائن السمعة يتقاضى مبالغ هائلة يعمل في الدفاع عن مهربي المخدرات؛ ودافع كذلك في قضايا أخرى شبيهة بذلك. هناك إشارة سريعة واحدة حول دفاعه عن شخص أسود فقير. من الصحيح أن ديرشويتس يقدم نفسه على أنه مدافع متحمس عن التعري والإباحية، كما يدعي أنه معارض بشدة لعقوبة الإعدام، ولكن هذا الادعاء باتباع معتقدات معينة هو ادعاء زائف نظرا لأنه مؤيد بالشدة ذاتها للقتل خارج نطاق القانون [في فلسطين]. يختم ديرشويتس كتابه "أفضل دفاع" بملاحظة وقورة بأن "وظيفة محامي الدفاع هي تحدي الحكومة؛ ودفع هؤلاء الذين في السلطة إلى تبرير تصرفاتهم فيما يتعلق بالناس المستضعفين؛ وأن يبين ويدافع عن حقوق الناس المحرومين من الموارد أو القدرة على الدفاع عن أنفسهم"، وأن "المحامين الذين يدافعون عن المذنبين والمحتقرين لن يكون لهم مكان آمن ومريح في أي مجتمع" (ص. 415، 417). قد يكون هذا الكلام صحيحا، ما علاقة هذا الكلام بسيرة ديرشويتس المهنية؟

(4)
قذارة السلاح

(1) حول مسألة النسبة بين القتلى الإسرائيليين والفلسطينيين، انظر بن كاسبيت، "عندما اندلعت الانتفاضة، أصبح واضحا للجميع أخيرا: إسرائيل ليست دولة لها جيش، وإنما جيش له دولة"، صحيفة معاريف (6 أيلول/ سبتمبر 2002)، مستشهدا "بمسؤولين حكوميين وأمنيين". منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة__مضي سنة على الانتفاضة (لندن، 2001)، ص. 14.

(2) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "العدد الكلي للقتلى،" http://www.btselem.org/english/Statistics/Casualties.asp

(3) كاسبيت، "عندما اندلعت الانتفاضة".

(4) منظمة العفو الدولية، "لا أحد آمن دوامة الموت والدمار يجب أن تتوقف" (بيان صحفي، 29 أيلول/ سبتمبر 2003).

(5) منظمة العفو الدولية، "إفلات قاتلي الفلسطينيين من العقاب" (24 كانون الثاني/ يناير 2001) (كورمان)؛ التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2003، "إسرائيل والمناطق المحتلة" (امرأة يبلغ عمرها 95 عاما).

(6) بتسيلم، "أول حكم إدانة جراء التسبب بقتل فلسطيني في انتفاضة الأقصى"، http:// www.btselem.org/English/Special/040506_Court_Marshal.asp. انظر أيضا على موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، "التحقيقات العسكرية في أثناء انتفاضة الأقصى"، http://www.btselem.org/Arabic/Firearms/ JAG_Investigations.asp، مع الملاحظة بأنه حتى التحقيقات القليلة التي أجرتها الشرطة العسكرية "لم يتم بدؤها إلا بعد ممارسة الضغوط من قبل منظمات حقوق الإنسان، والدبلوماسيين، أو الصحفيين".

(7) للاطلاع على التبريرات الشائنة التي يقدمها مايكل والتزر لإسرائيل، انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، ص. 1-3، 140، والمصادر المقتبسة في ص. 207 ملاحظة 9.

(8) بتسيلم، "عملية الدرع الواقي: شهادات الجنود، شهادات الفلسطينيين" (القدس، 2002)، ص. 5.

(9) منظمة العفو الدولية، الاستخدام المفرط للقوة القاتلة (لندن، 2000)، ص. 7؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 17-18.

(10) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 12.

(11) هيومان رايتس ووتش، العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي (نيويورك، 2002)، ص. 2-3، وكذلك، خصوصا، الفصل السادس ("الإصابات بين المدنيين والقتل دون وجه حق في جنين").

(12) منظمة العفو الدولية، "بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس" (لندن، 2002) ص. 14-25 (الصباغ، الصفحات 16-17)، 67 (" ").

(13) هيومان رايتس ووتش، جنين، الفصل 2 ("ملخص")؛ منظمة العفو الدولية، بعيدا عن أنظار العالم، ص. 5.

(14) أطباء لحقوق الإنسان، تقييم استخدام القوة في إسرائيل وغزة والضفة الغربية: تحقيق طبي وطب شرعي (بوسطن، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)، ص. 2، 17-18.

(15) بتسيلم، الإصبع على الزناد: إطلاق النار غير المبرر وتعليمات إطلاق النار خلال انتفاضة الأقصى" (القدس، 2002)، ص. 19-20. حول مسألة الرصاص المطاطي، انظر أيضا بتسيلم، استخدام الأسلحة النارية (القدس، 1990)، ص. 15-16.

(16) منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل: أطفال في خط النار (لندن، 2002)، ص. 13.

(17) ديفيد ب. غرين، "القتال بحسب القواعد" صحيفة بوسطن غلوب (20 نيسان/ إبريل 2003).

(18) منظمة العفو الدولية، يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات (لندن: تموز/ يوليو 2003)، ص. 5.

(19) منظمة العفو الدولية، "قتل المدنيين الفلسطينيين لن يحقق الأمن أو السلام" (بيان صحفي، 23 تموز/ يوليو 2002)؛ آريا ديان، "يوم من كل خمسة أيام، محاولات الاغتيال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي"، صحيفة هآريتس (21 أيار/ مايو 2003) (قائد سلاح الجو)؛ "إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، ومناطق السلطة الفلسطينية" التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2003 (نيويورك) (تحقيق الجيش الإسرائيلي، شارون). عندما تم توجيه سؤال لحالوتس حول كيف شعر الطيارون، إذ أطلقوا قنبلة تزن طنا على منطقة سكنية، أجاب: "شعرت بأزيز خفيف في الطائرة، جراء إطلاق القنبلة. وقد تلاشى الأزيز بعد ثانية، وهذا كل ما في الأمر. هذا ما أشعر به".

(20) سوزي هانسن، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا" (مقابلة مع آلان ديرشويتس) مجلة Sa lon.com 12 أيلول/ سبتمبر 2002).

(21) Barbara Victor, Army of Roses (Emmaus, Penn., 2003), pp. 30-31, 78, 195, 234, 272; for Suleiman, see pp. 192, 248-51; for al-Akhras, see pp. 200-209, 218-30, 250.

obeikandl.com

(22) Joshua Hammer, A Season in Bethlehem (New York, 2003), pp. 151-66.

(23) Jack Shafer, "The d-Con Bomb", Slate (11 July 2002), http://slate.msn.com/?id=2067819.

(24) جودي سيغال، "فيروس مرض الصفراء في دماء المهاجم الانتحاري "لا يشكل تهديدا"" جيروسالم بوست (8 حزيران/ يونيو 2001).

(25) هيومان رايتس ووتش، لحظة واحدة تمحو كل شيء: التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين (نيويورك، 2002). منظمة العفو الدولية، "يجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف فورا عنف المستوطنين" (بيان صحفي، 25 نيسان/ إبريل 2005).

(26) "أسئلة وأجوبة مع ألان ديرشويتس" صحيفة جيروسالم بوست (طبعة الإنترنت) (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

(27) يطرح ديرشويتس مزاعم شبيهة أيضا في الصفحتين 128 و 168.

(28) هيومان رايتس ووتش، في ساعة مظلمة: استخدام المدنيين في أثناء عمليات الاعتقال التي يجريها الجيش الإسرائيلي (نيويورك، 2002)، ص. 2. الاقتباس السابق من هيومان رايتس ووتش ("حالات تسبب فيها المسلحون الفلسطينيون بتعريض المدنيين للخطر") ورد في صفحة 3 من هذا التقرير.

(29) بتسيلم، الدروع البشرية: استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية هو انتهاك لأمر المحكمة العليا (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 2، 19.

(30) بتسيلم، "الدروع البشرية"، http://www.btselem.org/Arabic/Human_Shields/Index.asp.

(31) رسائل بالإيميل حول آخر الأخبار تصدرها بتسيلم (29 آذار/ مارس 2004). للاطلاع على رواية شاهد عيان أدلى بها حاخام إسرائيلي زعم "بأن الشرطة قامت بربط طفل فلسطيني يبلغ من العمر 12 عاما على مقدمة سيارتهم العسكرية لردع المتظاهرين الذين كانوا يلقون بالحجارة في قرية تقع في الشمال الغربي من القدس"، انظر نوالا هوغي، "الإسرائيليون استخدموا طفلا (12) كـ "درع بشري"" آيرش تايمز (24 نيسان/ إبريل 2004).

(32) "مشاركة الأطفال والمراهقين في النشاطات الإرهابية في أثناء "انتفاضة الأقصى" (كانون الثاني/ يناير 2003)، www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0n100.

(33) منظمة العفو الدولية، "يجب عدم استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة" (24 آذار/ مارس 2004) ("الأمر المثير للاشمئزاز"): بتسيلم، "استخدام الأطفال في القتال - جريمة حرب" (بيان صحفي، 16 آذار/ مارس 2004)؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "استخدام الجنود الأطفال 2003"، www.hrw.org/reports/2004/childsoldiers0104/9.htm

(34) هيومان رايتس ووتش، لحظة واحدة تمحو كل شيء، فصل بعنوان: "تجنيد الأطفال واستخدامهم"، www.hrw.org/reports/2002/isrl-pa/ISRAELPA1002-05.htm#939_238764؛ عطاف سعد، "احتجاج فلسطيني بسبب قيام طفل بتفجير"، رويترز (26 آذار/ مارس 2004).

(35) منظمة العفو الدولية، نفوس محطمة، ص. 20-23. للاطلاع على استنتاجات مختلفة قليلا حول وجود المسلحين الفلسطينيين ضمن المتظاهرين، انظر هيومان رايتس ووتش، مركز العاصفة: دراسة حالة لانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الخليل (نيويورك، نيسان/ إبريل 2001)، ص. 27.

(36) منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل، ص. 1-2، 16.

(37) بتسيلم، تعذيب أولاد فلسطينيين في مركز شرطة غوش عصيون (القدس، 2001)، ص. 2، 23. حول مشاركة العاملين الطبيين في التعذيب، انظر بصفة خاصة، يفي غوردون و روشاما مارتون (محررين)، التعذيب: حقوق الإنسان، الأخلاق الطبية وحالة إسرائيل (لندن، 1995)، ومنظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب: دليل إرشادي للتحرك (لندن، 2003)، الفصل 2.2.

(38) "إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2002 (نيويورك).

(39) كريس هيدجز هو الرئيس السابق لمكتب صحيفة نيويورك تايمز في الشرق الأوسط، ونال جائزة بولتزر للصحفين إضافة إلى الجائزة الذهبية من منظمة العفو الدولية تقديرا لتغطيته الصحفية في مجال حقوق الإنسان. الاقتباس الذي يستشهد به ديرشويتس هو من كتاب ألفه كريس هيدجز بعنوان: "مذكرات من غزة"، صادر عن دار نشر هاربر (تشرين الأول/ أكتوبر 2001). ويعيد هيدجز هذا المقطع في كتاب آخر له هو "الحرب قوة تعطينا معنى" (نيويورك، 2002)، ص. 94. أما الفقرة بأكملها فهي كما يلي: "لقد رأيت أطفالا يقتلون بالرصاص في نزاعات أخرى كنت أقوم بتغطية إخبارية بشأنها - كتائب الموت تقتلهم في السلفادور وغواتيمالا، أمهات مع أطفال رضع يتم صفهم ثم ذبحهم في الجزائر، والقناصون الصرب يضعون الأطفال في مرمى التصويب ثم يشاهدونهم يتهاوون على الأرصفة في سراييفو - ولكنني لم أشاهد أبدا من قبل جنودا يستدرجون الأطفال كالفئران إلى المصيدة، ثم يقتلونهم وكأن الأمر رياضة".

(40) بتسيلم، الأصبع على الزناد، ص. 17.

(41) Tom Segev, The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust (New York, 1993)p. 28. Yosef Grodzinsky, n the Shadow of the Holocaust (Monroe, Maine, 2004), pp. 80-99 ("might weaken" at p.97 is Grodzinsky's paraphrase of Ben-Gurion).

(42) For background, see Christopher Sykes, Crossroads to Israel, 1917-1948 (Bloomingtonm Ind., 1973), pp. 320-23; Yoram Kaniuk, Commander of the Exodus (New York, 1999), p. 107.

(43) Paul Breines, Tough Jews (New York, 1990), pp. 54-56.

وفقا لديرشويتس، كان كتاب "الخروج" أيضا "أكثر الكتب الممنوعة انتشارا بين يهود الاتحاد السوفييتي" (أفضل دفاع [نيويورك، 1982]، ص. 245).

(44) Leon Uris, Exodus (New York, 1959), pp.167-86.

(45) Alan M. Dershowitz, Why Terrorism Works (New Haven, 2002), pp. 90, 234n10.

(46) للاطلاع على خلفيات حركة التضامن الدولية ونشاطاتها الجارية، انظر موقع الإنترنت، www.palsolidarity.org، والكتاب الذي أعده خوزيه ساندركوك وآخرون بعنوان "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية (نيويورك، 2004).

(47) "مقتل ناشطة سلام أمريكية بجرافة عسكرية في رفح"، هآريتز (17 آذار/ مارس 2003)؛ أورلي هالبيرن، "كيف تصبح ناشطا سياسيا في عدد قليل من الدروس (السهلة؟)"، هآريتز (20 كانون الأول/ ديسمبر 2002).

(48) للاطلاع على رد مفصل لحركة التضامن الدولية بشأن المزاعم بأنها تستضيف إرهابيين، انظر "هل تقوم حركة التضامن الدولية بحماية الإرهابيين؟" www.palsolidarity.org، والكتاب الذي أعده خوزيه ساندركوك وآخرون بعنوان: "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية، ص. 261-62، 269-271. يقتبس ديرشويتس من مقالة نشرت في الصحيفة الإسرائيلية اليمينية جيروسالم بوست بأن حركة التضامن الدولية تتلقى تمويلا من السلطة الفلسطينية وحركة حماس (جويل ليدين، "تقرير أولي لجيش الدفاع الإسرائيلي: الناشط الفلسطيني الذي أصيب بالرصاص، قد يكون قد بادر بإطلاق الرصاص أولا"، 12 نيسان/ إبريل 2003) (ص. 171، 254 ملاحظة 3. تستند جيروسالم بوست في هذا الزعم إلى "مصادر أمنية حكومية عليا"، وتنكر حركة التضامن الدولية هذا الأمر جملة وتفصيلا.

(49) للاطلاع على "أربع شهادات من شهود عيان على قتل راشيل" انظر www.rachelcorrie.org/statements.htm، الذي أعده خوزيه ساندركوك وآخرون بعنوان "السلام تحت النيران: إسرائيل/ فلسطين وحركة التضامن الدولية، ص. 236-237.

(50) كونال أوركهارت، "تقرير إسرائيلي يخلي الجيش من المسؤولية عن مقتل أمريكية"، صحيفة غارديان (14 نيسان/ إبريل 2003)؛ جون سويني، "شاهد تم إسكاته"، صحيفة إندبندنت (بريطانيا) (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(51) آلان م. ديرشويتس، "إدوارد سعيد: مائير كاهانا الفلسطيني"، النشرة الشهرية لكونغرس اليهود الأمريكيين (أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(52) إدوارد و. سعيد، سياسات التجريد: الكفاح من أجل تقرير المصير للفلسطينيين، 1969-1994 (نيويورك، 1994).

(53) إدوارد و. سعيد، نهاية العملية السلمية: أوسلو وما بعدها (نيويورك، 2001) ص. 45.

(54) غوري فيسوانثان، السلطة والسياسة والثقافة: مقابلات مع إدوارد سعيد (نيويورك، 2002)، ص. 289.

(55) يستشهد ديرشويتس بمقالين كتبتهما جودي سيغل في صحيفة جيروسالم بوست، "إسرائيل عرضت معالجة جميع المصابين الفلسطينيين" (22 أيار/ مايو 2001) و "الفلسطينيون يرفضون التعاون الطبي" (18 نيسان/ إبريل 2002)، ولكن الدليل الوحيد لدعم هذا الزعم يأتي من تصريح لوزير الصحة نسيم داهان للصحفية سيغل في المقال الأول. أما المقالة الثانية، فهي تستشهد بضابط في الجيش الإسرائيلي، ويبدو أنها تناقض الزعم بأن السلطة الفلسطينية لم تعد تسمح للفلسطينيين المصابين بالذهاب إلى إسرائيل من أجل الحصول على العناية الطبية: "تجري الآن جهود كبيرة لضمان أن المرضى الذين لا يمكن علاجهم في المناطق، يتم نقلهم بسرعة إلى المستشفيات الإسرائيلية، حتى وإن لم يكن هناك ضمانات لدفع التكاليف. وقد حدثت عشرات من تلك الحالات".

(56) مقابلة مع الدكتور مصطفى برغوثي من اتحاد لجان العناية الطبية (أجرى المقابلة مايكل طرزي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ رسالة بالفاكس من وزير الصحة في السلطة الفلسطينية الدكتور منذر الشريف (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ مراسلة بالإيميل مع المديرة في منظمة بتسيلم، جيسيكا مونتيل (13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ مراسلة بالإيميل مع شابتي غولد من منظمة أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، مشيرا إلى أن "العلاج المجاني في المستشفى... هو مسألة نادرة ولكن يعلن عنها بكثافة عندما تحدث" و نظرا لأن إسرائيل "تنكر الحق بالعناية الصحية،... وأنه أمر غير مهم... وهذا الأمر ما هو إلا قطرة في بحر المشكلات المتعلقة بالاحتلال". ومن جديد: "إن الأمر يشبه أن يقوم المرء بحرق منزل بأكمله، ثم يقوم برش دلو ماء على الحريق ويتبجح بأنه قدم المساعدة" (10 تشرين الأول/ أكتوبر 2003). بخصوص سماح إسرائيل بسفر سبعة أطفال فلسطينيين مرضى إلى إيطاليا لتلقي العلاج، أشارت منظمة بتسيلم: "نظرا للضرر الشديد الذي لحق بالخدمات الصحية في

الضفة الغربية، يبدو أن عملية نقل الأطفال الفلسطينيين بالطائرة لا تزيد عن كونها مسعى لتحسين صورة إسرائيل" (إيذاء العاملين الطبيين: تأخير الموظفين الطبيين والإنسانيين والإساءة إليهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية [القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2003]، ص. 23).

(57) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم: نقد للنهج الإسرائيلي إزاء الحق بالصحة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (تل أبيب، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 22، 67.

(58) المرجع السابق، ص. 57.

(59) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، الطب تحت الهجوم: التسبب بأضرار فادحة للخدمات الطبية في المناطق المحتلة (نيسان/ إبريل 2002)؛ بالنسبة للاستجابة المخزية للمؤسسة الطبية الإسرائيلية، انظر أيضا، أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 74-75.

(60) يكرر ديرشويتس هذا الزعم في مقال بعنوان: "يجب إيقاف السيارات التي يفضلها الإرهابيون"، صحيفة نيويورك ديلي نيوز (29 شباط/ فبراير 2004).

(61) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 61-63؛ انظر أيضا ص. 73-74. للاطلاع على نص قرار المحكمة، انظر "الصليب الأحمر والهلال الأحمر: قرار المحكمة العليا (8 نيسان/ إبريل 2002)"، www.israel-mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHOlkgO.

(62) غريغ ماير، "محنة الشرق الأوسط: الأمن" نيويورك تايمز (21 أيار/ مايو 2003).

(63) أطباء لحقوق الإنسان، تركة من الظلم، ص. 60.

(64) منظمة العفو الدولية، بعيدا عن أنظار العالم، ص. 35 ملاحظة 12.

(65) أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 61 ("حشر أكبر عدد ممكن من الجنود")؛ بتسيلم، المس بالطواقم الطبية، ص. 20-21، 23-24.

(66) للاطلاع على معلومات حول الاعتداءات المبكرة على سيارات الإسعاف الفلسطينية، انظر أطباء لحقوق الإنسان، تقييم استخدام القوة، ص. 13-14، حيث أشارت المنظمة: "يزعم الجيش الإسرائيلي أن سيارات الإسعاف لا تستخدم استخداما ملائما، ولكن فريق أطباء لحقوق الإنسان لم يتلق أي توثيق لحالة واحدة تم فيها استخدام سيارة إسعاف لأغراض غير نقل المصابين"؛ للاطلاع على معلومات حول الاعتداءات الحديثة، انظر بتسيلم، المس بالطواقم الطبية، ص. 14-19. أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، تركة من الظلم، ص. 60.

obeikandl.com

(5)
ثلاث رصاصات في مؤخرة الرأس

(1) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة القانون__الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان، "سياسة الاغتيالات لدولة إسرائيل" (أيار/ مايو 2002) ص. 7 ("ليست أمرا جديدا")؛ المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الإنسان "الاستهداف بغرض القتل: الوحدات الإسرائيلية المتخفية" (القدس، 1992)، ص. 4 (باراك)، 22 (استنتاجات)؛ منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "نشاطات الوحدات المتخفية في المناطق المحتلة" (القدس، أيار/ مايو 1992)، ص. 8 ("نسبة كبيرة"؛ قارن مع ص. 20-21)، 75 ("خمسين بالمئة"). هيومان رايتس ووتش، "رخصة للقتل: العمليات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين "المطلوبين" والمقنعين"، (نيويورك، 1993)، ص. 1 (عدد الضحايا وتصنيفهم)، 4 ("اتسعت"، "مما أدى إلى")، 10 (أعدام المعتقلين)، 20 ("مجموعة محددة من القواعد"). لقد كان الجناح المسلح من الحركة الصهيونية يرتكب اغتيالات سياسية في فلسطين منذ عشرينيات القرن العشرين.

(2) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات" (لندن، تموز/ يوليو 2003)، ص. 1 ("عشرات"). موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، "الاغتيالات - القتل خارج نطاق القانون"، وتسرد المنظمة 110 حالات قتل مستهدف و71 من عابري السبيل [بما في ذلك 23 طفلاً رضيعاً أو قاصراً، قتلوا خلال شهر حزيران/ يونيو 2003.] www.btselem.org/english/statistics/fatalities_lists/extra_judicial_eng.asp]. آريا دايان، "يوم من كل خمسة أيام، تجري قوات الدفاع الإسرائيلية محاولة اغتيال"، هآريتز (21 أيار/ مايو 2003) ("كل خمسة أيام")؛ بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: القتل خارج نطاق القانون (القدس، شباط/ فبراير 2001)، ص. 14.

(3) ليلي غاليلي، "طيارو الاحتياط يرفضون سياسة الاغتيالات"، هآريتس (19 أيلول/ سبتمبر 2003)؛ أموس هاريل و ليلي غاليلي، "سلاح الجو سوف يطرد الطيارين الرافضين"، هآريتس (25 أيلول/ سبتمبر 2003). (للاطلاع على البيان العام الذي أعلنه الطيارون الرافضون، "رسالة من طيارين إسرائيليين يرفضون الخدمة العسكرية"، انظر .(www.xs4all.nl/~pieth/PilotsLetter.pdf إيتمار إيخنر و توفا تزيموكي، "ديرشويتس يريد الحصول على "براءة" لإسرائيل"، يدعوت أحرنوت (18 تشرين الثاني/ نوفمبر2003) ("دعم سلاح الجو الإسرائيلي")؛ ألان م. ديرشويتس، "Alle lieben tote Juden...," في صحيفة داي ويلت (15 حزيران/ يونيو 2002).

(4) ألان ديرشويتس، "ناقدو قتل الشيخ ياسين يكشفون عن عماهم الأخلاقي"، صحيفة فورورد (26 آذار/ مارس 2004). وفي مكان آخر من ذلك المقال، يكتب أيضا أن "قادة الإرهابيين" مثل ياسين "يجب أن يعدوا محاربين، وبناء عليه، فهم أهداف ملائمة للهجوم الوقائي".

(5) انظر أيضا، ألان م. ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (نيو هيفن، 2002)، ص. 120، 184.

(6) اتفاقية جينيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المادة 4.

(7) منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة (لندن، 2001)، ص. 20؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 69-70. وتشير هذه الدراسة الأخيرة إلى أن إسرائيل "لا تعترف بأعضاء المنظمات الفلسطينية الذين يشتركون بأعمال عدائية بوصفهم محاربين.... وإذا كانت دولة إسرائيل تفضل النظر إليهم بوصفهم "محاربين"، يتعين عليها بالتالي معاملتهم كأسرى حرب، بدلا من التعامل معهم ضمن نظام القانون الجنائي المحلي".

(8) منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة، ص. 19-20؛ انظر أيضا اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 7.

(9) بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، ص. 8؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 61.

(10) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 60 (قارن مع ص. 8، 67).

(11) المرجع السابق، ص. 6 ("هجوم كبير")؛ منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 2 ("لم تقدم").

(12) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 3-4 (قارن مع منظمة العفو الدولية، الاغتيالات التي تنفذها الدولة، ص. 5)؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 73 (قارن مع ص. 8).

(13) منظمة العفو الدولية، "يجب على إسرائيل إنهاء سياسة الاغتيالات"، ص. 4-6؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 60.

(14) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة القانون، سياسة الاغتيالات، ص. 8-9 ("جريمة قتل")، "جريمة حرب")، 60 ("الأشد جسامة")، 76 ("شائنة").

obeikandl.com

(15) بتسيلم، ورقة بيان موقف: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، ص. 14؛ "أيلون: عمليات القتل الإسرائيلية تخلق المزيد من المهاجمين الانتحاريين"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (18 كانون الأول/ ديسمبر 2001)؛ انظر أيضا أموس هاريل، "ضباط أمن يقولون: القتل المستهدف لا يؤدي الغرض؛ لا يوجد حل عسكري للإرهاب"، هآريتس (19 كانون الأول/ ديسمبر 2001).

(16) أليكس فيشمان، "عملية تصفية خطيرة"، يدعوت أحرنوت (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001)؛ شلوميت ألوني، "يمكنكم مواصلة التصفيات"، يدعوت أحرنوت (18 كانون الثاني/ يناير 2002)؛ برادلي بورستون، "خلفية عامة: "ضربة" شحادة ترسل أمواج صدمة إلى إسرائيل"، هآريتس (25 تموز/ يوليو 2002) (قائد ميرتس)؛ عكيفا إلدار، "كيف تتوقف عن وقف إطلاق النار"، هآريتس (25 تموز/ يوليو 2002)؛ غيدون ساميت، "إنها قصة رعب، وحسب"، هآريتس (26 تموز/ يوليو 2002)؛ عكيفا إلدار، "إذا كان هناك دخان، فليس هناك وقف لإطلاق النار"، هآريتس (30 تموز/ يوليو 2002)؛ "رسالة إلى محرر صحيفة أمريكي"، هآريتس (30 تموز/ يوليو 2002) (نص البيان العام المخطط). لمزيد من المناقشة والمراجع، انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية. (نيويورك، 2003).

(6)
أبو غريب الإسرائيلية

(1) بخصوص هذه الفقرة والفقرة اللاحقة، انظر بصفة خاصة منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: إساءة المعاملة، "ضغط جسدي متوسط" أم تعذيب؟ (القدس، آذار/ مارس 1991)، ص. 27-32، ومنظمة العفو الدولية، "تقرير وتوصيات من بعثة لمنظمة العفو الدولية إلى حكومة دولة إسرائيل 3-7 حزيران/ يونيو 1979، بما في ذلك إجابة الحكومة وتعليقات منظمة العفو الدولية" (لندن، أيلول/ سبتمبر 1980)، ص. 5-13.

(2) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(3) "إسرائيل تعذب السجناء العرب: تحقيق خاص من إعداد "INSIGHT"، صندي تايمز (19 حزيران/ يونيو 1977)؛ "التعذيب: إسرائيل ترد"، صندي تايمز (3 تموز/ يوليو 1977)؛ "التعذيب: دفاع مشوب بالعيوب"، في صحيفة صندي تايمز (10 تموز/ يوليو 1977). للاطلاع على تحليل لمزاعم صحيفة صندي تايمز، والرد الإسرائيلي، والدحض الذي قدمته الصحفية، انظر منظمة العفو الدولية، تقرير وتوصيات، ص.

9-11، وقد وجد التقرير: "وباختصار، أن الرد الإسرائيلي على مزاعم صحيفة صندي تايمز تناول ست حالات فقط من الحالات الـ 22 التي أوردتها الصحيفة. وحتى في هذه الحالات، كان الرد ظرفيا ولم يضعف من المزاعم المحددة بحد ذاتها". أما الاستنتاج الأوسع الذي خرجت به منظمة العفو الدولية حول معاملة إسرائيل للمحتجزين الفلسطينيين، فهو "يؤكد وجهة نظرها التي أعلنت عنها في مناسبات متعددة منذ عام 1970، بأنه توجد أدلة واضحة كافية حول إساءة معاملة المحتجزين الأمنيين في المناطق المحتلة على يد المحققين، ومسؤولي السجون، مما يستدعي إجراء تحقيق عام حول هذا الأمر" (ص. 43).

(4) منظمة العفو الدولية، "التعذيب في الثمانينيات" (لندن، 1984)، ص. 233-34.

(5) المفوضية الدولية للحقوقيين، ومنظمة القانون في خدمة الإنسان (الحق)، "التعذيب والتهديد في الضفة الغربية: حالة سجن الفارعة" (رام الله، 1984).

(6) مؤسسة الحق، معاقبة شعب: انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 1987- كانون الأول/ ديسمبر 1988 (رام الله، كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص. 341-45، 351-57؛ مؤسسة الحق، شعب تحت الحصار: التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، 1989 (رام الله، 1990)، ص. 173-79؛ "إسرائيل والمناطق المحتلة"، في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 1990 (لندن).

(7) منظمة بتسيلم، "التحقيقات، ص. 6، 23. انظر أيضا، منظمة بتسيلم، "التحقيق مع الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة: متابعة لتقرير بتسيلم الصادر عام 1991" (القدس، آذار/ مارس 1992)، ويورد هذا التقرير أنه على الرغم من "الانتباه الواسع والفوري" الذي اجتذبه التقرير الأصلي، "فما زالت الصورة على حالها إلى حد كبير كما كشفنا عنها قبل عام" (ص. 11، 43). للاطلاع على تعامل الإعلام الإسرائيلي ومنظمات حقوق الإنسان مع موضوع التعذيب في أثناء الانتفاضة، انظر أيضا نورمان فنكلستين، "صعود وأفول فلسطين، رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة" (منيابوليس، 1996)، ص. 48-49.

(8) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(9) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر فوزي الأسمر، "أن تكون عربيا في إسرائيل" (بيروت، 1978)، خصوصا الفصل السادس.

(10) "الإرهاب والاحتجاز الوقائي: حالة إسرائيل"، مجلة كومنتري (كانون الأول/ ديسمبر 1970، ص. 67-78؛ "الاحتجاز الوقائي للمواطنين في أثناء الطوارئ القومية—مقارنة بين إسرائيل والولايات المتحدة"، في كتاب "الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل" (تل أبيب، 1971)، ص. 295-321؛ "الحريات المدنية في

إسرائيل: مشكلة الاحتجاز الوقائي"، إرفينغ هوو ,كارل غيرشمان (محررون)، إسرائيل والعرب والشرق الأوسط (نيويورك، 1972)، ص. 266-99.

(11) "الاحتجاز الوقائي في إسرائيل" (رسائل)، مجلة كومنتري (حزيران/ يونيو 1971).

(12) يواف كارني، " إسرائيل تقع بين واشنطن والرياض"، هآريتس (19 نيسان/ إبريل 1991) والمقصود من هذا المقال أن إسرائيل واقعة بين المؤيدين لها تأييداً مطلقاً وتمثلهم واشنطن وبين الذين ينظرون إليها على أنها كيانٌ معادٍ مغتصب وتمثلهم الرياض.

(13) ألان ديرشويتس، "بعكس التيار السائد" (نيويورك، 1992)، ص. 389.

(14) مونرو هـ. فريدمان، و ألان م. ديرشويتس، "إسرائيل تقوم بالتعذيب، يقولون" نيويورك تايمز (2 حزيران/ يونيو 1978). الاستشهاد حول وصف فريدمان مأخوذ من اقتباس من حفل تقديم أفضل جائزة تقدمها جمعية المحامين الأمريكيين تقديرا للحرفية، والتي حصل عليها فريدمان (منشور على موقع الإنترنت التابع لمدرسي القانون في جامعة هوفسترا، www.hofstra.edu.

(15) ألان ديرشويتس، "وقاحة" (نيويورك، 1991)، ص. 236-237.

(16) المحكمة المحلية الأمريكية، منطقة شرق نيويورك، نص المحاكمة، قضية محمد عبد عطا المعروف أيضا باسم محمد العبد أحمد ضد وايغن وآخرين. هذه النسخة من المحاكمة وفرها مشكورا جون لوو، مدير القضايا للقاضي جاك وينستين، الذي نظر في هذه القضية. ويعود تاريخها إلى 2 آب/ أغسطس 1989.

(17) قضية أحمد ضد وايغن، ص. 450-451.

(18) المرجع السابق، ص. 501-503.

(19) المرجع السابق، ص. 384-385.

(20) المرجع السابق، ص. 404.

(21) المرجع السابق، ص. 507.

(22) المرجع السابق، ص. 382-386.

(23) مراسلة شخصية بتاريخ 13 آذار/ مارس 2004. في حين أن ديرشويتس وفريدمان انهمكا، وقد اعترفا بذلك بعد تمنع، بنشاط لتشويه سمعة سامي إسماعيل، إلا أن المحامية لانغر لعبت دورا مختلفا تماما، وهو أمر يستحق التقدير. في المحاكمة التي عقدت عام 1989 في قضية تسليم سجين، تم توجيه سؤال لسامي إسماعيل ما إذا كان "يعدُّ فليشا لانغر محامية صادقة ويعتمد عليها" أجاب: "أنا أعدُّ فليشا لانغر مثل أم لي. أنا فخور بأن أقول ذلك. لقد رزقت مؤخرا بطفلة وسميتها فليشا؛ كي أعبر عن امتناني لها، وتقديري لحقيقة أنها أنقذت حياتي. أنا أعدُّها أما أخرى لي بكل ما تحمله الكلمة من معنى" (المرجع السابق، ص. 601-602). وقد نالت المحامية لانغر الجائزة البديلة عن جائزة نوبل للسلام عام 1990 لعملها في مجال حقوق الإنسان، كما عدتها المجلة النسائية الأسبوعية الإسرائيلية الشهيرة، مجلة YOU، عام 1998 واحدة من أهم خمسين امرأة في المجتمع الإسرائيلي.

obeikandl.com

(24) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 237-238.

(25) قضية أحمد ضد وايغن، ص. 339-345.

(26) المرجع السابق، ص. 464.

(27) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 239. من أجل التوضيح، أشار قاضي المحكمة جاك وينستين لشهادة ديرشويتس فقط في مسائل هامشية نسبيا، وهي أنه عندما قامت الولايات المتحدة بتسليم جون ديجانجوك، وهو أوكراني متهم بجريمة حرب، إلى إسرائيل، فإنه لم يتعرض للتعذيب، وأن نظام السجون الإسرائيلي يمكن مقارنته مع معظم أنظمة السجون في الغرب. ومن ناحية أخرى، عارض القاضي وينستين تعريف ديرشويتس للتعذيب وما تمارسه إسرائيل. ونقض زعم ديرشويتس بأن التعذيب وحتى المعاملة اللاإنسانية تعني فقط التسبب بألم جسدي، إذ صرح وينستين بأن التعذيب والعقوبات القاسية وغير المعتادة يجب تعريفها لغرض هذه المحاكمة، بوصفها تتضمن التهديد والأنواع اللاإنسانية الأخرى من الإيذاء النفسي بما في ذلك الخداع المصمم للتسبب باليأس". إضافة إلى ذلك، فبعكس زعم ديرشويتس بأن أساليب التحقيق الإسرائيلية تتألف من "إستراتيجيات" تتسبب بالخوف وليس الألم، أشار وينستين مباشرة إلى "تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل"، الذي ورد فيه "تقارير عن تواصل حالات ضرب المشتبه بهم والمحتجزين، وتقارير حول معاملة قاسية ومذلة للسجناء والمحتجزين". ولم يأمر وينستين بتسليم السجين لإسرائيل إلا بعد أن أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة إلى المحكمة "تقدم فيها ضمانات رسمية أن المتهم إذا ما تم تسليمه لن يتعرض للتعذيب أو أشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة". انظر قضية أحمد ضد وايغن، 726.

(28) ألان ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، (نيوهيفن، 2002)، ص. 124.

(29) انظر الفصل الفرعي "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(30) تقارير منظمة العفو الدولية (نيويورك) للأعوام 1991-1999. تقرير العام 1991 يغطي المدة ما بين كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر 1990، وهكذا دواليك.

(31) منظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب (لندن، 2003)، القسم 2-2.

(32) منظمة هيومان رايتس ووتش، التحقيقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة (نيويورك، 1994)، ص. X، 4. وبمثل ذلك، فقد استنتجت التقارير السنوية لمنظمة هيومان رايتس ووتش خلال عقد التسعينيات أن إسرائيل قامت بصفة منهجية بتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين.

(33) منظمة بتسيلم، التشريع يسمح باستخدام القوة البدنية والقسر النفساني في التحقيقات التي يجريها جهاز الأمن العام، ورقة بيان موقف (القدس، كانون الثاني/ يناير 2000)، ص. 31.

(34) انظر الفصل الفرعي المعنون "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(35) للاطلاع على مقتطفات من تقرير لاندو وتعليقات نقدية حوله، انظر بصفة خاصة، مجلة Israel Law Review (القدس)، المجلد 23، الأعداد 2-3 (ربيع-صيف 1989). وقد أسهم ديرشويتس بمقال في عدد المجلة ذلك ("هل من الضروري تطبيق "ضغط جسدي" ضد الإرهابيين-والكذب بشأن ذلك لاحقا؟")، ولم يتخذ أي موقف حول توصيات لجنة لاندو التي سمحت بممارسة التعذيب: "إنني أفتقر للمعلومات الضرورية من أجل التوصل إلى تقييم مؤكد حول ما إذا كان يجب السماح لجهاز الأمن العام باستخدام الضغط الجسدي خلال التحقيق مع بعض الإرهابيين المشتبه بهم تحت ظروف محددة" (ص. 199).

(36) بتسيلم، التحقيقات، ص. 31.

(37) انظر الفصل الفرعي المعنون "إساءات تحدث أحيانا" في هذا الفصل.

(38) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "دفاع باطل: التعذيب وإساءة المعاملة في تحقيقات جهاز الأمن العام بعد قرار المحكمة العليا، 6 أيلول/ سبتمبر 1999-6 أيلول/ سبتمبر 2001"، (القدس، أيلول/ سبتمبر 2001، ص. 9 هامش 6.

(39) بتسيلم، "إضفاء الشرعية على التعذيب: أحكام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضايا البلبيسي، وحمدان، ومبارك" (القدس، كانون الثاني/ يناير 1997).

(40) موقع الإنترنت التابع لمنظمة بتسيلم، تحت عنوان "التعذيب"، http://www.btselem.org/Arabic/Torture/Index.asp؛ انظر أيضا مقال إيتان فيلنر، المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم، في صحيفة لوموند: "إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي أضفى الشرعية على التعذيب قضائيا ومن ناحية اللغو... لقد قامت المحكمة العليا فعليا بإضفاء الشرعية على التعذيب من خلال إقرار استخدامه في حالات فردية" (11 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

(41) منظمة العفو الدولية، مكافحة التعذيب، القسم 2-2.

(42) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 139-140.

(43) "ملخص لسجل الجزء العام من الاجتماع الـ 297: إسرائيل. 97/09/04" (CAT/C/SR.279/Add.1).

(44) تقرير المقرر الخاص، السيد نايجل س. رودلي، المقدم قبل صدور قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 1995/37 ب" (E/CN.4/1997/7).

(45) بتسيلم، تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية، ص. 25، 54.

(46) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (المحكمة الإسرائيلية العليا 94/5100)، ص. 27.

(47) أورا ماغان، منسقة قسم المعلومات، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (1 كانون الأول/ ديسمبر 2003، اتصال شخصي). انظر أيضا بتسيلم، "التحقيقات"، ص. 32-36.

(48) منظمة العفو الدولية، "الموت بالهز: حالة عبد الصمد حريزات" (تشرين الأول/ أكتوبر 1995) (تقارير التشريح). لم توجه أي تهم جنائية للمحقق الذي قام بتعذيب حريزات حتى الموت، وكذلك "بعد إيقاف عن العمل لم يستمر طويلا، عاود عمله بالتحقيق - وربما التعذيب- مع المحتجزين الفلسطينيين" (اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، دفاع باطل، ص. 19). أقر رئيس الوزراء إسحاق رابين في عام 1995 أن "الهز" قد تم استخدامه ضد ثمانية آلاف من المحتجزين الفلسطينيين، بينما صرح النائب العام الإسرائيلي السابق أن "استخدام أسلوب التحقيق المعروف بالهز هو أسلوب يستخدم بصفة معتادة في التحقيقات" (بيتسيلم، تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية، ص. 31-32).

(49) "تقرير صدر حول الظروف المحيطة بمقتل أحد المحتجزين (تصريح من المتحدث باسم وزارة العدل)" (القدس، 7 حزيران/ يونيو 1995)، http://www.israel-mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHOa4eO-.

(50) قضية اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ضد إسرائيل (المحكمة العليا 94/5100)، ص. 9. أحال قرار المحكمة هذا إلى قرار سابق للمحكمة العليا رقم 95/4054، وهو حكم سابق أصدرته المحكمة بخصوص قضية حريزات.

(51) يلمح ديرشويتس أيضا إلى هذا الزعم في الصفحات 134، و 135، و 199.

(52) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا"، ص. 140-141.

(53) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة" (ألبني، 2002)، ص. 141-142. الاقتباس الداخلي يشير إلى المدة السابقة على قرار المحكمة الإسرائيلية العليا عام 1999 بشأن التعذيب.

(54) منظمة بتسيلم، "تعذيب روتيني: أساليب التحقيق لدى جهاز الأمن العام" (القدس. 1998)، ص. 16، 29 (انظر ص. 30-31 للاطلاع على أمثلة عديدة عن فلسطينيين تم تعذيبهم استنادا إلى سيناريو "القنبلة الموقوتة"، ومع ذلك تم الإفراج عنهم لاحقا دون أن توجه لهم اتهامات ودون وضعهم في الاحتجاز الإداري).

(55) منظمة بتسيلم، "تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية"، ص. 32، 48.

(56) انظر الفصل الفرعي المعنون "لا مزيد من التعذيب" في هذا الفصل.

(57) منظمة بتسيلم، "تشريع يسمح باستخدام القوة الجسدية"، ص. 43-46.

(58) يكرر ديرشويتس أشكالا أخرى من هذا الزعم في صفحة 134 ("منعت رسميا جميع أشكال الضغط الجسدي"، "محظور تماما")، وصفحة 135 ("القانون الحالي لا يسمح

حتى"، "الذي حظر استخدام الضغوط الجسدية")، وصفحة 138 ("قد منعتها حاليا")، وصفحة 184 ("حظر استخدام")، وصفحة 199 ("هذا النوع من الضغط يعد حاليا منافيا للقانون")، وصفحة 206 ("توقفت عن القيام").

(59) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟"، ص. 251-252 هامش 26.

(60) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، دفاع باطل، ص. 14.

(61) التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش للعام 2000 (نيويورك).

(62) اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "عودة إلى روتين التعذيب: تعذيب وإساءة معاملة الفلسطينيين المحتجزين في أثناء الاعتقال والحجز والتحقيق، أيلول/ سبتمبر 2001 - نيسان/ إبريل 2003" (القدس، نيسان/ إبريل 2003)، ص. 9-14، 21، 89. للاطلاع على مسألة تواطؤ محكمة العدل العليا، انظر بصفة خاصة الفصل الرابع ("ختم موافقة لجهاز الأمن العام: محكمة العدل العليا، النائب العام، ومكتب الادعاء العام الحكومي").

(63) منظمة العفو الدولية، "مكافحة التعذيب"، القسم 2-2.

(64) منظمة العفو الدولية، "نفوس محطمة: مضي عام على الانتفاضة" (لندن، 2001)، ص. 50.

(65) منظمة بتسيلم، "روتين معتاد: ضرب الفلسطينيين وإساءة معاملتهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى" (القدس، 2001)، ص. 2-3، 5، 21-22، 36 (الاقتباسات بخصوص حرس الحدود مأخوذة من شهادات قدمها عناصر من حرس الحدود وردت في صحيفة هآريتس). للاطلاع على وثائق أخرى حول الموضوع، انظر بتسيلم، "في وضح النهار: إساءة معاملة الفلسطينيين على يد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في 23 تموز/ يوليو 2001" (القدس).

(7)
عودة المدمرين

(1) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه: هدم البيوت كوسيلة للعقاب في أثناء انتفاضة الأقصى" (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص. 4.

(2) المرجع السابق، ص. 6 ("لم تستخدم أبدا")، ص. 15 ("بصرف النظر عن" "يشرعون"، "أربعين بالمئة"). بخصوص التمييز في استخدام هذا الإجراء العقابي، تستذكر منظمة بتسيلم أن"بيت باروخ غولدشتاين الذي ارتكب اعتداء في الحرم الإبراهيمي عام 1994، حيث قتل تسعة وعشرون فلسطينيا، لم يهدم. كما لم يهدم بيت شاهار دفير زيلنغر، الذي أدين بالانتماء إلى منظمة إرهابية سعت لتنفيذ هجمات ضد العرب، ونفذت ما بين العامين 2001 إلى 2003 هجمات بإطلاق الرصاص، وزرع متفجرات لغرض إيذاء الفلسطينيين" (ص. 6 ملاحظة 7؛ بهذا الخصوص، انظر أيضا تقرير

منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات" [لندن، أيار/ مايو 2004]، ص. 9).

(3) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة (ألبني، 2002)، ص. 145؛ منظمة بتسيلم، هدم البيوت - إحصائيات، http://www.btselem.org/arabic/Punitive_Demolitions/Statistics.asp؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 4-7.

(4) منظمة العفو الدولية، "الهدم والتجريد: تدمير بيوت الفلسطينيين" (لندن، كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص. 15 (قارن مع، بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 20-24).

(5) التقرير السنوي العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لسنة 1992 (نيويورك). ويبدو أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى هذا الأسلوب في بعض الحالات خلال احتلالها للعراق؛ انظر كينيث روث، "رسالة إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد" (هيومان رايتس ووتش، 12 كانون الثاني/ يناير 2004).

(6) منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير متابعة" (القدس، تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)، ص. 4 ("عملية إدارية")؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 14 ("التشريح").

(7) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 16 ("لا توجد أية استثناءات")، 39-42 ("سكان المنطقة" و "في إصدار هذا الأمر" ص. 42)؛ بخصوص تبرير الجيش الإسرائيلي لعدم إصدار تحذير مسبق ودحض منظمة بتسيلم لهذا التبرير، انظر ص. 17، 43؛ بخصوص الأسباب التي عرضتها المحكمة العليا لقرارها الأصلي الذي أقر بعدم وجوب إصدار تحذير مسبق، ودحض منظمة بتسيلم لهذه الأسباب، انظر ص. 41-42.

(8) للاطلاع على مناقشة بشأن القانون الدولي المتصل بهذا الأمر، انظر يورام دينستين، "المحكمة الإسرائيلية العليا وقانون الاحتلال العدواني: هدم البيوت وإغلاقها"، في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 1999)، ص. 292-295؛ كريتزيمر، "احتلال العدالة"، ص. 146-148؛ منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، ص. 44-46؛ منظمة بتسيلم، الأساس القانوني لهدم البيوت وإغلاقها؛ بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 25-41.

(9) منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب"، ص. 5؛ منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 47. بخصوص المسألة المنفصلة تماما حول ما إذا كان هذا العقاب فعالا كرادع، ذكرت منظمة بتسيلم أن هذا الأمر قابل للجدال، واستشهدت برأي "مسؤول رفيع من المؤسسة الأمنية" يرى أنه "في معظم الحالات" لا يكون هذا العقاب فعالا، كما استشهدت بتقرير داخلي لقوات الدفاع الإسرائيلية ورد فيه أنه

obeikandl.com

"ليس هناك أي إثبات حول التأثير الردعي لهدم البيوت" و "عدد الهجمات... تصاعد بعد بضعة أشهر من بدء تنفيذ هذه السياسة" (المرجع السابق، ص. 46-47).

(10) "مؤتمر حول حقوق الإنسان (تل أبيب، تموز/ يوليو 1971)"، في الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في إسرائيل (تل أبيب، 1971)، ص. 376-377.

(11) دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 302-303. تنضوي أفكار دينستين عموما ضمن الإجماع الإسرائيلي العام، فهو يدعم على سبيل المثال السياسة الإسرائيلية في التصفية السياسية (آنتوني دوركين، "دفاعا عن القتل؟" صحيفة غارديان [30آذار/ مارس 2004] .(للاطلاع على تفنيد آخر لمحاجة ديرشويتس، انظر كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 147، 233 ملاحظة 9.

(12) وفقا لمنظمة بتسيلم، "كان اثنان وثلاثون بالمئة من المخالفين المشتبهين في السجن في وقت تنفيذ الهدم، وواحد وعشرون بالمئة منهم"مطلوبين"، وسبعة وأربعون بالمئة منهم قد قتلوا". إضافة إلى ذلك، أوردت منظمة بتسيلم أن "بعض عمليات الهدم تضمنت بيوتا كانت مستأجرة من قبل المشتبه به"، وفي تلك الحالات "فإن الضحية الرئيسة (من الناحية المالية على الأقل) هم مالكو العقار، الذين ليس لهم أية علاقة مع التصرفات المعنية للمشتبه به". وأخيرا، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية، عن قصد في بعض الحالات، "بهدم بيوت مجاورة لبيت المشتبه به.... وهذه ممارسة شائعة عندما يكون سكان البيوت المجاورة أعضاء في الأسرة الممتدة للمشتبه به". ضمن البيوت الست مئة تقريبا التي قامت إسرائيل بهدمها كوسيلة للعقاب منذ بدء الانتفاضة الجديدة، كان نصفها تقريبا لا تعود إلى العائلة النواة للمشتبه به، وإنما "كانت بيوتا مجاورة للبيت الذي يعيش فيه المشتبه به" (بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 9-13).

(13) منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، ص. 11؛ منظمة بتسيلم، "هدم البيوت وإغلاقها كوسيلة للعقاب" http://www.btselem.org/Arabic/ Punitive_Demolitions/Index.asp؛ مؤسسة الحق (القانون في خدمة الإنسان)، "معاقبة شعب: انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 1987-1988 (كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص. 225.

(14) كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 149؛ انظر أيضا دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 296.

(15) كريتزمير، "احتلال العدالة"، ص. 149-150؛ انظر أيضا دينستين، "عمليات الهدم"، ص. 298-299.

(16) منظمة بتسيلم، "الأساس القانوني".

(17) ألان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، ص. 137.

obeikandl.com

(18) ألان ديرشـــويتس، "الدفـــاع ضـــد الإرهاب ضـــمن ســـيـــادة القـــانون"، www.herzliyaconference.org.

(19) ألان م. ديرشويتس، "استجابة جديدة على الإرهاب الفلسطيني"، صحيفة جيروسالم بوست (11 آذار/ مـارس 2002)؛ انظر أيضـا "مـا الذي يجـعل الإرهاب فـعـالا؟" (نيوهيفن، 2002)، ص. 176-178. على الرغم من أن الفصل 24 من كتاب "مرافعة لإسرائيل" الذي يدافع عن أخلاقية هدم المنازل، يكرر بصفة شبه حرفية ما ورد في فصل مشابه في كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (ص. 172-181)، إلا أن ديرشويتس يحذف بصمت هذه الفقرة حول التدمير التلقائي للقرى، ربما يعود ذلك إلى أن المناصرة الصريحة لهذا النوع من الإرهاب الهائل لا تفيد في المرافعة لإسرائيل. وبالمناسبة، فإن تكرار الحجج الواردة في كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" يعكس حقيقة أن الانشغال الحالي لديرشويتس بالإرهاب لا يعود إلى اهتمامه بهذا الموضوع بحد ذاته أو تهديد الإرهاب في الولايات المتحدة بقدر ما هو مدفوع بفائدة هذا الموضوع لإزالة أي لوم عن إسرائيل: كان من الممكن لديرشويتس أن يطلق على كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" اسما أدق في وصف غرض الكتاب كأن يسميه ما الذي يجعل إسرائيل معذورة في سحق حقوق الإنسان في حربها ضد الإرهاب؟ إن جوهر كتاب "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" هو عشرون صفحة تحتوي على جداول مقارنات تبين، وفقا لديرشويتس، ما الذي جعل الفلسطينيين يعتقدون بأن الإرهاب يأتي بنتيجة؟ على سبيل المثال، في العمود الأيسر من الجدول، وعنوانه "النشاطات الفلسطينية الإرهابية" يدرج " 4 أيلول/ سبتمبر 1997 - ثلاثة تفجيرات، واحدة بعد الأخرى، تقتل على الأقل أربعة إسرائيليين، وثلاثة مهاجمين انتحاريين في السوق الخارجي الرئيس في القدس" بينما في العمود الأيمن المقابل الذي أطلق عليه "المنافع التي عادت على القضية الفلسطينية" يدرج مقابل الفقرة السابقة "22 أذار/ مارس 2000 - البابا يوحنا بولس يزور عرفات في بيت لحم" (ص. 77-78). العلاقة السببية بين هذين الحادثين واضحة للغاية - هجوم انتحاري عام 1997، زيارة البابا عام 2000 - سيكون من العجب أن الفلسطينيين لم يلاحظوا ذلك.

(20) يهوشوفاط هركابي، "الساعة القاتلة لإسرائيل" (نيويورك، 1986)، ص. 101. كتب هركابي أن "تسمية حرب لبنان "حرب سلامة الجليل" هي أكثر من تسمية زائفة. كان من الأصدق تسميتها "الحرب لصيانة احتلال الضفة الغربية"؛ انظر أيضا ميرون بنيفينستي، "أعداء حميمون" (بيركلي، 1995)، ص. 79؛ الجنرال أفرهام تامير، "جندي يبحث عن السلام" (نيويورك، 1988)، ص. 93، 116، 117، 122؛ وشيمون شامير، "الآراء الإسرائيلية حول مصر والعملية السلمية" في كتاب "معضلات الأمن" (نيويورك، 1987) ص. 127-128 (استطلاعات الرأي العام)؛ نعوم تشومسكي،

"المثلث الرهيب" (بوسطن، 1983)، ص. 221 (أعداد الإصابات)، 253-254 (استطلاعات الرأي العام)؛ روبرت فيسك "ويل لأمة" (نيويورك، 1990)، ص. 257، 418-419 (أعداد الإصابات)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 134/37، مساعدة الشعب الفلسطيني (17 كانون الأول/ ديسمبر 1982).

(21) جويل برينكلي، "الاستطلاعات تظهر أن أقلية في إسرائيل تعارض المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية حاليا"، صحيفة نيوروك تايمز (2 نيسان/ إبريل 1989). حول السجل الشنيع لإسرائيل في مجال حقوق الإنسان في أثناء الانتفاضة الأولى، انظر فنكلستين "صعود وأفول فلسطين: رواية شخصية عن سنوات الانتفاضة" (منيابوليس، 1996)، الفصل 3.

(22) جيسكا مونتيل، "عملية الدرع الواقي: حرب البروباغاندا والحقيقة" مجلة تيكون (تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 2002)؛ للاطلاع على تفاصيل حول الجرائم الإسرائيلية في أثناء عملية الدرع الواقي، انظر الفصل الفرعي المعنون "ليس هناك أي دليل" في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(23) للاطلاع على مناقشة حول هذا الموضوع، انظر فنكلستين، "صعود وأفول فلسطين"، الفصل الرابع.

(24) انظر الفصل الفرعي المعنون "المساواة" في الفصل 9.

(25) منظمة بتسيلم، "هدم السلام: السياسة الإسرائيلية في الهدم واسع النطاق لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية" (القدس، كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص. 2، 26-27، 30، 34-36، 39.

(26) منظمة العفو الدولية، "الهدم والتجريد: تدمير بيوت الفلسطينيين" (لندن، كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص. 1، 2، 11، 14، 17، 19، 20-21، 23، 24-25. انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "تحت الأنقاض"، الجزء 5 ("هدم المنازل غير المرخصة: التمييز في سياسات التخطيط والإنشاء وإجراءات فرض القانون").

(27) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه" ص. 4.

(28) منظمة بتسيلم، "سياسة التدمير: هدم البيوت وتدمير الأراضي الزراعية في قطاع غزة" (القدس، شباط/ فبراير 2002)، ص. 2، 6، 8، 10، 24، 28-29، 32، 35-36.

(29) منظمة العفو الدولية، تحت الأنقاض، ص. 1، 7، 12، 14، 16، 17، 24، 46؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "التدمير المتعمد يشكل جريمة حرب" (بيان صحفي، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

(30) منظمة هيومان رايتس ووتش، "تدمير رفح: هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص. 2، 3، 4-6، 9-10، 15، 18-19، 20، 41-54، 63، 68-69، 94-97، 113-115؛ انظر أيضا منظمة هيومان رايتس

obeikandi.com

ووتش، "إسرائيل: لا بد من وضع حد لاستخدام القوة ضد المدنيين في غزة: يجب على الحكومة الإسرائيلية نبذ خطط الهدم الشامل للمنازل" (20 أيار/ مايو 2004).

(31) منظمة بتسيلم، "ليس لذنب اقترفوه"، ص. 4.

(32) منظمة هيومان رايتس ووتش، "جنين: عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي العسكرية" (نيويورك، أيار/ مايو 2002، القسم 2، ص. 2.

(33) منظمة العفو الدولية، "بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس" (لندن، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص. 7، 10، 12؛ انظر أيضا منظمة العفو الدولية، "قتل المستقبل: أطفال في خط النار" (لندن، أيلول/ سبتمبر 2002)، ص. 7، ومنظمة العفو الدولية،"هدم البيوت يشكل عقوبة جماعية" (14 كانون الثاني/ يناير 2002).

(34) منظمة بتسيلم، "عملية الدرع الواقي: شهادات للجنود، وشهادات للفلسطينيين" (القدس، أيلول/ سبتمبر 2002) ص. 12-14.

(35) منظمة بتسيلم، "سياسة التدمير"، ص. 8؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "غزة: إصابة لاجئين فلسطينيين في أثناء قيام الجيش الإسرائيلي بهدم أحد المنازل" (بيان صحفي، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).

(8)
بلاء على الأمم

(1) تقرير اللجنة الملكية حول فلسطين (لندن، 1937) ص. 125-130 (قارن مع ص. 241).

(2) للاطلاع على مسألة دعم التيار الصهيوني العام "لنقل" العرب خارج فلسطين، انظر نورمان فنكلستين، "الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل - فلسطين"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، ص. xii والمراجع المقتبسة.

(3) Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development (Washington, DC: 1995).

(4) المرجع السابق، ص. 3-5. حول الصفات المميزة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، انظر بصفة خاصة الفصل الخامس، حيث تكتب سارة روي، على سبيل المثال:

"إن دراسة قطاع غزة تعرض مجموعة غريبة من الظروف (أشكالا وآليات جديدة من قصور التنمية) غير شائعة في أوضاع العالم الثالث الأخرى، ولا يمكن تفسيرها بالنظريات الحالية في مجال التنمية. إذ يكمن في أساس هذا الشكل الغريب من

القصور التنموي في غزة، السياسة الإسرائيلية التي تضع في مقدمة أولوياتها النطاق السياسي-القومي على حساب الاعتبارات الاقتصادية. وقد ظهر ذلك من خلال الرغبة الإسرائيلية في الحصول على الأرض بدلا من استغلال الإمكانات الاقتصادية للناس الذين يعيشون عليها. إن الهدف العقدي الإسرائيلي في إقامة دولة يهودية قوية، ظل دائما يفوق أي حاجة أو رغبة في خلق الربح من خلال الاستغلال الاقتصادي للسكان الفلسطينيين، على الرغم من أنه قد حدث استغلال كهذا بالفعل. لقد قامت إسرائيل بنقل أجزاء من السكان الفلسطينيين فعلا وجردت آخرين من مواردهم وقوتهم. في الواقع، كانت إسرائيل خلال التاريخ الحديث لفلسطين هي نظام الاحتلال الوحيد الذي قام عن قصد بتجريد الفلسطينيين قسرا من أرضهم ومائهم وعملهم". (ص.128

للاطلاع على مسألة السياسة الإسرائيلية المحسوبة بالسماح بازدهار الأفراد الفلسطينيين وفي الوقت ذاته تفكيك اقتصادهم الأصلي، انظر بصفة خاصة، الفصل السادس من دراسة سارة روي.

(5) المرجع السابق، ص. 165-167، 175-181. الأرقام المقتبسة حول عدد المستوطنين في غزة وردت في دراسة سارة روي.

(6) منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "العطش لحل: أزمة المياه في المناطق المحتلة وحلها في اتفاقية الوضع النهائي" (القدس، تموز/ يوليو 2000)، ص. 3-4، 8 ("التمييز والإجحاف")، 38، 43-44 ("نظام الدور"). لا يمكن مقارنة البيانات من الضفة الغربية وغزة مقارنة دقيقة؛ على سبيل المثال، نسبة استخدام اليهود بالمقارنة مع الفلسطينيين للمياه في غزة تتضمن استخدامها في القطاع الزراعي الحيوي، بينما لا تتضمن في الضفة الغربية سوى الاستخدام المنزلي والحضري والصناعي؛ كما أن نسبة الاستخدام في غزة تقارن بين استهلاك المياه للمستوطنين اليهود مقارنة بالسكان الفلسطينيين، في حين تجري المقارنة في الضفة الغربية بين الإسرائيليين عموما والفلسطينيين.

(7) منظمة بتسيلم، "الاستيلاء على الأرض: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية" (القدس، أيار/ مايو 2002)، ص. 81.

(8) المرجع السابق، ص. 12 (200,000)، 31 (النصف تقريبا)، 94 ("تمنع الحفاظ")، 95 (ما يزيد عن 40 بالمئة)، 104 (استنتاج). من الاستنتاجات الرئيسة للتقرير أنه في أثناء سنوات "العملية السلمية" في أوسلو، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية تضاعف تقريبا، وإن العدد الكلي للمستوطنين في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ازداد من 247,000 إلى 375,000، ولم يتم إخلاء حتى مستوطنة واحدة، وإن أشد ازدياد في بناء البيوت الجديدة حدث عام 2000 خلال رئاسة باراك

للحكومة (ص. 4، 12). وفي عام 2003 قدر مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) برقم 220.000 مستوطناً.

(9) George Abed, "Beyond Oslo: A Viable Future for the Palestinian Economy," in Sara Roy (ed), The Economics of Middle East Peace: A Reassessment, Research in Middle East Economics, Volume 3, Middle East Economic Association (Stamford, CT: 1999), pp. 46-7.

(10) Meron Benvenisti, 1986 Report - Demographic, economic, legal, social and political developments in the West Bank (Boulder, CO: 1987), pp. 18-19. Arie Arnon et al., The Palestinian Economy - Between Imposed Integration and Voluntary Separation (New York: 1997), pp. 30-4. Roy, Gaza Strip: p. 195.

(11) لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، "الحق في الغذاء: تقرير صادر عن المبعوث الخاص، جين زيغلر، بعثة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة" (31 تشرين الأول/ أكتوبر 2003) .(E/CN.4/2004/10/Add.2)

(12) البنك الدولي، "الانتفاضة المستمرة منذ سبعة وعشرين شهرا، الإغلاقات وأزمة الاقتصاد الفلسطيني: تقييم" (القدس، أيار/ مايو 2003)، ص. " xi-xivالمجتمع الفلسطيني") ص. (xiii، 8 ("سوء التغذية الشديد"؛ قارن مع ص. 36-37)، 9، 21، 24-25، 31، 33-34 ("استثنائي")، 48 (أونروا)، 52-53، 57. وفقا لهذه الدراسة، بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2002، كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية قد تسببت بخسائر تبلغ قيمتها مليار دولار على شكل "أضرار مادية"، في حين "إذا تم حساب استهلاك وتدهور الأدوات والبنية التحتية، فسيبلغ مقدار الأضرار الكلي 7,1 مليار دولار". ومن منظار قطاعي، "فإن الأضرار التي أصابت البنية التحتية العامة، هي الأفدح" (الطرق والأرصفة، شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي، محطات توليد الكهرباء ومصابيح الشوارع، مركبات جمع النفايات، وما إلى ذلك)، و "كان معظم هذه البنية التحتية قد تم تمويله من قبل الجهات المانحة" (ص. xi، 17-19).

(13) المرجع السابق، ص. xii، xvii، 82.

(14) منظمة العفو الدولية، "العيش تحت الحصار: تأثير القيود المفروضة على التنقل على حقوق العمل" (لندن، أيلول/ سبتمبر 2003)، ص. 2 ("مغلقة بالكامل"، "بضعة كيلومترات")، 11 (سكان غزة)، 12 ("الطرق الرئيسة")، 16 ("حظر التجول")، 17 ("عالقين ما بين نقاط التفتيش")، 19 ("كثيرا ما يلجأ")، 25 ("التأثير على").

(15) المرجع السابق، ص. 15 ("الجنود يتمتعون")، 24-25 ("لها الحق في اتخاذ الإجراءات")، "من المهم التمييز").

(16) المرجع السابق، ص. 35-36 ("نسبة صغيرة"، "التمييز")، ("مواجهة").

(17) المرجع السابق، ص. 5 ("واسعة وممتدة")، 7، ("قيود شاملة").

(18) أوري نير، "إسرائيل تخشى العزلة والعقوبات بسبب السياج"، صحيفة فورورد (9 كانون الثاني/ يناير 2004) ("يقدم المشورة"، "محكمة كنغرية"، "السود"، "السويد"، "محدد سلفا")؛ آندرو سي. إسينتين، "ديرشويتس يقدم المشورة لإسرائيل بشأن النزاع حول الجدار"، مجلة هارفرد كريمزون (24 شباط/ فبراير 2004) ("أليس في بلاد العجائب"، "الخيار الأخير"، "محكمة كنغرية")؛ آلان ديرشويتس، "محاجة بشأن عدم الاستفراد بإسرائيل"، مجلة ذا أوستراليان (8 أيار/ مايو 2004) ("عنصرية"). للاطلاع على خلفية عامة حول مداولات محكمة العدل الدولية، انظر بصفة خاصة أندريس مولر، "عدالة قعيدة: المشي عرجا نحو الجدار"، مجلة نيوز فروم ويذن (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 2004).

(19) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "التوقعات بشأن الجدار الجديد" (نيويورك، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) ("كارثة إنسانية"، "امتياز")؛ منظمة بتسيلم، "خلف الجدار: انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة للحاجز الإسرائيلي الفاصل، ورقة بيان موقف" (القدس، 2003)، ص. 13-14 ("ترتيبات العبور")، 15-17 ("تقليص إمكانيات")، 19-20 ("مصادرة مقنعة للأراضي"، "اجتثاث" وسرقة أشجار الزيتون)؛ تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان، جون دوغارد، "حول وضع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967، مقدمة وفقا لقرار اللجنة رقم 1993/2 أ (E/CN.4/2004/6) نيويورك، 8 أيلول/ سبتمبر 2003) (متاجر أغلقت)؛ "معلومات عامة حول الحملة المناهضة لجدار الفصل: "المرحلة الأولى" للجدار (www.stopthewall.org) عدد الأشجار التي تم اجتثاثها). للاطلاع على تحليل مفصل حول التأثير الاقتصادي للحاجز على الفلسطينيين، انظر بصفة خاصة "تأثير السياج الإسرائيلي الفاصل على التجمعات السكانية المتأثرة في الضفة الغربية: تقرير متابعة لمجموعة السياسة الإنسانية والطوارئ واللجنة التنسيقية المحلية للمساعدات" (31 تموز/ يوليو 2003). للاطلاع على مناقشة حول الإغلاقات الحالية "غير المنتظمة وغير المتوقعة" لبوابات الحاجز من قبل الجنود الإسرائيليين، وحول التعسف الإسرائيلي في منح "بطاقات إقامة دائمة" للفلسطينيين، انظر منظمة العفو الدولية "مكان السياج/ الجدار في القانون الدولي" (لندن، شباط/ فبراير 2004)، ص. 9-10، ومجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، (جامعة أكسفورد، شباط/ فبراير 2004) ص. 35-36، 40. للاطلاع على مسألة مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل السياج،

obeikandl.com

والحظر القانوني على ذلك بموجب القانون الدولي حتى على أساس الضرورات العسكرية، انظر منظمة بتسيلم، "خلف الجدار"، ص. 37-38؛ منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار" ص. 10-11؛ مجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، ص. 21-23 ("التعويض")، 38-40. جميع الأرقام الواردة في النص أعلاه بشأن الفلسطينيين المتأثرين بالسياج الفاصل يجب أن تعامل، بوصفها تقديرات؛ للاطلاع على مقارنة للتقديرات المختلفة، انظر المرجع السابق، ص. 6.

(20) منظمة بتسيلم، "خلف السياج"، ص. 28-31؛ منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار" ص. 4 ("ليس من المخالف للقانون")، ص. 14 ملاحظة 15؛ مجموعة محامي أكسفورد للصالح العام، لجمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية، "التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل للحاجز الفاصل في المناطق المحتلة"، ص. 17-18 ("لا تبدو منشغلة").

(21) منظمة العفو الدولية، "مكان السياج/ الجدار"، ص. 6 ("جريمة حرب")؛ منظمة العفو الدولية، "رسالة إلى الرئيس بوش بشأن ضمانات القروض لإسرائيل والسياج الفاصل" (نيويورك، 30 أيلول/ سبتمبر 2003) ("اعتداءات أخرى")؛ منظمة بتسيلم، "خلف الجدار"، ص. 32-33 ("السبب الكامن")؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، ""السياج الفاصل" الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة: التبعات على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ورقة إيجاز موقف من منظمة هيومان رايتس ووتش" (نيويورك، شباط/ فبراير 2004)، ص. 4 ("متصلة معها")؛ منظمة هيومان رايتس ووتش، "إسرائيل: سياج الضفة الغربية يعرض الحقوق الأساسية للخطر" يجب على الولايات المتحدة خصم التكاليف من ضمانات القروض" (بيان صحفي، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2003) ("خصم"). بشأن مسألة ترحيل الفلسطينيين الذين يسكنون حاليا على الجانب الإسرائيلي من السياج، والسياج الفاصل في وادي الأردن، وتقليص مساحة الأراضي الفلسطينية إلى نصف الضفة الغربية، انظر بصفة خاصة أمنون بارزيلي، "السياج: مسار نحو الترانسفير الطوعي"، صحيفة هآريتس (18 شباط/ فبراير 2004). بشأن المقارنة مع البانتوستانات، انظر، فنكلستين، "الحقيقة والخيال" ص. xxvii، والفصل السابع.

(22) "أسئلة وأجوبة مع ألان ديرشويتس"، صحيفة جيروسالم بوست (نسخة الإنترنت) (20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004). في مواجهة السخط العالمي، وعلى مايبدو، رغبة بالحفاظ على بعض المصداقية ولتقليص الضرر المتوقع أن ينجم عن قرار المحكمة الدولية، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا رأيا معارضا بصفة معتدلة حول الجدار في أواخر حزيران/ يونيو 2004، "قضية قرية بيت سوريك ضد حكومة إسرائيل" (HCJ 2056/04). ودعت الحكومة الإسرائيلية لتعديل مسار الجدار تعديلا بسيطا.

من أجل تخفيف الأضرار الإنسانية. ومع ذلك، وعلى النقيض من كل الدلائل واستنتاجات منظمات حقوق الإنسان، أقرت المحكمة زعم الحكومة بأن الجدار "مدفوع بالشواغل الأمنية" على أساس ما زعمت الحكومة و "ليس لدينا أي سبب للتشكيك في صدق الحكومة"، كما أقرت المحكمة بقانونية إنشاء الجدار عميقا في داخل أراضي الضفة الغربية (الفقرات 28-32، 44-45). وعلى الرغم من أن الأمر ليس مؤكدا بعد، إلا أنه من المتوقع أن المسار الجديد للجدار سيقلص المساحة المتأثرة في الضفة الغربية بمقدار 5,2 بالمئة (من 12,7 إلى 10,1 بالمئة). انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تقييم أولي للمضامين الإنسانية للتوقعات بخصوص الجدار في شباط/ فبراير 2005" (القدس الشرقية، شباط/ فبراير 2004).

(7)
المحكمة العليا تسلك الدروب السفلى

(1) المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل. [المحكمة العليا في البلدان العربية قد تدعى محكمة التمييز أو محكمة النقض أو غيرها من الأسماء -المترجم]

(2) ألان ديرشويتس، "إسرائيل ما تزال ديمقراطية حقيقية" (شباط/ فبراير 1988)، في "على عكس الرأي السائد" (نيويورك، 1992)، ص. 343-344 (انظر أيضا ص. 362).

(3) ألان ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالا؟" (نيوهيفن، 2002)، ص. 127-128.

(4) منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الاحتقار الإسرائيلي للمبادئ القانونية الأساسية" (بيان صحفي، 15 تموز/ يوليو 1998).

(5) ديفيد كريتزمير، "احتلال العدالة: المحكمة الإسرائيلية العليا والمناطق المحتلة" (ألبني، 2002)، ص. 2-3 ("صورة المحكمة" مقتبسة من مقال في المجلة القانونية الإسرائيلية)، 61، 163، 187-188.

(6) المرجع السابق، ص. 81، 138، 152.

(7) غريغ ماير، "محاكمة قائد فلسطيني تركز الانتباه على المحاكم الإسرائيلية"، صحيفة نيويورك تايمز (5 أيار/ مايو 2003).

(8) قضية عجوري ضد قادة قوات الدفاع الإسرائيلية (المحكمة العليا 02/7015) ص. 26-27. وصدرت إدانة بحق أحمد عجوري على الأساس ذاته (ص. 29).

(9) منظمة العفو الدولية، "النقل القسري لفلسطينيين إلى غزة يشكل جريمة حرب" (بيان صحفي، 3 أيلول/ سبتمبر 2002).

(10) منظمة العفو الدولية، "الخشية من عملية نقل قسري" (تحرك عاجل، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

obeikandl.com

(11) منظمة هيومان رايتس ووتش، "دون وضع قانوني ودون حماية: المحتجزين اللبنانيين في إسرائيل" (نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 1997). في آذار/ مارس 2000، وافقت المحاكم الإسرائيلية على النظر في التماس أحد المحتجزين اللبنانيين الذي اتهم سلطات السجن بتعذيبه واغتصابه بينما هو في الاحتجاز. للاطلاع على مسألة التمويل والإشراف الإسرائيلي لسجن الخيام الشائن في جنوب لبنان، حيث تم احتجاز عشرات اللبنانيين كرهائن لمدد تصل إلى خمسة عشر عاما "والانتشار الكبير للتعذيب"، انظر منظمة العفو الدولية، "المحتجزون في سجن الخيام: التعذيب وإساءة المعاملة" (لندن، أيار/ مايو 1992)؛ أفيف لافي، "سجن الخيام في المنطقة الأمنية: معسكر اعتقال جماعي يشبه السجون النازية"، مجلة Ha'ir and Kol Hair (17 كانون الثاني/ يناير 1997)؛ منظمة العفو الدولية، "رهائن إسرائيل المنسيون: المحتجزون اللبنانيون في إسرائيل وفي سجن الخيام" (لندن، تموز/ يوليو 1997)؛ منظمة العفو الدولية، "الخشية من حدوث تعذيب وإساءة معاملة" (شواغل قانونية، 18 نيسان/ إبريل 2000)؛ منظمة العفو الدولية، "منظمة العفو الدولية ترحب بعمليات الإفراج عن السجناء في سجن الخيام، وتطالب باحترام معايير حقوق الإنسان" (بيان صحفي، 23 أيار/ مايو 2000)، منظمة العفو الدولية، ""أين الباب؟" رسالة من وفد منظمة العفو الدولية الذي يزور سجن الخيام في جنوب لبنان" (بيان صحفي، 30 أيار/ مايو 2000)؛ ومنظمة هيومان رايتس ووتش، "الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان" (بيان صحفي، أيار/ مايو 2000) ("شديد الانتشار"). أوردت منظمة العفو الدولية بخصوص سجن الخيام عن: "نمط منتظم من التعذيب، بما في ذلك استخدام الصعقات الكهربائية والضرب بكيبل كهربائي، وعادة ما يحدث ذلك بعد تغطيس الضحية بالماء"؛ "شهد المحتجزون عن اشتراك موظفين إسرائيليين بصفة مباشرة في التحقيقات وفي التعذيب"؛ "توفى أحد عشر محتجزا،... بعضهم بعد تعرضهم للتعذيب، وتوفى آخرون بسبب نقص العناية الطبية"؛ "اعترف رئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي... أن أعضاء في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي... "عقدوا اجتماعات مرات عديدة سنويا مع المحققين [اللبنانيين] في سجن الخيام"... وأن رواتب المحققين في سجن الخيام... يدفعها الجيش الإسرائيلي" ("رهائن إسرائيل المنسيين"، ص. 8، 10؛ "الخشية من التعذيب وإساءة المعاملة").

(12) منظمة العفو الدولية، "المحكمة العليا سوف تصدر حكما بشأن التعذيب واحتجاز الرهائن" (25 أيار/ مايو 1999)، ومنظمة العفو الدولية، "يجب على الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن جميع الرهائن اللبنانيين" (بيان صحفي، 12 نيسان/ إبريل 2000).

obeikandl.com

(13) قضية بلونيم ضد وزير الدفاع ((A.D.A. 10/94، في كتاب إسرائيل السنوي لحقوق الإنسان (تل أبيب 2000)، ص. 337-338؛ قارن مع منظمة هيومان رايتس ووتش، "مادة مقدمة من منظمة هيومان رايتس ووتش للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة" (نيويورك، 13 تموز/ يوليو 1998) (حيث ورد اقتباس باراك).

(14) منظمة العفو الدولية، "المحكمة الإسرائيلية العليا توافق على احتجاز الرهائن" (بيان صحفي، 6 آذار/ مارس 1998).

(15) منظمة بتسيلم، "الازدراء الإسرائيلي للمبادئ القانونية الأساسية".

(16) قضية بلونيم ضد وزير الدفاع (Cr. F.H. 7048/97في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان (تل أبيب، 2000)، ص. 343، 345 (جميع الاستشهادات من أهارون باراك هي إعادة صياغة وردت في الكتاب السنوي الإسرائيلي لحقوق الإنسان).

(17) "إسرائيل والمناطق المحتلة"، في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2001 (لندن)؛ انظر أيضا منظمة هيومان رايتس ووتش، "الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان" (أيار/ مايو 2000). للاطلاع على مسألة الإفراج عن الرهائن اللبنانيين الآخرين، انظر منظمة بتسيلم، "الرهائن اللبنانيون المحتجزون في إسرائيل"، http://www.btselem.org/Arabic/Index.asp.

(18) إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2001 (نيويورك) ("إضفاء الشرعية")؛ منظمة العفو الدولية، "الاحتجاز كرهائن" (بيان صحفي، 22 حزيران/ يونيو 2000)؛ ومنظمة هيومان رايتس ووتش، "إيجاز لبيان خلفيات الموضوع: القانون الإسرائيلي المقترح "لاحتجاز المحاربين الذين لا يستحقون الوضع القانوني لأسرى الحرب"" (حزيران/ يونيو 2000)، www.hrw.org/backgrounder/mena/isr0622-back.htm.

(19) إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2002 (نيويورك).

(20) "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2003 (نيويورك).

(21) وزارة الخارجية الإسرائيلية، "المحكمة العليا: القرار بشأن مستوطنة كتسير" (8 آذار/ مارس 2000)؛ للاطلاع على تحليل لهذا القرار، انظر "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2001 (نيويورك).

(22) "إسرائيل، الضفة الغربية المحتلة، قطاع غزة، ومناطق السلطة الفلسطينية" في التقرير السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2002 (نيويورك).

obeikandl.com

(23) يوفال يواز و ديفيد راتنر، "دائرة أراضي إسرائيل ستسمح لعائلة عربية بالبناء في بلدة يهودية"، صحيفة هآريتس (10 أيار/ مايو 2004). "إظهار وجه عابس للعرب" (مقال لهيئة التحرير) صحيفة هآريتس (16 حزيران/ يونيو 2005).

(24) ألوف بين و موشيه رينفيلد، "الحكومة تؤيد مشروع قانون لتخصيص أراضي الدولة لليهود فقط"، صحيفة هآريتس (8 تموز/ يوليو 2002).

(25) منظمة العفو الدولية، "النظام القضائي العسكري في المناطق المحتلة: إجراءات الاعتقال والتحقيق والمحاكمة" (لندن، تموز/ يوليو 1991)، ص. 5-7، 20-21.

(26) منظمة بتسيلم، "محتجزون دون محاكمة: الاحتجاز الإداري في المناطق المحتلة منذ بدء الانتفاضة" (القدس، 1992)، ص. 1-33، في أماكن متفرقة من النص.

(27) منظمة بتسيلم، "سجناء السلام: الاحتجاز الإداري في أثناء مسيرة أوسلو" (القدس، 1997)، ص. 1-51، في أماكن متفرقة من النص.

(28) منظمة هيومان رايتس ووتش، "سجل إسرائيل في الاحتلال: انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية" (نيويورك، 1998)، ص. 2-3.

(29) منظمة بتسيلم، "الاحتجاز الإداري"، http://www.btselem.org/Arabic/Administrative_Detention/Index.asp.

خاتمة

(1) ألان م. ديرشويتس، "أفضل دفاع" (نيويورك، 1983)، ص. xx-xxi. أما موضوع "المزاعم الزائفة" بما قرأه ديرشويتس، فتناولته في الملحق رقم 1، في حين أن تشويهاته للسجلات و "الأنواع الأخرى من الخداع"، فقمت بتوثيقها في الملحقين رقم 2 و 3.

(2) ألان م. ديرشويتس، "اليهودي الأمريكي المتلاشي" (نيويورك، 1997)، ص. 129.

(3) قارن مع كتاب ألان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، ص. 175، للاطلاع على أحكام شبيهة.

(4) نورمان ج. فنكلستين، "صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية"، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الفصل 1.

(5) ديرشويتس، "أفضل دفاع"، ص. 10؛ ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 49 (قارن مع ص. 207).

(6) ديرشويتس، "وقاحة"، ص. 180.

(7) حول موضوع تحريم مناقشة الهولوكوست النازية في الخمسينيات، انظر فنكلستين، "صناعة الهولوكوست"، ص. 13-16.

obeikandl.com

الملحق 2
تاريخ صراع إسرائيل - فلسطين

(1) يوسف غورني، Zionism and The Arabs، 1882-1948: دراسة أيديولوجية (أكسفورد، 1987)، الصفحات 108، 207، 260؛ قارن بالصفحات 114، 227، 234، 255. انظر أيضاً سيمحا فلابان، Zionism and the Palestinians (لندن، 1979) خصوصاً الصفحات 19، 20، 22، 25، 28، 32-33، 55، 79، 131، 133، 134، 156، 158.

(2) يوري بن أليعازر، The Making of Israeli Militarism (بلومينغتون، إنديانا، 1998)، الصفحات 62، 89.

(3) تقرير لجنة بيل الملكية بشأن فلسطين (لندن، 1937)، الصفحات 76، 94

(4) نفس المرجع السابق. الصفحات 51، 68، 70، 131، 363 (تمت إضافة التشديد)، قارن بالصفحات 110، 136.

(5) بيني موريس، Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999 (نيويورك، 1999)] الصفحة 139.

(6) نفس المرجع السابق صفحة 223؛ وبيني موريس، 1948 and After، طبعة منقحة وموسعة (أكسفورد، 1994)، الصفحات 14-15

(7) موريس، Righteous Victims، صفحة 214.

(8) بيني موريس، The Road to Jerusalem (نيويورك، 2003)، الصفحات 135-140.

(9) نفس المرجع السابق، صفحة 165.

(10) موريس، Righteous Victims، صفحة 208.

(11) بيني موريس، The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949، (كامبريدج، 1987)، الصفحات 205-206، 211، 222-223، 230-233، 350 ملاحظة 37،؛ وكذلك موريس، كتاب 1948 وما بعدها، الصفحات 1، 22 42، 192.

(12) بيني موريس، The Birth of the Palestinian Refugee Problem، طبعة منقحة (كامبريدج، 2004)، صفحة 592.

(13) موريس، Birth، (1987)، الصفحات 287، 292-293، 294. يقول ديرشويتس: إنه استنادا إلى موريس فر خلال المدة من نيسان/ إبريل إلى حزيران/ يونيو من عام 1948 ما بين ألفين وثلاثة آلاف عربي من منازلهم" (كتب "مرافعة لإسرائيل"، صفحة 80). إن الرقم الذي أعطاه موريس في الحقيقة كان بين مئتي ألف وثلاث مئة ألف (مرافعة لإسرائيل، صفحة 256).

(14) بيني موريس، Israel's Border Wars, 1949-1956، (أكسفورد، 1993)، الصفحات 11، 29-30، 35، 46، 47، 49، 51، 53، 67، 85، 90، 97-99، 124

والصفحات التالية، 130، 132، 135، 137، 138، 166، 169، 169ملاحظة 178، 171، 176، 178-179، 229-230، 244 والصفحات التالية، 271-272، 279، 324-326، 411-413، 415. بالطريقة نفسها فإن رواية ديرشويتس المتعلقة بالهجمات الفلسطينية من سوريا تناقض السجل الوثائقي؛ انظر نورمان ج. فنكلستين، الحقيقة والخيال في صراح إسرائيل-فلسطين، الطبعة الثانية (نيويورك، 2003)، الصفحات 131-134.

(15) السجلات الرسمية للجلسة الخاصة الطارئة الخامسة للجمعية العامة، بحضور جميع الأعضاء، السجلات الحرفية للاجتماعات من 17 حزيران/ يونيو لغاية 18 أيلول/ سبتمبر 1967، الاجتماع المنعقد بحضور جميع الأعضاء رقم 1527. يزعم ديرشويتس بأن الحصار المصري "عُدّ من قبل المجتمع الدولي على أنه عمل من أعمال الحرب" بالطريقة نفسها لا يجد أي سند في السجل الوثائق؛ انظر فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 137-141.

(16) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"،الصفحات 127-130، 137-141.

(17) أفراهام سيلا، The Decline of the Arab-Israeli Conflict، (ألباني، 1998)، صفحة 91.

(18) ابا إيبان، Personal Witness، (نيويورك، 1992)، صفحة 541؛ ةفنكلشتاين، Im-age and Reality، الفصل السادس.

(19) موريس،Righteous Victims، الصفحات 387، 413. تتفق جميع الدراسات العلمية على الأهداف المحدودة للعرب من الحرب؛ انظر فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، صفحة 165 والكثير من المصادر المنقول عنها في الصفحات 27 إلى 37.

(20) زئيف شيف،) October Earthquakeتل أبيب، 1974)، الصفحات 314، 318.

(21) فنكلشتاين، Image and Reality، الصفحات 167-171. وفي نقطة ذات صلة بالموضوع، كتب ديرشويتس يقول: إن إسرائيل "هي البلد الوحيد في العالم المعاصر الذي أعاد أراضي متنازعا عليها تم الاستيلاء عليها في حرب دفاعية وتمثل أهمية جوهرية لدفاعها الذاتي مقابل السلام" (مرافعة لإسرائيل، صفحة 2). إذا ما طرحنا جانباً الزعم المتشكك بأن ضربتها الأولى في حزيران 1967 كانت "دفاعية" فإن إسرائيل وافقت على إعادة سيناء المصرية إلى مصر وكذلك -لاحقاً- أجزاء من الأراضي الأردنية إلى الأردن. إلا أن الأراضي موضوع الحديث لم تكن في أي من الحالتين أراضي "متنازعاً عليها".

(22) آنيتا شابيرا، Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948، (أكسفورد، 1992)، الصفحات 247-252، 350، 365، انظر أيضاً توم سيغيف، One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate (نيويورك، 1999) الصفحات 386 -387، 430 -431.

(23) موريس، Border Wars، الصفحات 408 -409.

(24) سجلات مكتب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الاجتماع رقم 1320 (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966).

(25) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 196-197

(26) مارتن فان كريفيلد، The Sword and the Olive (نيويورك، 1998) (العبارة المقتبسة من صفحة 211).

(27) للاطلاع على أعمال النهب الإسرائيلية في لبنان، انظر نعوم تشومسكي، مثلث "رهيب"، النسخة المحدثة.(بوسطن، 1999) (اقتباس شيف في الصفحة 181)، وروبرت فيسك، "ويل لأمة"، (نيويورك، 1990) (الاقتباس من الصفحات 314-315؛ ورد التوكيد في الأصل)

(28)" "Benny Morris Responds في زاوية "رسائل" مجلة تيكون (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 1989).

(29) هيومان رايتس ووتش، الرهائن المدنيون - انتهاكات قوانين الحرب واستخدام الأسلحة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية (نيويورك، أيار/ مايو 1996)؛ ومنظمة العفو الدولية، القتل غير المشروع خلال عملية عناقيد الغضب (لندن، تموز/ يوليو 1996).

(30) منظمة العفو الدولية،القتل غير المشروع.

(31) انظر الموقع www.jewishvertuallibrary.orgتحت العنوان "Fatalities in Pal-estinian Terror Attacks"والعنوان ."Major Terror Attacks 1952-1989"

(32) تم تجميع الرقم الذي يمثل الخسائر الإسرائيلية من موقع www.jewishvertuallibrary.org وموقع www.mfa.gov.il/MFA/ MFAArchive/2000-2009/2004/4/ Israel+Independence+Day+2004.htm، وموريس، Border Wars. بالنسبة لأعداد الإصابات خلال حرب لبنان، انظر تشومسكي، "مثلث رهيب"، الصفحات 221-223، وفيسك "ويل لأمة"، الصفحات 255-257، 323، 418.

❖❖❖❖

مكائد المفتي

(1) تؤكد هونيغ بصورة عرضية في موضع معين بأن: "هذا يدعمه كمٌ وافر من الوثائق من محاكمات نرومبرغ وآيخمان". ولم يتم تزويد [القارئ] بالمزيد عن مصدر المعلومة على الرغم من أن سجل محاكمة نورمبرغ وحده يقع في اثنين وأربعين جزءاً.

(2) بيني موريس، Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict، 1881-1999 (نيويورك، 1999). في الصفحة 165 يروي موريس الحقيقة المعروفة بأن النازيين قدموا العون المالي لأنشطة المفتي خلال الحرب العالمية الثانية.

(3) يهوشوا بوراث، The Palestinian Arab National Movement (لندن، 1977). باروخ كيمرلينغ وجويل إس ميغدال، The Palestinian People(كامبريدج، 2003).

(4) فيليب مطّار، مفتي القدس (نيويورك، 1988)، صفحة 107؛ زفي إلبيليغ، "المفتي الأكبر"(لندن، 1993)، صفحة 72؛ راؤول هيلبيرغ، "تدمير اليهود الأوروبيين" (نيويورك، 1985)، 2:789-790 (ناقلاً عن احتجاج قدمة الحسيني إلى وزير الخارجية الألماني على زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين). "من غير المرجح" تأتي من لقاء عبر الهاتف مع هيلبيرغ في 19 أيلول/ سبتمبر 2003.

(5) جوزيف هيلر، "عصابة شتيرن"، 1940-1949 (لندن، 1995)، الصفحات 77-108 (العبارات منقولة من صفحة 85-86).

❖❖❖❖

الملحق 3

عملية السلام

(1) شابتاي تيفيث، Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: from Peace to War (نيويورك، 1985)، الصفحات 34-35. للاطلاع على الخريطة الصهيونية الرسمية حوالي العام 1919 التي تضع حدوداً لمزاعم مماثلة في الأراضي، انظر وولتر لاكوور، A History of Zionism (نيويورك، 1972)، صفحة 85. وسيمحا فلابان، The Birth of Israel: Myths and Realities (نيويورك، 1987)، صفحة 17.

(2) آفي شلايم، Collision across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (أكسفورد، 1988)، الصفحات 62-64.

(3) بيني موريس، Righteous Victims (نيويوزرك، 1999)، صفحة 138؛ وتقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لندن، 1937)، صفحة 391.

(4) ميكائيل كوهين، Palestine and the Great Powers (برنستون، 1982)، الصفحة 27 ملاحظة 31؛ وشلايم، Collision، الصفحات 117-119؛ وإيفان إم ويلسون، Decision on Palestine: How the US came to Recognize Israel (ستانفورد، 1979)، الصفحات 112-113.

(5) ميرون ربابورت،"مقابلة مع بيني موريس"، صحيفة يدعوت أحرونوت (11 تشرين اول/ نوفمبر 2001).

(6) انظر مقدمة هذا الكتاب.

(7) وليام روجر لويس، The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism (نيويورك، 1984)، صفحة 445.

(8) وليد الخالدي، زيارة ثانية إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلة دراسات فلسطينية (عدد خريف 1977)، الصفحات 11، 13(التوكيد كما في الأصل).

(9) لويس، The British Empire، الصفحات 483 ملاحظة 13، 485-486، 491. في الاتجاه المضاد للضغط الصهيوني المركز كان اعتبار التوازن المهم الذي صاغ قرار إدارة ترومان عامي 1947-1948 هو رد الفعل العربي وخاصة السعودي. وقد ألمح ابن سعود -الملك السعودي- بصورة أساسية بأنه لن يتدخل في سياسة إدارة ترومان المناصرة للصهيونية طالما أن الولايات المتحدة لا تتدخل عسكرياً في الصراع المتنامي (أي أنه إذا تدخلت إدارة ترومان عسكرياً فإن ابن سعود لن يقف مكتوف اليدين)- وفي النتيجة هذا ما حدث بالضبط. للاطلاع على تفاعلات هذه العوامل وغيرها، انظر كينيث راي بين، The March to Zion: United States Policy and the Founding of ISrael (لندن، 1979)، وكذلك انظر بصورة خاصة ميكائيل جيه كوهين، Truman and Israel) بيركلي، 1990).

(10) مياكئيل بار-زوهار، Ben-Gurion: A Biography (نيويورك، 1978)، صفحة 162.

(11) شلايم، Collusion، صفحة 16.

(12) فلابان، Birth، الصفحات 31، 34-35.

(13) الدراسات المهمة التي تناولت هذا الاتفاق السري هي: شلايم، Collusion، وبيني موريس، The Road to Jerusalem (نيويورك، 2003).

(14) الأمم المتحدة "مقدمة التقرير السنوي للأمين العام حول عمل المنظمة، 16 حزيران/ يونيو 1966- 15 حزيران/ يونيو 1967"، في الجمعية العامة، السجلات الرسمية: الجلسة الثانية والعشرون الملحق 1أ (نيويورك، 15 أيلول/ سبتمبر 1967) الفقرة 47.

(15) السجلات الرسمية لمجلس الأمن، الجلسة الثانية والعشرون، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، الاجتماع رقم 1381.

(16) اللورد كارادون وآخرون، U.N. Resolution 242: A Case Study for in Diplomatic Ambiguity (واشنطن دي سي، 1981)، صفحة 33. للاطلاع على موقف اللورد كارادون بشأن القرار 242 انظر أيضاً بيلابيس بنكيردا، "Rethinking United Nations Security Council Resolution 242-The Case for the Status Quo Ante Bellum"، (رسالة ماجستير، جامعة إكسيتر، 2003)؛ وللاطلاع على مداخلات أعضاء مجلس الأمن حول القرار 242، انظر خصوصاً جون ماكهوجو"Resolution 242: A Legal Reappraisal of the Right-Wing Israeli Interpretation of the Withdrawal Phrase with Reference to the Conflict between Israel and the Palestinians " فصلية القانون الدولي والمقارن (عدد أكتوبر 2002)، الصفحات 866-872.

(17) "مذكرة من المساعد الخاص للرئيس (روستوف) للرئيس جونسون (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1967) (وثيقة رقم 487)، صفحة 942؛ "برقية من الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية (4 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1967) (وثيقة رقم 501)"، الصفحات 982-983؛ "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في إسرائيل (30 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1968) (وثيقة رقم 506)، صفحة 998؛ "مذكرة من وزير الخارجية رسك إلى الرئيس جونسون (غير مؤرخة) (وثيقة رقم 513)"، صفحة 1012، في Foreign Relations of the United States, 1964-1968، المجلد 19: Arab-Israeli Crisis and War(واشنطن دي سي، 2004). إن أكثر التحليلات دقة وشمولاً لموقف الولايات المتحدة بشأن القرار 242 والتي تدعم حجتنا هنا هي دراسة لوزارة الخارجية قامت بها نينا جيه نورينغ وولتر بي سميث الثاني بعنوان The With-drawal Clause in UN Security Council Resolution 242 0f 1967: Its Legislative History and the Attitude of the United States and Israel since 1967 (4شباط/ فبراير، 1978).

(18) "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في الأردن (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 312)"، صفحة 619؛ "برقية من وزارة الخارجية إلى السفارة في إسرائيل (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968)، (وثيقة رقم 320)"، الصفحات 634-636؛ "مذكرة مداولات" (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 321)، صفحة 641؛ "برقية من السفارة في الأردن إلى وزارة الخارجية (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 328)"، صفحة 654؛ "مذكرة معلومات من المساعد الخاص للرئيس (روستوف) إلى الرئيس جونسون (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) (وثيقة رقم 329)"، صفحة 655؛ "برقية من السفارة في الأردن إلى وزارة الخارجية (19 كانون الأول/ ديسمبر 1968) (وثيقة رقم 353)"، صفحة 699، في Foreign Rela-tions of the United States, 1964-1968، الجزء 20: Arab-Israeli Dispute (واشنطن دي سي، 2001).

(19) دائرة السجلات الحكومية، وزارة الخارجية والكومونويلث 515/17، "البعثة البريطانية بنيويورك إلى وزارة الخارجية"، برقية رقم 3164، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967؛ دانييل ديشون (محرر)، سجلات الشرق الأوسط، الجزء 4، 1968 (القدس، 1973)، صفحة247 (تم تسريب تصريحات ديان إلى الصحافة الإسرائيلية).

(20) السير روبرت جيننغ والسير آرثر واتس (محرران)، Oppenheim's International Law، الطبعة التاسعة (لندن، 1992)،1-702 إلى 705، وشارون كورمان، The Right of Conquest: The Acquisition of Territory by Force in Interna-tional Law and Practice (أكسفورد، 1996)، الصفحات 203-214.

(21) فنكلستين، "الحقيقة والخيال"، الصفحات 151-165 ("قائمة مبادئ"، صفحة 152 وكذلك "لن تنسحب" صفحة 158).

(22) نعوم تشومسكي، Fatal Triangle: The United States, Israel and the Palestinians، طبعة محدثة (بوسطن، 1999)، الفصل الثالث.

(23) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/44، قضية فلسطين (6 كانون الأول/ ديسمبر 1989)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 163/58، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (22 كانون الأول/ ديسمبر 2003)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21/58، التسوية السلمية لقضية فلسطين (22 كانون ثالاني/ يناير 2004).

(24) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم إس/11940؛ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم إس/13911. للاطلاع على خلفية وتفاصيل قرار كانون الثاني/ يناير 1976 انظر تشومسكي، Fatal Triangle، الصفحات 67-68.

(25) للاطلاع على الخطة السعودية - المشار إليه أعلاه - انظر يهودا لوكاس (محرر). The Israeli-Palestinian Conflict: A Documentary Record, 1967-1999 (كامبردج، 1992)، الصفحات 477-478؛ ويهوشفاط هاركابي، Israel's Fateful Hour (نيويورك، 1988)، صفحة 101 الذي يقول إن الخطة التي تلخص غزو لبنان قد تم التقدم بها إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغين والوزراء في أيلول/ سبتمبر 1981.

(26) أفنير يانيف، Dilemmas of Security and the Israeli Experience in Lebanon (أكسفورد، 1987)، الصفحات 20، 22-23، 50-54/ 67-70، 87-89، 100-101، 105-106، 113، 143، 294 ملاحظة 46.

(27) للاطلاع على مقتطفات من البيان السياسي انظر لوكاس، Israeli-Palestinian Conflict، الصفحات 415-420.

(28) للاطلاع على النص الكامل "لمبادرة السلام التي قدمتها حكومة إسرائيل، 14 أيار/ مايو 1989"، انظر لوكاس، Israeli-Palestinian Conflict، الصفحات 236-239.

(29) للاطلاع على خطة حزب العمل، انظر الموقع www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/politics/labor.html .

(30) يوسي فيتر "رئيس الوزراء يخسر التصويت على الدولة الفلسطينية"، صحيفة هآريتس (14 أيار/ مايو 2002) ميرون بنفينيستي Bantustan plan for an apartheid Israel، الفارديان (26 نيسان/ أبريل 2004)، انظر أيضاً عكيفا إلدار "تحليل: خلق بانتوستان في غزة"، صحيفة هآريتس (16 نيسان/ أبريل 2004).

(31) ألان م. ديرشويتس، Making the Case for Israel، www.FrontPageMagazine.com (1حزيران/ يونيو 2004).

(32) مراسلات بالبريد الإلكتروني بين معين رباني والدكتور طاهر المصري من جامعة النجاح الوطنية (12 تشرين الأول/ أكتوبر 2003). يقول الدكتور المصري، وهو مدير أبحاث الرأي العام في جامعة النجاح: إن مركز الاستطلاعات في الجامعة تأسس فقط في تموز/ يوليو 2003 وإن أول استطلاع للرأي أُجري من 17-19 تموز/ يوليو 2003. ولم يرد شميمان على الأسئلة بالبريد الإلكتروني كما أن البحث الشامل والدقيق الذي أُجري في الإنترنت لم يأت بأي سجل لمثل هذا الاستطلاع.

(33) أورد مركز القدس للإعلام والاتصال [JMCC, www.jmcc.org/publicpoll/results] النتائج التالية:

	تأييد التفجيرات الانتحارية (٪)	تأييد الإجماع الدولي/ تأييد تحرير كل فلسطين (٪)
كانون الأول/ ديسمبر 2001	64	40/49
كانون الأول/ ديسمبر 2002	63	47/46
تشرين الأول/ أكتوبر 2003	62	43/45
حزيران/ يونيو 2004	62	46/42

وجميع النتائج الأخرى التي تم نشرها في النص اختيرت من استطلاعات مركز القدس للإعلام والاتصال. وقد أثنى البنك الدولي على استطلاعات المركز، بوصفها "سليمة من حيث منهجيتها" (سبعة وعشرون شهراً - الانتفاضة، الإغلاقات والأزمة الاقتصادية الفلسطينية- تقييم [القدس، أيار/ مايو 2003]، صفحة 40 ملاحظة 77). بالنسبة للاقتباس عن الشقاقي، انظر مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، "الرأي العام الفلسطيني وانتفاضة الأقصى"، في تقييم إستراتيجي (تل أبيب، حزيران/ يونيو 2002)، صفحة 5. للاطلاع على المعارضة الفلسطينية لاستهداف الداخل الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى، انظر مثلاً نورمان جي فنلكشتاين، صعود وأفول فلسطين: تحليل شخصي لسنوات الانتفاضة (مينيابولس، 1996)، صفحة 37. في الحقيقة، عارض الرأي العام الفلسطيني بصورة ساحقة أية عمليات عسكرية فلسطينية حتى ضد الجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة.

❖❖❖❖

ديرشويتس مقابل تشومسكي

(1) بوسطن، 1983. وصدرت في عام 1999طبعة محدثة بعنوان "مثلث رهيب".

(2) نعوم تشومسكي، "سلام في الشرق الأوسط" (نيويورك، 1974).

(3) تشومسكي، "المثلث الرهيب"، صفحة 42.

(4) على الرغم من أن تشومسكي كتب مؤلفات ضخمة حول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إلا أن ديرشويتس فضّل الرجوع إلى محاضرات تشومسكي التي لا يمكن

التحقق من تحوير ديرشويتس لها الأمر الذي يعلمه ديرشويتس جيداً. إن مزاعم ديرشويتس التي يمكن التحقق من صحتها بالرجوع إلى الأصول التي كتبها تشومسكي تفتقر إلى الموضوعية على نحو منتظم. فهو على سبيل المثال يقترح في صفحة 79 من كتابه "مرافعة لإسرائيل" بأن تشومسكي شوه حقائق للمؤرخ بيني موريس في محاضرة ألقاها بجامعة هارفرد. ونقل على لسان تشومسكي أنه أكد بصورة خاطئة أن "بيني موريس أثبت أن السكان العرب "أُخرجوا من ديارهم" من قبل الإسرائيليين" عام 1948. ومع ذلك وكما يورد تشومسكي، فقد قال موريس في كتابه Israel's Border Wars (نيويورك، 1993) إنه خلال حرب 1948 "تم تحطيم الفلسطينيين، حيث تم إخراج نحو 700000 منهم إلى المنفى". (صفحة 410).

(5) ألان م. ديرشويتس مرافعة لإسرائيل، www.FrontPageMagazine.com (1 حزيران/ يونيو 2004).

(6) " Invasion Alters Israel's Occupation" (آب/ أغسطس 1990، في Contrary to Popular Opinion (نيويورك، 1992)، صفحة 357؛ وللاطلاع على نفس الصيغة، انظر " Why Is the PLO Still So Popular?" (آذار/ مارس، 1991)، في نفس الكتاب، صفحة 362.

(7) ألان م. ديرشويتس، "وقاحة" (بوسطن، 1991)، صفحة 232.

(8) حاييم هانويركر، "أمثولة، إسرائيل هذه"، صحيفة هآريتس (12 كانون الأول/ ديسمبر 2003)

(9) للاطلاع على خطة آلون، انظر بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "الاستيلاء على الأراضي: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية"، (القدس، أيار/ مايو 2002)، صفحة 7.

❖❖❖❖

أحجية الكلمات

(1) تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "للجميع الحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلادهم والعودة إليها". وسن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -وهي معاهدة تمنح القوة القانونية للكثير من الحقوق المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- حق العودة من بين قوانينه الأخرى، حيث نصت المادة 12-4 على: "يجب عدم حرمان أي شخص من الدخول إلى بلده".

(2) فلسطين -تقرير حول سير أعمال وسيط الأمم المتحدة (A/RES/194[III][11) (كانون الأول/ ديسمبر 1948).

(3) مساعدة للاجئين الفلسطينيين (10) (A/RES/56/52 كانون الأول/ ديسمبر 2001)؛ مساعدة للاجئين الفلسطينيين (11) (A/RES/57/117 كانون الأول/ ديسمبر 2002)؛ مساعدة للاجئين الفلسطينيين (9) (A/RES/58/91 كانون الأول/ ديسمبر 2003)

(4) التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (3) (A/RES/58/21 كانون الأول/ ديسمبر 2003).

(5) "هيومان رايتس ووتش تحض على الاهتمام بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين" (22 كانون الأول/ ديسمبر 2000)، www.hrw.org/press/2000/12/isrpab1222.htm؛ "ينبغي أن تكفل إسرائيل والقادة الفلسطينيون أن يكون حق العودة من ضمن الحل الشامل لمشكلة اللاجئين" (22 كانون الأول/ ديسمبر 2002)، /www.hrw.org press/2000/12/return1222.htm.

(6) منظمة العفو الدولية، حق العودة: قضية الفلسطينيين. بيان سياسة (لندن، 30 آذار/ مارس 2001).

❖❖❖❖

د - كامب ديفيد وطابا

(1) المصادر الرئيسة لكامب دفيد وطابا هي تشارلز إندرلين، Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002 (نيويورك، 2002) وعن طابا بصورة خاصة ارجع إلى وثقة موراتينوس التي وضعها المبعوث الخاص للسلام للاتحاد الأوروبي ميغيل موراتينوس. وأكدت جميع أطراف التفاوض دقة رواية إندرلين وشرح موراتينوس لطابا.

(2) إندرلين، Shattered Dreams، الصفحات 185-187، 193، 195، 201-202، 212-213.

(3) كليتون إي سويفر، The Truth about Camp David (نيويورك، 2004)، صفحة 402، حيث ينقل عن متحدث رسمي باسم البيت البيض في 3 كانون الثاني/ يناير 2003 بأن "كلا الطرفين قد وافق الآن على أفكار الرئيس مع بعض التحفظات".

(4) لا خلاف حول أن باراك هو الذي علق محادثات طابا معلناً قراره لرئيس الوزراء السويدي غوران بيرسون والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في 28 كانون الثاني/ يناير 2001. (رئيس الوزراء بارك: إيقاف الاتصالات الدبلوماسية مع الفلسطينيين إلى ما بعد الانتخابات"، www.mha.gov.il/MFA/Government/ Communiques/2001). وعلى الرغم من أن حجة باراك كانت الانتخابات القادمة،

قال المفاوض الإسرائيلي البارز أمنون ليبكين-شاحاك لاحقاً إن باراك لم يكن جاداً على الإطلاق بشأن طابا وقد استخدمها بكل بساطة كحيلة انتخابية: "لم يكن الهدف من طابا التوصل إلى اتفاق، بل كانت طابا ترمي إلى إقناع عرب إسرائيل بالتصويت" (شويشر، Truth About Camp David، صفحة 403). وما إن أصبح واضحاً أن باراك سيخسر الانتخابات بغض النظر عن أصوات العرب هرب من طابا.

(5) بيني موريس، Camp David and After: An Exchange (1- مقابلة مع إيهود باراك)"، New York Review of Books (13 كانون الثاني/ يناير 2002). وقارن بكتاب إندرلين، Shattered Dreams، صفحة 197.

(6) عكيفا إلدار، تصورات شعبية خاطئة، صحيفة هآريتس (11 حزيران/ يونيو 2004).

(7) للاطلاع على نص الخطة السعودية، انظر الغارديان اللندنية (28 آذار/ مارس 2002). ولمراجعتها بشأن "حق العودة" انظر سوزان غلودنبيرغ "القادة العرب يتوصلون إلى اتفاق بالمناورة حول مسألة اللاجئين"، الغارديان (29 آذار/ مارس 2002). أفيف لافي "ماذا بشأن لو أن العرب يريدون صنع السلام؟" صحيفة هآريتس (5 نيسان/ أبريل 2002) ("تشبه"، "بازدراء")؛ وعوزي بنزيمان "تشويه الخريطة"، صحيفة هآريتس (27 نيسان/ أبريل 2002). وللاطلاع على تعقيب ثاقب النظرة في الخطة السعودية، انظر يوري أفنيري "كيف يمكن إجهاض الخطة السعودية؟" (4 آذار/ مارس 2002)، www.counterpunch.org/avnerysaudis.html.

❖❖❖❖

ألان ديرشويتس يتحدث عن التعصب والازدواجية والنفاق

(1) روبرت فيسك، Pity the Nation (نيويورك، 1990)، الصفحات 511-520.

(2) كمال إتش كربت، Ottoman Population (ماديسون، وسكاوسن، 1985)، صفحة 178.

(3) المادة 3 (3) من قانون الجنسية الأردني... بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1954. إن الكاتب مدين لمعين رباني وأنيس قاسم لتوضيحهما هذه المسألة.

❖❖❖❖

ذات يوم (غريب) في أيلول/ سبتمبر

(1) أليكس بيم، Another Middle East Conflict، بوسطن غلوب (2 تشرين أول/ أكتوبر 2003)

(2) ألان ديرشويتس، ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً (نيويورك، 2002)، صفحة 89. وقد كرر

ديرشويتس رقم العشرين ألف هذا في لقاءاته الترويجية للكتاب؛ انظر مثلاً سوزي هانسن "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً"؟ (www.Salon.com مقابلة) (12 أيلول/ سبتمبر 2002)

(3) ديرشويتس، "ما الذي يجعل الإرهاب فعالاً"؟، صفحة 236 هامش 11

(4) وزارة الخارجية الألمانية، الأرشيف السياسي، مجلد بي-36، رقم 578.

(5) "Nase abbeissen: Vergebens suchten die Law-and-order-Fans der Union, die Flugzeugentführung der arabischen Guerillas in W?hlersympathie umzumünzen," مجلة دير شبيغل (6 تشرين ثاني/ نوفمبر 1972)، صفحة 25.

(6) "Alles hohe Diplomatie: 20 Jahre nach dem Münchner Olympia-Massaker k?mpfen die Familien der israelischen Opfer noch immer um Schadensersatz aus Deutschland," دير شبيغل (31 آب/ أغسطس 1992)، صفحة 80. وحتى المواقع اليمينية "المؤيدة" لإسرائيل تقول: إن جميع مرتكبي مذبحة ميونيخ ماتوا (انظر ميتشل بارد، The Munich Massacre، www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Terrorism/munich.html).

(7) رسالة من إيرليش فغنر إلى غيلفة ناغال (29 شباط/ فبراير 2004). إن الكاتب مدين لناغال لتوفيرها بحثها المكثف ومراسلاتها حول هذا الموضوع.

(8) ويشتمل هؤلاء على وزير الداخلية في حكومة براندت، وهو هانس ديترتش غينشر وعمدة ميونيخ السابق هانز-جوتشن فوغل (يومئ ريف إلى فوغل بخصوص الشهادة المؤيدة [لزعمه] (ورئيس مكتب المستشار الألماني آنذاك هورست إمكيه؛ والمفوض السياسي الاتحادي لبرلين والوزير الاتحادي إيغون بار؛ وعضو البرلمان هانز-كريستيان شترويبيليه؛ وكاتب السيرة الذاتية لبرانت بيتر ميرسيبرغر؛ وموثقا الفيلم الباحثان أوليفر شتروز وهيرمان شرايبر؛ ورينر بلاسيوس الصحفي في فرانكفورتر الغيماينه تسايتونغ؛ والبروفيسور ميائيل وولفزون من جامعة القوات المسلحة الاتحادية الألمانية (ميونيخ)؛ وهانز كوشنيك الذي مثّل ألمانيا في المحادثات مع إسرائيل بعد إطلاق سراح الفلسطينيين. إن بحوزة مؤلف هذا الكتاب تصريحات بأقوال كل من هؤلاء الأشخاص.

(9) ألان م. ديرشويتس "Alle lieben tote Jude"، دي فيلت (15 حزيران/ يونيو 2002).

التحريض على الإرهاب

(1) نيو هيفن، 2002.

(2) للاطلاع على سجل التصويت، انظر http://untreaty.un.org/ENGLISH/Status/Chapter_xviii/treaty5.asp . أكدت إسرائيل أن قابلية انطباق حظر أخذ الرهائن في الاتفاقية "في كافة الظروف" في حين وافقت عليها الولايات المتحدة من دون تعليق. إن مؤلف هذا الكتاب مدين لرافال تشوزوروسكي لتوضيحه هذه النقاط.

obeikandl.com